بدر السلام الطرابلسي

كيف تمددت الشعبوية في العالم؟

التاريخ والتجارب والخصائص النظرية

(مع تركيز خاص على الحالة التونسية)

كيف تمددت الشعبوية في العالم

بدر السلام الطرابلسي

eKutub Publishing House

London 2025

How Populism Expanded in the World: History, Experiences, and Theoretical Characteristics
BY: Badr Essalem Trabelsi
All Rights Reserved to the author ©
Published by **e-Kutub Publishing House**
All yields of sales are reserved to the author
ISBN: 9781780588186
First Edition
London, 2025
** * **

الطبعة الأولى،
لندن، 2025
كيف تمددت الشعبوية في العالم: التاريخ والتجارب والخصائص النظرية
المؤلف: **بدر السلام الطرابلسي**
الناشر: e-Kutub Publishing House
© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
لا تجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الكتاب إلكترونيا أو على ورق. كما لا يجوز الاقتباس من دون الإشارة الى المصدر.
أي محاولة للنسخ أو إعادة النشر تعرض صاحبها الى المسؤولية القانونية.
إذا عثرت على نسخة عبر أي وسيلة اخرى غير موقع الناشر (**إي- كتب**) أو غوغل بوكس أو أمازون، نرجو إشعارنا بوجود نسخة غير مشروعة، وذلك بالكتابة إلينا:
ekutub.info@gmail.com
يمكنك الكتابة الى المؤلف على العنوان التالي:
badressalemtrabelsi@gmail.com

كيف تمدّدت الشعبويّة في العالم؟

التاريخ والتجارب والخصائص النظرية

(مع تركيز خاص على الحالة التونسية)

بدر السلام الطرابلسي

"إي-كتب"

الفهرس

تقديم عام 7

الفصل الأول: الحركات الشعبويّة الأولى 13

I **- مهد الشعبوية** 14

II **- عموم أوروبا** 19

III **- شعبوية البراري** 20

IV **- فرنسا الشعبوية** 26

V **- أمريكا اللاتينية** 35

الفصل الثاني: الشعبوية اليمينية من خلال مقاربة كاس مود 47

I **- خصائص الشعبوية اليمينية** 50

إشكالية الديمقراطية واستراتيجية الشعب الموحد 63

الفصل الثالث: الشعبوية اليسارية 69

اليسار الشعبوي المعاصر من خلال مقاربات شانتال موف وإرنستو لاكلو 69

الفصل الرابع: الحالة التونسية.. السياق والاتجاهات 91

الفصل الخامس: الشعبويّة والاتصال السياسي 121

الخاتمة 131

قائمة المصادر والمراجعة 135

الجزء الثاني: مقالات تكميلية 147

كيف غذّت الشعبويّة الاستقطاب السياسي المدمّر في تونس 149

في تونس.. انتخابات رئاسية محبوكة على القياس ... 165

كتاب "أنا الشعب": تشريح للظاهرة الشعبوية في علاقة بالسلطة والديمقراطية 171

الاستراتيجية الاتصالية للرئيس قيس سعيّد قبل وبعد الانتخابات أكتوبر 2019 181

تقديم عام

يحمل مصطلح الشعبوية من الغموض ما يجعله يطرح العديد من الإشكاليات: ما هو السياق التاريخي والخارطة الجغرافية للشعبوية؟ هل هي واحدة أم متعددّة أم متخالفة؟ هل تنتمي لليمين أم اليسار أم هي هجينة؟ هل فهمنا الشعبوية؟ إلى أي مدى استوعبنا الاستراتيجيات التي تطرحها؟ هل هي أيديولوجية أم وجهة نظر سياسية أم شكل جديد من الخطابة؟ هل هي تعبيرة سياسية احتجاجية؟ ماهي خصائصها؟ من هم خصومها؟ ما موقعها من الديمقراطية؟ ما الفرق بينها وبين الديماغوجية؟ هل أن مدح خصال الشعب باستخدام خطاب عاطفي يوضع في خانة الشعبوية؟ هل هي قادرة على تقديم عرض سياسي بناء لمرحلة ما بعد السياسة التي نعيشها؟ إلى آخره من الإشكاليات والاستفهامات التي كلّ ما تعمّقنا فيها زادا غموض هذه المنظومة السياسية وانكفاؤها على معانيها، أخذا بعين الاعتبار السياقات الاجتماعية والجغرافية والحضارية والثقافية التي تولد فيها الحركات الشعبوية المعاصرة.

الغموض ليس وحده الذي يصعّب مهمّة فهم الشعبوية، بل الانتقادات الكثيرة و"المتعالية" التي وجّهت إليها في العقود الأخيرة إثر وصولها للسلطة أو من خلال تموقعها المؤثر في المعارضة، هي في حدّ ذاتها تشكّل تحدّ مربك لكل من يسعى لفهم هذه الظاهرة السياسية خاصة إذا علمنا أنها تأتي من اتجاهات سياسية وإيديولوجية مهيمنة في سياق مرحلة "ما بعد السياسية" حسب توصيف، شانتال موف، المنظّرة السياسية البلجيكية للحركات الشعبوية اليسارية في أوروبا.

إن الإفراط في انتقاد الشعبويّة من خلال تصنيفها ضمن الأيديولوجيات الراديكالية "الخطيرة" أو "المخيفة" التي تحمل

نزعات "أوتوقراطية" و"فاشيّة" دون تقديم عرض سياسي بنّاء يحمل إجابات علميّة وعمليّة للأزمات والقضايا الناجمة عن حقبة "ما عبد السياسة" التي دشنتها دولة الرفاه ما بعد الحرب العالمية الثانية، هو نتيجة لا مفرّ منها لنمط تفكير نخبوي تكنوقراطي يفضّل اتباع استراتيجية كسولة لمواجهة التحديات التي تواجهها.

لقد سعى الباحثون والمنظرون والفلاسفة الذين درسوا مفهوم الشعبوية وقدّموا فيه بحوث ومحاولات فكرية جدّية إلى تفكيك هذه الظاهرة من خلال مقاربات متعدّدة تطرّقت للشعبويات على اختلاف مواقعها الأيديولوجية واتجاهاتها السياسية. الباحث في العلوم السياسية الهولاندي، كاس مود، مثلا درس تموقع الشعبوية في اليمين المتطرف الأوروبي في حين أن شانتال موف قامت بمحاولات فلسفية ودراسية عميقة في فهم الشعبوية اليسارية والتنظير لها. المقاربات لهذه المنظومة السياسية لم تكتمل بعد ولن تكتمل، ليس بحكم طابعها الجدلي فقط ولكن للمتغيّرات التي تنجم عنها خلال نشأتها داخل البيئة السياسية والوطنية التي تنشط فيها، وللخصوصيات الثقافية والحضارية والاجتماعية التي تتأقلم معها وتستلهم منها برامج عملها الداخليّة، وإن كانت تحتفظ بخصوصياتها الفكرية والنظريّة.

نحن نعرف كذلك أن الايديولوجيتين الليبرالية والاشتراكية تعتبران أهم تجربتين سياسيتين في العصر الحديث ولكل منهما خصائصها الأيدلوجية التي تسم كل نظام سياسي في الدول التي تتأسس منظوماتها السياسية عليها كالمبادئ المتمثلة في حرية تنقل البضائع وحق الملكية الفردية والديمقراطية التمثيلية في الأنظمة الليبرالية التعاقديّة مثلا، بينما نجد أن الصراع الطبقي وسيادة الطبقة العاملة وهيمنتها على وسائل الإنتاج وسلطة القرار السياسي والاقتصادي يجسّد الخائص الأساسية لليسار الاشتراكي عموما. بالمقابل تقدّم التجارب الشعبوية حول العالم وفي حقبات تاريخية مختلفة نماذج ذات

خصوصيّات محليّة عالية للحركات التي تتبناها. فهي وإن كانت مبنيّة على ثوابت عامة تتعلّق بالموقف من النخب والتصوّر البنيوي لمفهوم الشعب وللإرادة العامّة - طبعا أخذا بعين الاعتبار التحديدات السياسية العملية التي ترسمها كلّ من الشعبويتين اليمينية واليسارية لهذه المفاهيم - إلاّ أنها تحمل مطالب و"برامج" (مصطلح لا ينطبق على كل التجارب الشعبوية لأسباب بنيوية فكرية سنعود لها لاحقا في فصول الكتاب) عابرة للطبقات الاجتماعية وبخلفيّات إيديولوجية مستلهمة من اليمين واليسار وأحيانا تكون مختلطة وهجينة وتجمع خصائص من مختلف المنظومات السياسية الحديثة.

يمكننا الرجوع في هذا السياق للتجارب الشعبوية في القرنين الـ19 والـ20 وبداية الألفية الثالثة لفهم الاختلافات والخصوصيات الكثيرة التي عرفتها التجارب الشعبوية حول العالم من أوروبا إلى الأمريكيتين. فالشعبويون الروس "النارودنيكي" من اليسار الاشتراكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانوا يرفعون مطالب مختلفة عن الشعبويين في أمريكا الشمالية بالرغم من أن كلتيهما حركتين تدعوان للإصلاح الزراعي والإعلاء من قيمة الفلاحين الصغار، إلا أن الأولى كانت توجّه انتقاداتها لدولة القياصرة الروس وتدعو للثورة عليها في حين لم تتجاوز الثانية مطالب إصلاحية وركّزت عدائها للبنوك وشركات السكك الحديد.

في فرنسا، لم تكن الحركة الشعبوية البولونجيّة انتقائية طبقيّا في تشكّلها ولكنها حملت عداء للجمهوريّة الثالثة وأرادت اسقاطها من أجل عودة الملكية على الطريقة البونابرتية في حين أن التيّار الشعبوي الأدبي الذي جاء في بداية القرن العشرين اهتم أكثر بالرواية الشعبوية حتى تكون ملتصقة بالطبقات الشعبية الدنيا. في نفس الفترة من ثلاثينات القرن العشرين في أمريكا اللاتينية كانت التجارب الشعبوية قائمة على مطالب قطاعوية واجتماعية واشتراكية مختلطة

لكنها تتقاطع مع جميع التجارب المقارنة بأنها تحتكر تمثيل الشعب الموحّد الإرادة حولها في تصوّره القومي "الأهلاني"، ولا تخفي عداءها للنخب السياسية المهيمنة من نيوليبراليين وتكنوقراط ونخب مالية وبنكية، والأجانب من غير السكان الأصليين.

التجارب الشعبوية في تونس لم تخرج عن هذه القاعدة وكانت تتوزّع بين الحركات الاحتجاجية والأحزاب السياسية، ولكنها تلتقي في النهاية تحت سقف المطالب السياسية والرغبة في الوصول للحكم. فحركات وحملات "ويونو البيترول" و"عيش تونسي" و"العريضة الشعبية" و"الحملة التفسيرية" وأحزاب "ائتلاف الكرامة" و"قلب تونس" و"الدستوري الحر" كلها قدمت نفسها بديلا للمنظومة السياسية التي تداولت على الحكم بعد انتفاضة 17 ديسمبر – 14 جانفي، وانتقدت فساد النخب وغياب التمثيل الشعبي في القرارات والسياسيات الحكومية المتعاقبة من منطلقات أنها التعبير الحقيقي والأصلي عن الإرادة الشعبية. بل إنها أثبتت عند وصولها للسلطة وهيمنتها على السلطة التنفيذيّة على النزعات السلطوية والأوتوقراطية التي تعبّر عن ماهيتها الأصلية القائمة على مفاهيم "الديمقراطية المباشرة" و"الشعب الموحّد" و"العداء للنخب".

إن الإشكاليات التي يطرحها الكتاب والغموض الذي يحيط بفهم الماهيّة الأصليّة أو الجوهر الحقيقي للشّعبوية من داخل سرديّتها الخطابيّة في سياقات تاريخية وجغرافية وسياسية وحضارية متفاوتة ومختلفة، وفي البيئات الاجتماعية التي نشأت فيها، ومن بينها تونس التي تمثّل نموذجا فريدا لظهور الحركات الشعبويّة وتنوع أغراضها وخلفيّاتها واستراتيجياتها، كانت أسبابا جيّدة لخوض تجربة تحرير هذا المؤلّف ومحاولة تقديم إجابة عميقة وثريّة وشاملة لفهم المسائل التي تطرحها الشعبويّة وخصوصياتها التي تتمايز بها عن باقي الايديولوجيات والأحزاب السياسية السائدة (أحزاب الحكم). هذا

بالإضافة إلى أنّني سبق وأن تطّرقت لجزء من المسائل التي طرحها الكتاب في مقالات بحثيّة وتحليليّة سابقة. أمّا المحفّز المباشر لكتابة هذا الكتاب هو اقتراح من الصديق والأخ الباحث في الميديا والاتّصال البروفيسور الصادق الحمّامي، الذي، وعلى إثر قراءته لمقال تحليلي كتبته بعنوان "أنا الشعب": تشريح للظاهرة الشعبوية في علاقة بالسلطة والديمقراطية" نشر بجريدة المغرب بتاريخ 06 جوان / يونيو 2023 شجّعني على خوض هذه المغامرة المعرفيّة والتطرّق لمختلف الجوانب التاريخية والسياسية والنظريّة التي تحيط بالمسألة الشعبويّة، خاصّة وأنه كان يريد المشاركة لكن مشاغل وظيفية وبحثيّة مستجدّة حالت دون ذلك.

محتويات الكتاب

تقوم فكرة الكتاب على تعريف الشعبوية كمنظومة سياسية وبناء خطابي واتصالي جدير بالفهم والتبسيط ورفع الالتباسات والدوكسات Doxas والأفكار السائدة والعفوية التي لا تخلو أحيانا من التحيّز و"الكسل" الفكري. هذا الفهم سيكون لجانبين مهمين تنبني عليهما السردية الشعبوية وهما الخصائص النظرية والتجارب العمليّة للحركات الشعبوية الحديثة والمعاصرة. وبالتالي فإن الكتاب هو بمثابة محاولة جديّة وعميقة لفكّ رموز المنظومة الشعبوية الشائكة أمام القارئ التونسي والعربي.

ويحتوي الكتاب في جزئه الأوّل على خمسة فصول رئيسية وفي جزئه الثاني على مقالات تكميلية. يسرد الفصل الأول قصّة الشعبوية حول العالم منذ بدايات ظهورها وتأسّسها في أمريكا روسيا وفرنسا خلال القرن التاسع عشر وصولا للحركات الشعبوية المعاصرة في أمريكا اللاتينية وأوروبا والتجارب الشعبوية في تونس بطبيعة الحال التي تمّ إفراد الفصل الرّابع للحديث عنها من خلال العودة على سياق

التأسيس وخصوصياتها وتجربتها في الحكم. أما بالنسبة للفصلين الثالث والرابع فإنهما يتطرقان للخصوصيات النظرية للمنظومتين الشعبويتين اليمنية واليسارية وخصوصية كل منظومة والمقارنات والتحليلية الممكنة بينهما.

الفصل الخامس والأخير تمّ تخصيصه لتوضيح العلاقات المريبة بين الشعبوية والاتصال السياسي على المستوى الخطابي والسياسي، ودور الاتصال الشعبوي في خدمة الاستراتيجية الخطابية للحركات الشعبوية من خلال نماذج وأمثلة عن طبيعة الاتصال السياسي المباشر للحركات الشعبوية.

الفصل الأول: الحركات الشعبويّة الأولى

كان لا بد من وجود سبب لظهور مصطلح "الشعبوية" في أزمنة متقاربة في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد ارتبط بروز أهم حركتين شعبويّتين في التاريخ السياسي الحديث من حيث الأسبقية و"الأصالة" الفكريّة بتصورات حول الاصلاح الزراعي وتثمين دور المزارعين في الارتقاء باقتصاديات البلدان التي نشأت فيها هذه الحركات، فهم يعتبرون أنفسهم تجسيد للشعب الحقيقي، وملح الأرض في بلدانهم. وبناء على هذه المقدمات، ترى الحركات الشعبويّة السالفة أن الحلّ لتغيير الأوضاع الاجتماعية للفلاحين وإنجاز مهام الإصلاح الزراعي يكون عبر الثورات والتغييرات الجذرية للمنظومات الاقتصادية في بلدانهم. فقد كان هنالك "تعبير عاجز عن السخط والقلق من قبل أولئك الذين يتوقون إلى حياة أبسط (ما قبل الحداثة)"(ميلر، 2016).**1**

لقد ظهرت الشعبوية في سياقات مختلفة وبسرديات متعّددة لكنها لا تبتعد عن المعنى العميق الذي تنتجه حركاتها اليوم. كما أنها لم تكن نتاجا دكتاتوريا، بل تعتبر "جزءا من تاريخ الديمقراطية بوصفها مشروعا دشّنته الحداثة"،**2** وإن لم يمنع ذلك الشعبويين في الولايات المتحدة مثلا إلى معاداة البنوك التي يعتبرونها رمزا للرأسمالية الزاحفة والنهب المالي على حساب البنى الاقتصادية التقليدية. وفي سياق آخر، لم تتأقلم الحركة الشعبوية في روسيا القيصرية مع سياق التغيرات التي حصلت في البنى الزراعية داخل الأرياف وتحرير الأقنان والانفتاح على الليبرالية والحداثة الغربية.

I - مهد الشعبوية

أ- التأسيس

الشعبوية في روسيا بدأت كحركة اشتراكية إصلاحية تقودها نخبة من المثقفين الروس من طبقة الأنتليجانسيا. كان التيار "الشعبوي" الأول في روسيا، والذي أصبح منسياً اليوم، يعرف بالـ"النارودنكس" Narodniki، وهو جزء من "الحركة الاشتراكية التي ظهرت في روسيا في القرن التاسع عشر وانتهت بثورة البلاشفة في 1917. أنصار هذا التيار كانو يعتقدون أن الدعاية السياسية بين الفلاحين ستؤدي إلى إيقاظ الجماهير، والثورة على النظام القيصري. ولأن روسيا كانت دولة زراعية في الغالب، كان الفلاحون يمثلون غالبية الشعب (النارود): ومن هنا جاء اسم الحركة، نارودنيتشيستفو، أو الشعبوية".**3**

ويشير مصطلح "نارودنيكيون" كذلك إلى الأجيال الثورية الأولى في ستينيات القرن التاسع عشر التي تجسدت لاحقا في حركة من المثقفين والشبّان المنحدرين من الطبقات الميسورة والأرستقراطية، الذين أصبغوا على الفلاحين سمات مثالية، ورأوا في القرية نموذجًا سياسيًا للدولة ككل. كما انتقدوا مشاريع تحديث البلاد على الطريقة الغربية، وأطلقوا مشروعًا "للالتحام بالشعب" كما يقول أعضاؤها.

دعى الشعبيون الروس - بين عامي 1874 و1877 - إلى "الذهاب إلى الناس" للحصول على المشورة والتوجيه السياسي. "مثل العديد من المثقفين الحضريين، وجدوا أن "الشعب" أو "شعب المزارعين" لم يرحب بهم بالطرق التي كانوا يأملونها، ولم يعترف بالوصفات السياسية المشتقة من "أساليب حياتهم النقية". **4**

وعلى الرغم من طابعها النخبوي إلا أنها كانت قريبة من المزارعين وتتواصل معهم بشكل مباشر في حقولهم وقراهم. وحاول هؤلاء

المثقفون الشعبويون الارتقاء بوعي طبقة المزارعين وحثهم على معاداة حكم القيصر الروسي، ألكسندر الثاني، الذي كان منفتحا على الحداثة الغربية والديمقراطية الليبرالية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. في سنة 1961 أصدر القيصر الروسي قرارا بتحرير الأقنان والذي اعتُبِر في وقتها قرارا سيئا لأن شروط تنفيذه لم تكون في صالح المزارعين المحررين الذين وجدوا أنفسهم من دون أرض.

وقد اضطرتهم ظروف العيش الصعبة للنزول للمدن والعمل بالمصانع، ليتحولوا لاحقا لقوة معارضة للقيصر ووقودا للحركات الاشتراكية الروسية التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأنجزت بقيادة مجالس السوفيات والبلاشفة ثورة أكتوبر 1917.

هذا ولم تكن الحركة الشعبوية في روسيا -التي بدأت ارهاصاتها الأولى في ستينات القرن التاسع عشر وتأسست كحركة اجتماعية احتجاجية خلال السبعينات - منقطعة عن سياق الأفكار التحديثية المنتجة لفلسفة الوعي وفلسفة العقد الاجتماعي، بالرغم من معارضتها -من منطلقات قومية- لمحاولات التحديث الليبرالية "المسقطة" من قبل القياصرة الروس الذين حاولوا إدخالها على بلادهم منذ بطرس الأول (القرن 18) وحتى سقوط آخر القياصرة الروس، نيقولا الثاني، مثلما سبق وأن أوضحنا ذلك سابقا.

لقد كانت الشعبوية الروسية تحمل رؤية مقلوبة للحداثة الليبرالية حيث تعتبر -انطلاقا من مقدمات اشتراكية ماركسية أولية- أن الوعي الاجتماعي والسياسي يتحدد من خلال الواقع المادي وقوى الإنتاج الاقتصادي. بالتالي فإن مجتمعات الفلاحين العاملين بمقابل في السهول والاقطاعيات الروسية هم أصل التغيير الاجتماعي والسياسي (وهنا يكمن الاختلاف مع التصور الماركسي اللينيني للاشتراكية

القائم على هيمنة البروليتاريا عبر حزب الطبقة العاملة)، والحكم ما هو إلا انعكاس لصورتهم في الحقل السياسي والحقل السلطوي.

كما اختلفت الحركة الشعبوية للناردونسكيين عن الأحزاب الاشتراكية الأخرى في تصورها للتغيير داخل المجتمع الروسي. وانتقدت مواقفهم من الطبقة العاملة والبيروقراطية التي تخول للحزب الشيوعي قيادة العمال بتفويض منهم دون تشريكهم بشكل فعلي في اتخاذ القرارات وإدارة الاقتصاد.

جسد النارودنيكيون في استراتيجيتهم جانبا من الخصائص الأيديولوجية الشيوعية التي تم جمعها من أعمال كارل ماركس. وقبلوا، على سبيل المثال، أفكاره حول الملكية الجماعية والإنتاج وكرهه للمشروعات الخاصة. ومع ذلك، فقد قاموا بتعديل اثنين من مبادئ ماركس الأساسية. "أولا، آمنوا بالشيوعية الزراعية وتجاهلوا البروليتاريا الصناعية، التي كانت تمثل في ذلك الوقت أقلية صغيرة فقط من سكان روسيا. ثانيا، كيفوا احتياجاتهم مع نظرية ماركس للتطور التاريخي، (انتقال المجتمع البشري من الشيوعية البدائية مرورا بالرأسمالية الصناعية، ومن ثمة إنجاز الثورة وتأسيس دكتاتورية البروليتاريا)"**5**، إلا أن الشعبويين الروس الأوائل أرادوا القفز على المرحلة الرأسمالية وإنجاز الثورة الاشتراكية بالمزارعين.

لقد جسدوا شعبوية زراعية تشبه في جوهرها الشعبوية التي ظهرت في أمريكا حيث يعتبر المزارع المصدر الرئيسي للقيم والأخلاق والحياة الزراعية، وحجر الزاوية في المجتمع. لقد عارضوا بشدة النخبة الحضرية والرأسمالية بسبب ميلها إلى المركزية وأساسها المادي، ودعوا بدلا من ذلك إلى الحفاظ على المزارع العائلية الصغيرة والإدارة الذاتية**6**.

كان المسعى نحو إيجاد مسار جديد نحو التحول الاجتماعي هو المنطلق في تحديد معالم استراتيجيتها الأولى. فالمنطلق النظري الذي اعتمدته عند صياغة مبادئها وأهدافها المتعلقّة بتثوير طبقة المزارعين المحرومين من امتلاك الأراضي التي يعملون بها، جعلها تسعى نحو التأسيس لتحولات مختلفة عن تلك التي يتبعها الغرب سياسيا واجتماعيا، أخذا بعين الاعتبار الفارق في تطور قوى الإنتاج بين الكتلتين الحضاريتين.

بالمقابل، كان هنالك انسجام في التصورات والسرديات بين حركة الشعبويين الروس ولاحقا نظرائهم الفرنسيين (الشعبوية البولونجية والشعبوية الأدبية)، حيث تجمع الحركتان بين عقلية الصديق المحب للشعب (ديموفيلية démophile) والديمقراطية القريبة منه، المغايرة لديمقراطية النخب السياسية والمالية الغربية المتعالية عليهم. وهو ما يجعل اللقاء بينهم (كمثقفين ومتعلمين من النخبة المستنيرة) و"الشعب" شرطا ضروريا وكافيا لنهضة روسيا، من وجهة نظرهم7.

ب- راديكالية مدمّرة؟

تطورت أنشطة النارودنيكيين في أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن التاسع عشر في حركة منتشرة عُرفت باسم khozhdenie v narod ("الذهاب إلى الشعب")، وقام خلالها مئات من المثقفين الشباب، الذين كانوا يرتدون ملابس الفلاحين، بالتجوال في المناطق الريفية وحرضوا على ثورة الفلاحين ضد النظام. وأدى ذلك إلى اضطهاد الشرطة، واعتقالات، ومحاكمات سياسية للنارودنيكيين، أشهرها كانت المحاكمة الجماعية المعروفة بالـ 193" (1878). علاوة على ذلك، لم يستجب الفلاحون الأميون دائما لدعايتهم

بالطريقة المتوقعة، وفي بعض الأحيان خانوا المثقفين المخلصين لقضيتهم للشرطة.

إلى ذلك، أدى "الجمع بين لامبالاة الفلاحين والاضطهاد الحكومي إلى دفع النارودنيكي في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر إلى برنامج أكثر راديكالية وإلى أساليب تنظيمية أكثر صرامة. كانت أول منظمة نارودنيكية حقَّيقية تخرج من هذا الوضع هي المجموعة الثورية Zemlya i Volya (الأرض والحرية). واصلت Zemlya i Volya في البداية العمل بين الفلاحين، لكن اضطهاد الشرطة المستمر سرعان ما دفع أعضائها إلى "العنف". في عام 1879، انقسم Zemlya i Volya إلى مجموعتين: Narodnaya Volya (أي "إرادة الشعب")، وهو حزب عنفي انحل بعد أن اغتال القيصر ألكسندر الثاني (1881)، وChorny Peredel ("إعادة التقسيم الأسود")، وهو الحزب الذي استمر للتأكيد على العمل بين الفلاحين حتى حوّل أعضاؤها انتباههم إلى البروليتاريا الحضرية في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وقد تم إحياء الأيديولوجية الشعبوية للحركة النارودنية من خلال سليلها الإيديولوجي في القرن العشرين، الحزب الثوري الاشتراكي".**8**

كانت الأجيال الرئيسية للحركة موجودة في الحزب الديمقراطي الاشتراكي للاشتراكيين الثوريين (SR) الذي شارك بنشاط في الثورة الروسية، وقبل بعضه ثورة أكتوبر قبل أن يسحقهم لينين في عام 1918. الاشتراكيون الثوريون لم يؤمنوا بديكتاتورية الطليعة ولا بالثورة من الأعلى. لقد كانوا غرباء عن القومية "الروسية العظمى" ومؤيدين لاستقلال بولندا. وتُظهِر نهايتهم المأساوية أن الشعبوية الروسية يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف، إلى سياسة ديمقراطية (مفارقة) ، بما يتجاوز غموضها السابق. و"على الرغم من فشل

تجربتهم في روسيا، فقد ألهموا مع ذلك العديد من الحركات الزراعية التي ولدت في أوروبا الشرقية في بداية القرن العشرين".**9**

II - عموم أوروبا

في أوروبا، كان للشعبوية حضورا هامشيا نسبيا في القرن العشرين، على الرغم من وجود موروث سياسي لأول حركة شعبوية زراعية في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر.

لقد حقق الشعبويون الزراعيون اختراقات هامة في المناطق الريفية في أوروبا الشرقية، لكنهم ظلوا مستبعدين إلى حد كبير من السلطة السياسية في الدول الاستبدادية التي تحكمها نخبة من ملاك الأراضي والجيش.

"لقد غازلت الشيوعية والفاشية الشعبوية، خاصة خلال انطلاقة حركتيهما، على أمل جذب الدعم الجماهيري. ولكن من حيث القيمة المطلقة، يجب النظر إلى كليهما باعتبارهما أيديولوجيات وأنظمة أكثر نخبوية من الشعبوية. ويتجلى هذا بشكل خاص في حالة الفاشية التي، بحسب نسختها المختلفة، تمدح في ألمانيا القائد (الفوهرر) والعرق (الاشتراكية القومية) أو الدولة (الفاشية) في إيطاليا وإسبانيا وليس الشعب. وإذا كانت الشيوعية قريبة ممن هم تحت في تصوراتها النظرية، فإن الماركسية اللينينية، على وجه الخصوص، نخبوية بقوة في جوهرها. ووفقاً لمبدئه، يشكل الحزب الشيوعي طليعة الشعب (أي الطبقة العاملة/الشعب) التي تتبعه بدلاً من أن تقوده. علاوة على ذلك، فإن الأفكار الأساسية لـ "الصراع الطبقي" وخاصة "القبول السلبي للأيديولوجيات" تتعارض مع أخلاقيات الشعبوية التي تنادي بتوحد الشعب حول الزعيم. ويتفق المتخصصون في هذا المجال على أن الشعبوية ظلت غائبة بشكل شبه كامل عن السياسة الأوروبية خلال

العقود الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية. لقد عاشت أوروبا الشرقية في ظل العديد من الأنظمة الشيوعية البيروقراطية غير الفعالة، في حين أعادت أوروبا الغربية، خوفا من الفاشية والشيوعية، تأسيس ديمقراطياتها على أساس الاعتدال الإيديولوجي". **10**

وقد ظهرت بعض الحركات الشعبوية في فرنسا "الحركة البولونجية" و"الحركة الأدبية"، وقد ركزت سردية هذه الأخيرة على الأعمال القصصية والفنية المعبرة عن الواقع بدل الأعمال الفنية النخبوية لكنها لم ترسخ في الواقع ولم تتواصل في الزمن وبقيت معزولة في حين عرفت الحركة البولونجية التي ستنتطرق إليها لاحقا صعودا ونزولا وهزات سياسية.

III- شعبوية البراري

1- السياق العام

تأسست الشعبوية في الولايات المتحدة الأمريكية كتصور للعمل السياسي والنشاط الاقتصادي والاجتماعي على مراحل زمنية متعددة، في سياق تاريخي كانت فيه للزراعة والنشاط الفلاحي عموما مواقع هامة ومتمايزة في التركيبة الاقتصادية الأمريكية التي كانت تعرف في النصف الثاني من القرن التاسع عشرا تمايزا طبيعيا بين الصناعة والزراعة، خاصة وأن خط سير هذين الحقلين الاقتصاديين لم يكن متوازيا ومتناغما بالقدر الكافي الذي ظهر عليه خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

في نهاية القرن التاسع عشر، خضعت الولايات الغربية لأمريكا الشمالية لتحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وكان لتطوير الهياكل الأساسية، مثل توسيع شبكة السكك الحديدية، والتغيرات الاقتصادية، مثل سك النقود، أثر شديد بشكل خاص على المناطق الريفية. وقد أدى

المزج بين الخلفية الزراعية والأفكار الشعبوية إلى ظهور ما يسمى بشعبوية "البراري"، وهي نمط من التصورات والمواقف انتشرت منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين. خصوصا في مناطق الجنوب الغربي والسهول الكبرى في الولايات المتحدة، كما انتشرت المشاعر الشعبوية في جميع أنحاء أمريكا الشمالية خلال هذه الفترة.

لقد أدى عدم استقرار الوضع الاجتماعي للمزارعين وحدوث موجات ركود اقتصادي إلى بروز طائفة من المزارعين الذين يتبنون أفكار تحتفي بالجنس الأبيض وتعادي المهاجرين من غير البروتستانت. هؤلاء المزارعون تنظموا لاحقا في جمعيات تعاونية وأسسوا تحالف الجمعيات الزراعية التي تحولت لاحقا إلى تنظيمات سياسية شعبوية من بينها الحزب الشعبوي .**11**

الشعبوية الأمريكية عموما، تعدّ حركة سياسية اجتماعية احتجاجية يقودها مزارعون مثقلون بالديون، مهيؤون جدا للتضخم، ومعادون للنخب التجارية والصناعية في المدن.

لقد برزت حركتهم كنوع من الانتقام للمهزومين في النقاشات حول صياغة الدستور سنة 1787، الذين يرون فيه نوعًا من الانقلاب Thermidor الذي كان من شأنه أن يضع حدًا لراديكالية الثورة (1783-1975). ولكن وإن انتقد الشعبويون التطور نحو ما يعتبرونه "أوليغارشية" أو النخبوية للولايات المتحدة، إلا إنهم لا ينتقصون من تقاليدهم الديمقراطية، ولا يستهينون بالقوانين والتشريعات الديمقراطية. وإن كانوا يثقون في "حكم صناديق الاقتراع"، فإن ذلك يكون "بروح أكثر تعددية من تعلقهم بالاستفتاء".**12**

التغيير الذي حصل في المسار البنيوي لتشكل الشعبويين في أمريكا - بعد أن أعلنوا أنفسهم في البداية حركات من المزارعين المطالبين بإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية - هو

أنهم لم يعودوا يكتفون بزراعة الذرة والمطالبة بتوفير مسالك لنقل الإنتاج وانهاء احتكار مسالك التوزيع ولكنهم أصبحوا شيئا فشيئا قوة سياسية ثالثة بعد الحزب اليميني والحزب الليبرالي، ومصممون على تغيير أجزاء من المبادئ المتعاقد عليها بين "الأباء المؤسسين" إثر الثورة الأمريكية وإعلان الاستقلال 1776.

لقد ألهمتهم تجربتهم مع الديون والتبعية -والانكماش الاقتصادي في أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر على وجه الخصوص - بتنظيم مجموعة من المطالب التي وضعتهم بشكل مختلف ضد كل من الديمقراطيين والجمهوريين. وعلى وجه الخصوص، احتاجوا كمزارعين إلى الائتمان الرخيص ووسائل النقل لإيصال منتجاتهم إلى الشرق. ومن ثم شعروا على نحو متزايد بأنهم تحت رحمة البنوك وأصحاب السكك الحديدية. لذلك وجهوا جحيم نقدهم لهذه المؤسسات.**13**

في الواقع، كانت "الأفكار والمبادئ "الرجعية" في سياساتهم (العنصرية التي تصل إلى حد الدفاع عن الفصل العنصري بين البيض والسود، والعداء للهجرة غير الأوروبية وغير الكاثوليكية، والحماسة الدينية "البيورتانية" puritanisme "الطهورية") منتشرة على نطاق واسع، إن لم يكن بشكل مهيمن، في المجتمع الأمريكي في ذلك الوقت. إلا أن ذلك لم يكن يمنعهم من إعطاء الثقافة السياسية المنتشرة في عصرهم تفسيرا مؤيدا بشكل عام للتقدم والمساواة والحرية. فهم على سبيل المثال واثقون للغاية من القدرات السياسية للنساء وحكمهن على الأمور على الرغم من أن العديد منهن متدينات ومتشددات ويؤيدن حظر الكحول"**14**.

المفاجئ في هذا السياق هو أن "الحساسية" الشعبوية تجاوزت مربعها الأصلي داخل الحزب الشعبوي لتصل إلى المربع السياسي للحزب الديمقراطي، حيث فاز السياسي الليبرالي الشعبوي ويليام جينينغز

بريان William Jennings Bryan بترشيح الحزب الديمقراطي لمنصب رئيس الولايات المتحدة في سنة 1896 وكان له تأثير في اعتماد إصلاحات تشريعية وسياسية مثل الانتخابات الشعبية لأعضاء مجلس الشيوخ، وضريبة الدخل، وإنشاء وزارة العمل، وحق المرأة في التصويت.**15**

هذا ما يفسر شحنة الدلالات الايجابية لمصطلح "الشعبوية" التي لا يزال يحتفظ بها في اللغة السياسية الأمريكية، إلى حد ما على اليسار. وقد جاء في قاموس مريام ويبستر لعام 1999 Merriam Webster Dictionary، أن كلمة "شعبوي" تشير إلى كل من "الشخص الذي يؤمن بحقوق الشعب وحكمته وفضائله"، و"عضو في حزب سياسي يعلن أنه يمثل الشعب".**16**

2- التنظيم السياسي

مرت الحركة الشعبوية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعدة تجارب سياسية تنظيمية وحزبية، ويمكن في هذا الإطار اختزالها في ثلاثة تنظيمات سياسية أولها حزب "لا أدري" Know Nothing party 1849-1860الذي أصبح في سنة 1954 يعرف بـ"الحزب الأمريكي". تأسس على مبادئ يمينية متطرفة تقوم على تفوق الأمريكيين البيض أو "الأصليين" ومعاداة المهاجرين الأوروبيين الكاثوليك ونشر الدعاية المضللة ضدهم. ورغم تحقيق الحزب لاختراقات تشريعية جزئية إلا أن موقفه غير الواضح من قضية تحرير العبيد وعدم انفتاحه على بقية مكونات المجتمع الأمريكي في حينها جعله يفقد شعبيته ويلتحق أغلب أعضائه بالحزب الجمهوري الذي كان يتقاطع معه في عدة مسائل خصوصا في مسألة العبودية والقومية الأمريكية. لاحقا ما بين سنتي 1874 و1884 تأسس حزب شعبوي جديد على أنقاض حزب "لا أدري"

عرف بحزب العمل الوطني National Greenback Labor Party وكان يحمل إيديولوجية إصلاحية تقوم على مكافحة الاحتكار ومحاربة الانكماش الاقتصادي ومجموعات الضغط المصرفية والتحفيز على التضخم من أجل مساعدة المزارعين على سداد ديونهم للبنوك. كان يدافع عن حقوق العمال والفلاحين ودعم مبادرة 08 ساعات عمل، لكنه فشل في الانتخابات الرئاسية ثلاث مرات وانحل في سنة 1889، ليخلفه لاحقا سنة 1892 الحزب الشعبوي كتعبيرة سياسية أنضج وأكثر رسوخا من سابقيها من الأحزاب الشعبوية الأمريكية.

فقد تبنى هذا الحزب السردية الشعبوية الأمريكية واستراتيجياتها الخطابية بمختلف سياساتها وأفكارها ومبادئها وتكتيكاتها سواء تعلق الأمر بدعم العمال والمزارعين ومحاولة تحسين ظروفهم وكسب المزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لصالحهم، وإشراف الدولة على شركة السكك الحديدي وإصلاح المنظومات المالية والمصرفية التي أغرقت الزارعين في الديون بفوائض كبيرة. وقد انفتح الحزب على حقوق النساء وأشركهن في النشاط السياسي والاتصالي للحزب ليصبحن قوة فاعلة إلى جانب فئتي العمال والمزارعين. "فقد أوكلت للنساء عدة مهام من بينها كتابة مقالات عن برنامج الحزب في الجرائد وتنظيم الملتقيات والتحدث في الاجتماعات".**17**

يعتبر الحزب كذلك إحدى ثمار "انتفاضة مزارعي الجنوب الأمريكي، في كانساس ونبراسكا، ضد انخفاض الأسعار الزراعية ومعدلات القروض المرتفعة بشكل مفرط".**18** هذا بالإضافة لاتباعه سياسة تجارية تسويقية خاصة بمزارعي القطن والحبوب تقطع مع مسالك التوزيع التقليدية التي تدنت بسببها عدم استقرار أسعار المنتوجات الزراعية ووضعت الفلاحين في أزمة.

الحزب كسابقيه لم يحقق انتصارات سياسية أو انتخابية كبيرة في الرئاسية أو الكونغرس سوى بعض الاختراقات الجزئية في الجنوب الذي وجد فيه تأييدا نسبيا، وبسبب تركيزه الأكبر على المزارعين لم يحض بدعم العمال في المدن وانتهى سياسيا في سنة 1908.

وعلى الرغم من أن الشعبوية الأمريكية تركز على غرار مثيلتها الروسية على أسس "زراعية" أو ريفية. ومع ذلك، فقد قامت منذ انطلاقتها على عقيدة "غربية" وديمقراطية، تستبعد أي إيديولوجيات تسلطيّة أو انجراف "إرهابي". ورغم أن الحزب الشعبوي الأمريكي مثلا ينتقد بعض الانحرافات الأوليغارشية أو الأرستقراطية في الحكومة التمثيلية، فإنه يقبل المنطق الانتخابي دون تحفظ ويرفض فكرة وجود طليعة ثورية تقود الشعب باسم المثل العليا.

3- متغيرات الخمسينيات

أصبحت الشعبوية، منذ خمسينيات القرن العشرين، أداة أساسية في إعادة تشكيل اليمين الأمريكي المحافظ، الذي يستخدمها لانتقاد النخب الفكرية التقدمية ومشاريع الهندسة الاجتماعية الخاصة بهم، وبالتالي جذب جزء من الناخبين من الفئات العمالية. وفي سياق التوترات المتزايدة المرتبطة بالمعارك حول التمييز العنصري والجنسي في التوظيف، والحروب الثقافية، والأزمة الاقتصادية في السبعينيات، تخدم الشعبوية الدفاع عن أمريكا البيضاء والمحافظة. من جورج والاس إلى رونالد ريغان ودونالد ترامب، تُشِيد هذه الشعبوية اليمينية الأميركية بالعمل وتنتقد أحيانًا جماعات الضغط، لكن محتواها "الأيديولوجي وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية يظل غامضا، لأنها تؤدي إلى إصلاحات تعكس مصالح النخب الاقتصادية، وبالتالي تساهم في صعود النيوليبرالية **19**.

بشكل عام، يوضح انتشار الشعبوية في الولايات المتحدة على الطريقة الليبرالية تراجع تأثير الحزب الشيوعي الأمريكي الذي أصبح أكثر هامشية بعد الحرب الباردة على الرغم من ولادة موجة شعبوية يسارية من بوابة الحزب الديمقراطي أحيانا، والاستقلالية التنظيمية أحيانا أخرى والتي يقودها السياسي المخضرم بورني ساندرز Bernie Sanders. ومع ذلك، فإن قابلية تطويع الشعبوية الأمريكية ورسوخها على اليمين المحافظ لما يقرب من ستين عامًا دليل على تغلغلها داخل التاريخ الاجتماعي والسياسي الأمريكي.**20**

IV- فرنسا الشعبوية

1- الحركة البولانجية Le boulangisme (1887-1889)

أ- التأسيس والأفكار

يعود أصل التسمية للجنرال الفرنسي جورج إرنست بولونجي Georges Boulanger (1837-1891) الذي شغل منصب جنرال في الجيش الفرنسي وترشح لعضوية البرلمان الفرنسي، ويعتبر بطريقة ما وريث البونابرتية بما أنه ربط تحالفات مع البونابرتيين والعائلات سليلة البونابرتية. هذا بالإضافة لجمع التأييد والأنصار من اتجاهات سياسية وفكرية متعددة من بينهم اليعاقبة والكومينوات Communautaire والكومونارد السابقون (كومونة باريس) والجمهوريين الداعمين لدولة قوية كما دعا لها بولونجي وأنصار البونابرتية وعموم الفرنسيين الناقمين على الحكومة والمطالبين بإصلاحات دستورية لدستور الجمهورية الثالثة.**21** وبالتالي فهي تعتبر حركة حضرية بشكل أساسي، قواعدها الشعبية من البرجوازية

الصغيرة والعمال وليس الفلاحين، وبرنامجها السياسي قومي في الأساس يقوم على الاستفتاء أكثر من الديمقراطية التداولية.

تطور نشاط الحركة البولونجية في فرنسا بين السنوات 1887 و1888 و1889 رغم إقالة الجنرال بولونجيي من منصبه كوزير للحربية سنة 1887وإخراجه على التقاعد من الجيش الفرنسي. بل إن قررا الإقالة -الذي يعود في جانب منه إلى زيادة شعبية بولونجيي- لم يقف عائقا أمام انتشار الحركة وامتدادها شعبيا لتبلغ ذروتها في سنة 1889 بفوز بولونجي بعضوية البرلمان كنائب عن باريس ثم الترشح لرئاسة فرنسا.

يرى بولونجي أن النظام السياسي غير فعال وفاسد ومحتكر من قبل الألوغارشية المنفصلة عن الشعب. برنامجه السياسي يقوم على ثلاثة مبادئ: تفكيك المنظومة القائمة ومراجعة السياسات والقوانين وإعادة التأسيس لنظام سياسي ينطق باسم الشعب من خلال سلطة مركزية قوية.

إلى ذلك، تقدم الحركة نفسها على أنها تقع خارج منظومة التعارض بين اليسار واليمين التقليديين، على الرغم من أنها تعتبر حركة محافظة في جزء من سياساتها وتسعى لعودة الملكية والبونبارتية. كما تجسد التأسيس الأول للشعبوية في فرنسا، وهي بلا شك أقرب إلى الشعبوية التي ظهرت في أوروبا الغربية بداية من القرن العشرين من حيث أنها تحمل ميراثا قوميا ثقيلا وتدافع عن قيم الأمة الأصيلة والتواصل المباشر مع الشعب. وهي بطريقة ما وريثة البونبارتية من خلال الجمع بين الدعوة إلى دولة ملكية قوية، وعدم الثقة في التمثيلية والوساطة، والولاء للتراث الاجتماعي للثورة الفرنسية.

ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع حقيقة أن "البولانجية لعبت، في البداية، لعبة اليسار الكوموني الذي أراد مراجعة دستور الجمهورية الثالثة وإضفاء تعديلات وإصلاحات عليه ليصبح معبرا عن مساواة حقيقية

بين الأفراد" **22** وإلغاء الامتيازات التي تحظى بها فئات معينة في الحكم والمجتمع، خصوصا وأن الفترة الزمنية بين قيام الحركتين متقاربة 1971-1987. هذا بالإضافة إلى وجود مؤيدين لبلونجني من بقايا أعضاء وأنصار كومونة باريس.

ب- استراتيجيا احتجاجية

ترجمت البولانجية كخطاب سياسي واتصالي التمثلات الأولى للشعبوية الاحتجاجية القائمة على معاداة نخبوية أولئك الذين في القمة مقابل أولئك الموجودين في "القاع". وإعطاء الثقة في الشعب، وعدم الثقة في مكانة النظام التمثيلي من خلال مناهضة النظام البرلماني لصالح النظام القائم على حكم الفرد والسلطة المركزية. وهو ما يعني كذلك إضفاء الطابع الشخصي المفرط على الحركة من خلال الشخصية الكاريزماتية للزعيم "الرجولي" و"الصادق" و"المهاب"، الذي يتبنى خطابا عابرا للطبقات والأيديولوجيات ومؤسس لنموذج من "الوحدة الوطنية" قائم على وحدة البرامج والتوجهات والأخلاقيات والقيم الثقافية والاجتماعية التي يلتقي حولها "الشعب". إن أخلقة الحياة العامة هو فكرة مهيمنة لدى الشعبويين.

إلى ذلك، عارض الجنرال بولونجيي، بشدة السياسات التي اعتبرها غير فعالة لحكومتي تيراد1,2 Tirad وفلوكي Floquet، بالإضافة للغيابات المتكررة للنواب وعدم تماسك السياسة العامة، وغياب الإصلاح. وندد باحتكار من وصفهم بـ "الانتهازيين" للسلطة، "هؤلاء الجمهوريون المعتدلون المناهضون للإكليروس anticléricaux، الذين غامروا بالدخول في مشروع استعماري يصرف انتباه الفرنسيين عن الانتقام (هزيمة فرنسا في حرب السبعين 1970-1971 أمام الجيوش الألمانية البروسية، وخسارتها لمنطقتي الألزاس واللورال الحدوديتين)، والذين يعارضهم أيضا اليساريون

من أنصار السياسات الاجتماعية، بالإضافة إلى خصوم القوانين العلمانية والوطنيون. ولذلك يرى بولونجيي أن الصراع الانتخابي - في السنوات التي عقبت اقالته من ووزارة الحربية في السنوات 1888-1987- 1889 بسبب موقفه الناقم على الحرب الفرنسية الألمانية- لم يعد يقتصر على المقابلة التقليدية بين الجمهوريين والملكيين، وإنما من خلال تصورّه لثنائية جديدة للصراع بين من اعتبرهم أنصار البرلمانية من الأوليغارشية المنتمين لأكثر من اتجاه سياسي وحزبي (الملكيين المنتمين للاتحاد الليبرالي، يسار الوسط...) من جهة، والديمقراطيين حسب النموذج البولونجي الشعبوي. وعلّق في أحد خطابته في قصر فرساي (1889) قائلا أن "المكائد والدسائس البرلمانية لم يسبق لها مثيل من قبل". وبناء على ما سبق، فقد طرحت البولونجية نفسها كديمقراطية حقيقية بديلة ومعارضة لديمقراطية الأقلية الأوليغارشية الفاسدة.**23**

2- الشعبوية الأدبية

الموجة الثانية المحددة لظهور الشعبوية الفرنسية جاءت مع المدرسة الأدبية التي أسسها كل من أندري ثيريف André Thérive عبر "بيان الرواية الشعبوية" في عام 1929 المنشور في صحيفة L'Œuvre اليومية وليون ليمونييLéon Lemonier في نص "الشعبوية" سنة 1931.

على الرغم من أن مصطلح الشعبوية تعود أصوله خصوصا إلى المفردات السياسية الروسية حيث تشير إلى حركة المثقفين من سبعينيات القرن التاسع عشر المحبين للشعب peuplophiles، إلا أن الحركة الأدبية الفرنسية أو حركة النقد الأدبي التي أسسها ثيريف ليس لها برنامج سياسي واضح وإن كانت تتقاطع مع الشعبوية

الروسية في القرب من الشعب والتعبير عنه، ومن خلال ثقافته الشعبية وطقوسه الاجتماعية .**24**

اعتبرت "الشعبوية الأدبية" خلال حقبة عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين كجنس أدبي مخصوص لا ينتمي للمدارس الأدبية الكلاسيكية سواء تلك التي تتمحور حول قصص رومانسية أو تعبر عن المعاناة والمأساة الإنسانية بأسلوب التحليل النفسي الأدبي للطبقة البرجوازية أو المدرسة اليسارية في الأدب التي تتحدث عن اضطهاد واستغلال البروليتاريا.

ظهر هذا التيار الأدبي في سياق مختلف لا علاقة له بالسياقين التاريخيين المذكورين، وجاء كرد على أسلوب التحليل النفسي في الأدب، والذي غالبا ما يعكس المخاوف البرجوازية. وقد شكّل "بيان الرواية الشعبوية الذي نُشر آنذاك موقفًا أدبيًّا خالصًا ذا توجُّه طبيعاني، إذ دعا الروائيين الفرنسيين إلى الإكثار من اتخاذ الأوساط الشعبية مادة لأعمالهم على طريقة المذهب الطبيعاني (في الأدب)".**25**

في بيان الرواية الشعبوية، أسس ليون ليمونييه كذلك نظرية غامضة إلى حد ما حول ما ينبغي أن تكون عليه الرواية الشعبوية تمظهرت في مقالاته الأدبية النقدية خلال عشرينات وثلاثينات القرن العشرين. إلا أن الرؤية كانت واضحة حول ما يجب تجنبه في هذا النوع من الأدب. ومن بين الأشياء التي لا ينبغي اعتمادها في هذا الصنف من الأدب تتصدر الأخلاق البرجوازية والرومانسية المتعالية رأس القائمة.

الرواية الشعبوية بحسب تصور لومونيي وتيريف لا تخضع للإغراء الايحائي البروليتاري، ولا للواقعية الموضوعية التي أثارها التيار الأدبي التجريبي لإيميل زولا في ثمانينات القرن التاسع عشر، بل تميل إلى تجنب الحبكة الرومانسية لصالح الرؤية الأدبية الشعبوية أو

الواقعية من منظور شعبوي، ووضع معنى التوافق والبساطة الذي لا يستبعد صرامة الملاحظة الواقعية.

السلف العظيم للرؤية الشعبوية للأدب -وفقًا لليمونييه نفسه- هو أسلوب موباسان الأدبي. باعتباره امتدادا للمذهب الطبيعي. تدين الشعبوية مع ذلك التجاوزات الميلودرامية على طريقة زولا. تأثير غوركي، وخاصة أعماله قبل ثورة 1917، ملحوظ أيضًا، مثل تأثير جيل رينارد (بويل دي كاروت، 1894).**26**

هذا وتستمد هذه الحركة الأدبية قيمتها من قدرتها على إدخال نماذج واقعية يومية جديدة إلى الأدب خارج النظرة الهرمية الكلاسكية للبناء الروائي (نخبوية الكاتب أو الروح البطولية التي، حتى عندما ترتبط بشخصية شعبية، تترجم المنظور البرجوازي).**27**

السينما بدورها عرفت اتجاهات شعبوية داخلها من خلال ما وصف في وقتها بالواقعية الشعبوية (رينيه كلير مع "تحت أسقف باريس" عام 1930 و"لو مليون" عام 1931، ومارسيل كارنيه مع "أوتيل دو نورد" عام 1938 الذي فاز بالجائزة الشعبوية التي أسسها ثيريف لومونيي سنة 1929. ربما لعبت هذه السينما وقتها دورا في الحاجة إلى الالتصاق بالواقع اليومي الأكثر ابتذالًا، من خلال اقتحام الشارع "الشعبي" كديكور مفضل للسينما القائمة على رؤية واقعية شعبوية.

3- الموجة الشعبوية الثالثة: البوجادية

تعتبر اليوجادية من بين الحركات الشعبوية النادرة التي حققت بعض الاختراقات للمنظومة السياسية الفرنسية التقليدية (يمين/يسار) وذلك بداية من خلال منظمة اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين (UDCA) ثم الاتحاد والأخوة الفرنسية UFF. على الرغم من أنهم حققوا فوزا

انتخابيا وطنيا واحدا فقط، في عام 1956، إلا أن البوجاديين كان لهم تأثير دائم على السياسة الفرنسية.

إلى جانب استخداماته الشعبوية، يُستغل مصطلح Poujadiste أحيانا لوصف خطاب سياسي أو اجتماعي يقع تصنيفه بشكل سلبي على أنه ديماغوجي. يمكن أن تشمل المواقف المستهدفة النضال لصالح التجار الصغار في مواجهة التجار الكبار (المحليين أولا ثم متعددي الجنسيات). ويستخدم المصطلح أيضا لتحديد أشكال مختلفة من مناهضة البرلمانية، والقطاعوية، وحتى التطرف السياسي، وبشكل عام يستخدم لتحديد الشعبوية اليمينية المحافظة.

كان بيار بوجاد (1920-2003)، مؤسس البوجاديزم Boujadisme، ينتصر بشدة للحرفيين والتجار ومن هم قريبين من طبقته الاجتماعية عندما كان يمتهن تجارة الطباعة والكتب، ولقي بفضل ذلك دعما شعبيا كبيرا وصل لـ400 ألف منخرط في الحركة البوجادية.**28**

لقد قاوم بوجاد خلال الحرب العالمية الأولى الاحتلال الألماني، وقاوم بعد تحرر فرنسا أنصار الجمهورية الرابعة ورأسمالية الدولة الاحتكارية وكبار الملاك والرأسماليين، مما استرعى انتباه اليساريين من أنصار الحزب الشيوعي الذين دعموه في السنوات الخمسين. واستطاع بوجاد أن يحفز التجار على رفض دفع الجباية للدولة التي اعتبرها غير عادلة وفي خدمة الرأسماليين الكبار الذي يحكمون الدولة عبر طبقة سياسية موالية. وبهذا الرصيد الحركي أصبح بوجاد مستشارا في المجلس البلدي سان سيري Saint-Céré (1953) وقاد العصيان الجبائي وأصبح من أكثر الشخصيات السياسية تأثير في تلك الفترة ليؤسس اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين (UDCA) (1953-1962).**29**

تأسس الاتحاد_كأول تجربة شعبوية سياسية واجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولم يكتمل سياسيا إلا عند تأسيس البوجاديين "للاتحاد والأخوة الفرنسي" UFF. في الانتخابات التشريعية لعام 1956، حصل حزب الاتحاد والأخوة الفرنسية (UFF) الذي يتزعمه بوجاد على ما يقرب 12% من الأصوات (2.5 مليون صوت)، وأرسل 56 نائبا إلى الجمعية الوطنية على الرغم من معاداة الحركة وزعيمها خصوصا للنظام البرلماني والنخب السياسية والمالية المتعالية على الشعب.**30**

كما يمكن اعتبار البوجادية تعبيرة احتجاجية متمردة للطبقة الوسطى حيث اتبعت الأساليب الخشنة والعنيفة التي كانت شائعة خلال المظاهرات المعروفة على الحركة البوجادية. كما أنّ لدى الحركة قوة تنظيمية ولا تتردد في خوض المعارك واستعمال العنف.

- **الصعود والسقوط**

إلى ذلك نجد أن تطور الحركة الشعبوية البوجادية حصل على ثلاث مراحل: في البداية، كان الاتحاد قطاعيا، ومناهضا للضرائب، ومناهضا للبرلمان، وغير سياسي بشكل معقد. المرحلة الثانية هي مرحلة التسييس حيث أصبح منذ العام 1955، ينظم أنشطته السياسية بشكل واضح وجلي، وقدم مرشحين في الانتخابات التشريعية واقترب من القومية الفرنسية الرجعية الداعمة للكولونيالية في دول الجنوب. المرحلة الثالثة والأخيرة هي مرحلة ما بعد 13 مايو 1958، عندما أصبحت معارضتها للمنظومة أكثر وضوحا، وأصبح قادة الحركة أقرب إلى الفصائل المتطرفة في الجزائر الفرنسية ومنظمة الجيش السري O. A. S المسؤولة عن عمليات الاغتيال والإرهاب في

الجزائر عندما كانت تحت الاحتلال، إذ كانت تتبنى أطروحة "الجزائر الفرنسية".

وانتهت الحركة سياسيا مع انتخابات 1962 لكن النواب الذين ترشحوا في سنة 1958 تحت مظلة الحركة البوجادية تعرضوا لخسارة شاملة، ما عدى نائبين أحدهما جون ماري لوبان الذي ابتعد عن الحركة البوجادية لكنه لم يتخلى عن العقيدة اليمينية الشعبوية. واعتبر هذا التاريخ النهاية الحقيقية للحركة البوجادية قبل أن تنهار تمام في سنة 1962، لكنها فتحت الباب لحركات يمينية متطرفة في أوروبا لإعادة إحياء هذه الأيديوجيا أو العقيدة السياسية.

ولم تصبح الشعبوية سليلة البوجادية قوة سياسية مهمة في أوروبا إلا في أواخر التسعينيات مع اليمين المتطرف الذي يقوده السياسي الفرنسي المخضرم جون ماري لوبان. النائب البوجادي السابق (1956) الذي أدمج في أيديولوجية الجبهة الوطنية FN الاحتجاج ضد المسؤولين المنتخبين والأحزاب المهيمنة والدولة المراوغة. وذلك ردا على الإحباطات الناتجة عن آثار التحولات القديمة والحديثة في السياسة والمجتمع الأوروبي، مثل عضوية الاتحاد الأوروبي والهجرة.**31**

في الوقت الحاضر، يتم استخدام مصطلح "البوجادية" للإشارة إلى موقف ديماغوجي لصالح صغار التجار، ونقابوية متطلبة، ومعارضة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخطاب مناهض للبرلمانية أو حتى خطاب يميني متطرف. وغالبا ما يُنظر إليها على أنها "نزعة برجوازية صغيرة محافظة ".**32**

V - أمريكا اللاتينية

1/ سياقات الظهور

تاريخ الشعبوية في دول أمريكا اللاتينية لا يقتصر على الأحداث والمواقف السياسية للتيارات والأحزاب الشعبوية في هذه المنطقة من العالم، بل إنه في ارتباط شديد كذلك بالأحداث الاقتصادية التي عرفتها هذه البلدان. وهنا نتحدث عن أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 التي طالت تداعياتها الاقتصادية أغلب دول أمريكا اللاتينية التي كانت تعتمد على اقتصاديات نامية تقوم على الزراعة والصناعات المنجمية وتصدير المواد الأولية والغذائية للخارج، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تربطها بها علاقات من التبعية الاقتصادية والهيمنة. ولذلك أثّرت أزمة 1929 التي ضربت الولايات المتحدة على هذه البلدان وخصوصا فينيزولا والبرازيل وكوبا والأرجنتين وبوليفيا.

لقد كان وقع الأزمة متعدد الأبعاد وتسبب في ركود اقتصادي داخل هذه الدول، وارتفاع جحافل العاطلين عن العمل بشكل غير مسبوق، وقلّت السيولة في أسواقها بسبب تراجع عائدات التصدير والتقشف في الانفاق الحكومي نتيجة العجز في ميزانيات هذه الدول. والنتيجة خلق أرضية خصبة لظهور السياسيين الشعبويين الذي استغلوا سخط وغضب مواطنيهم من عمال وفلاحين وحرفيين ومزارعين متضررين من الأزمة، ومن الظلم والحيف الذي تعرضوا له مقابل الأوليغارشية الحاكمة ومحيطها الاقتصادي والمالي الذين استفادوا من الإجراءات الاقتصادية لفائدتهم خلال الأزمة.

وقد كان للتيارات اليمينية المحافظة واليسار الاشتراكي والاتجاهات القومية (بالمعنى الأمريكي اللاتيني الثقافي والاثني) -التي تتبع استراتيجيات شعبوية كليا أو جزئيا خاصة فيما يتعلق بموقفها المعادي

للنخب الحاكمة والعولمة-، دفع نحو معاداة هذه الأنظمة مثلما فعل فارغاس في البرازيل الذي أسس ما يعرف بالدولة الجديدة Estado Novo وهكذا، في الأرجنتين في عام 1930، أفسحت إقالة الرئيس المنتخب هيبوليتو يريجوين المجال أمام دكتاتورية استمرت ستة عشر شهرا، ولكن سرعان ما تم استبدالها في عام 1932 بحكومة محافظة انتخبها الأرجنتينيون. وفي تشيلي، على العكس من ذلك، كان الدكتاتور كارلوس إيبانيز هو الذي اضطُرَّ إلى الاستقالة في مواجهة الاحتجاجات الشعبية في عام 1931، كجزء من الأزمة التي أدت إلى إنشاء جمهورية اشتراكية في عام 1932، ثم إلى انتخاب الليبراليين بزعامة أرتورو اليساندري.**33**

هذا الوضع عموما كان يجسّد بيئة مناسبة لتدخل الدولة والحكومات في الاقتصاد وتوجيهه من خلال ما يعرف برأسمالية الدولة والاقتصاد المختلط الذي يجمع بين الحق في المبادرة الخاصة وتدخل الدولة عبر المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية بهدف تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. وذلك بالاستفادة من الوصفات الاقتصادية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من أزمة الكساد الكبير سواء من خلال سياسة النيوديل أو الكاينيزية، والتي وإن كانت استخدامتها ظرفية واصلاحية ومرحلية في أمريكا الشمالية غير أن أنظمة وحكومات الجنوب اللاتيني اعتمدتها كمنهج حكم متواصل في الزمن والحقبات التاريخية في ما اصطلح على تسميته برأسمالية الدولة التي سبق وأن أشرنا إليها.

وقد كانت تجربة "الدولة الجديدة" في البرازيل المستلهمة من الأنظمة الفاشية والقطاعوية كتلك التي عرفتها إيطاليا تحت حكم موسوليني مثالا على هذا الأسلوب الاقتصادي الجديد. بل إنها استفادت أيضا من تجربة الاتحاد السوفييتي فيما يعرف بالمشاريع الخماسية للدولة لتكشف بذلك عن سياساتها الاقتصادية المستقبلية مع مختلف الأنظمة سواء يسارية أو قومية أو يسارية شعبوية أو أنظمة

يمينة دكتاتورية، باستثناء الحكومات الليبرالية التي كانت تتبع النموذج الأمريكي وتقيم علاقات جيدة مع الولايات المتحدة توصف بعلاقات التبعية.

لقد كان تدخّل الدولة أو الحكومات اللاتينية في الاقتصاد سواء عبر الإجراءات الحمائية أو وتوجيهه حسب التصورات الايديلوجية الاشتراكية أو القومية، والذي أصبح لاحقا مكونا أساسيا في السرديات السياسية لمواطني القارة الجنوبية المعادية لأمريكا الشمالية، نقطة التقاء وتقاطع بين هذه الحكومات ومهد لتقارب العديد منها مع الاتحاد السوفياتي بعد حقبة الحرب العالمية الثانية لبناء اتفاقات ولجان اقتصادية مشتركة.

2/ التشكّلات الأولى

بدأت التشكلات الأولى للخطاب الشعبوي في دول أمريكا اللاتينية تظهر جلية في السردية السياسية الجديدة التي دشّنها فارغاس في البرازيل فيما عرف وقتها بالـ"الدولة الجديدة" كامتداد لتصوراته الأيديولوجية حول كيفية إدارة الدولة والاقتصاد من خلال مقاربات ديمقراطية اجتماعية دعمه فيها جزء من الجمهوريين والليبراليين قبل أن يؤسس بعد ذلك دستور جديد للبلاد ويضع تشريعات جديدة وقوانين عمل لصالح العمال مثل العطلة المدفوعة الأجر، والحد الأدنى للأجور، وإجازة الأمومة لكي يضمنهم لصفه وهو في السلطة مثلما ضمنهم وهو خارج عندما أشعل ثورة سياسية في البلاد أطاحت بالنظام السياسي الديمقراطي الحاكم على إثر أزمة الكساد الكبير 1929.

تتجلى خصائص الشعبوية في النظام السياسي الجديد الذي أنشأه فرغاس خصوصا في معاداة المؤسسات الوسيطة التي تقف بينه وبين "الشعب" بإسقاط المؤسسة التشريعية القائمة وقتها ومعاداة النخبة

السياسية التقليدية التي سقطت بفعل الثورة التي قادها ضدهم في السنة 1930. هذا بالإضافة للنظرة الخاصة للديمقراطية التي تقوم على توحيد فئات الشعب من عمال ومزارعين وحرفيين وتجار مقابل النخب السياسية التقليدية. وهي سياسات اعتبرت حينئذ بأنها غير ديمقراطية وأقرب للأوتوقراطية والفاشية الإيطالية.

إلى ذلك سعى الزعماء الشعبويون في أمريكا اللاتينية جاهدين إلى استمالة الطبقة العاملة الحضريّة الناشئة من خلال سياسات قطاعوية مدعومة من الاتحادات العمالية، كما هو الحال مع خوان بيرون Juan Perón في الأرجنتين بين عامي 1945 و1955. لقد تلقت حركته خلال مرحلة الصعود دعما مهما من قبل النقابات العمالية والطبقة العاملة وعموم الفئات الشعبية التي كانت حتى الآن مستبعدة من الحياة السياسية من خلال تطوير مشروع العدالة الاجتماعية. **34**

تمت الإطاحة بالرئيسين عبر انقلابات عسكرية، في سياق الأزمة الاقتصادية. وقد استلهمت بلدان أخرى مثل فنزويلا والإكوادور من هاتين التجربتين، فقامت بتكييفهما مع واقعها الوطني. في فنزويلا، على سبيل المثال، كانت الشعبوية (1945-1948) مهتمة بالمسألة الزراعية.

وفي كل هذه البلدان، تمكنت الشعبوية من التعبئة والسيطرة والتسييس، على أساس الخطاب القومي المناهض للأوليغارشية الحاكمة. إلا أنها رفعت التوقعات وسقف المطالب دون أن تلبيها بشكل كامل ومستدام زمنيا ومكانيا.

جسّدت الشعبوية الأميركية اللاتينية منذ أواسط القرن العشرين البعد المكوّن للشعبويات الراهنة في هذه المنطقة أيما تجسيد. والأمر ليس مستغربا فقد ظهرت هذه الشعبوية في بلدان قليلة التصنيع، ولم تكن مجتمعاتها مهيكلة في طبقات متمايزة بشكل واضح، ولا هي عرفت

أشكالا من الإقطاعيات الزراعية والأوليغارشية كتلك التي مرت بها روسيا القيصرية مثلا. ولذلك فإنّ التعارض بين الشعب والنخبة الحاكمة ومن حولها هو أكثر التناقضات وضوحًا لدى عدد كبير من المواطنين، وفي هذا السياق برزت مسألة "الدولة الأمة".

3/ الموجة الشعبوية الثانية

لقد شهدت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، قبل وأثناء موجة التحول الديمقراطي، وكامتداد طبيعي للحركات الشعبوية التي بدأت في البروز في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات، ظهور جيل جديد من القادة الذين وصفهم بعض الاقتصاديين بالشعبويين: بيرون العائد من المنفى (1973-1974)، الاشتراكي سالفادور أليندي Salvador Allende، زعيم اليسار التشيلي (1970-1973)، لويس إيتشيفيريا Luis Echeverría في المكسيك (1970-1976)، كارلوس أندريس بيريز Carlos Andrés Pérez في فنزويلا (1974-1978) وفيكتور ديل توري Víctor Raúl Haya de la Torre وآلان جارسيا في البيرو Alan García Pérez - الزعيمين التاريخيين لتحالف الشعبي الثوري الأمريكي (حزب شعبوي) 1930-1990)، وخوسيه سارني José Sarney في البرازيل (1985-1990). تم بعد ذلك استيعاب الشعبوية داخل هذه البلدان في تنفيذ سياسات اقتصادية كبرى لإعادة التوزيع العادل للثروة، في تجاهل أو قفزا على توازنات الاقتصاد الكلي، مما أدّى إلى تسارع التضخم وأزمات اقتصادية هيكلية ظاهرت تداعياتها لاحقا في الثمانينيات وبداية تسعينات الألفية الثانية.**35**

إن عمق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بفترات طويلة نسبيا من سيادة الديمقراطية الليبرالية تفسر إلى حد كبير سبب انتصار الإيديولوجية الشعبوية في بلدان أمريكا اللاتينية. كما تفسرها

أيضا الاستراتيجية القائمة على تأثير الشخصية الكاريزماتية للزعماء الشعبويين، ومعاداة النخب الفاسدة التي يعتبرونها سببا في الاقصاء والتهميش للفئات العاملة والزراعية. هذا بالإضافة إلى استثارة النزعة القومية الأمريكية اللاتينية التي تقوم على الخصائص الثقافة والاجتماعية لمجتمعات هذه المنطقة من العالم بكل المشتركات التي تحملها فيما بينها. وقد ساهمت الإصلاحات الاجتماعية وتدخل الدولة في الاقتصاد في تعديل الكفة لصالح الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة والعمال مما زاد في انتشار الحركات الشعبوية ووصولها للسلطة سواء من خلال الفوز في الاستحقاقات الانتخابية أو عبر الانقلابات العسكرية والثورات.

ويرى مختصون أن الخصوصيات الاجتماعية والسياسية لبدان أمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر هي امتداد للتصورات الأيديولوجيات والميراث السياسي والاجتماعي للشعبوية التي ظهرت منذ عشرينات وثلاثينات القرن العشرين.

4/ الموجة الثالثة من الشعبوية: تسعينات القرن العشرين

لم تكن الشعبوية في التسعينات منبتة عن إرثها الممتد من الثلاثينات إلى اليوم، ولكنها لم تستنسخ تجارب سابقيها سواء الشعبوية الاجتماعية أو الشعبوية اليمينية الإصلاحية، وإنما شكلت تجربة مختلطة من التجارب السابقة.

لقد استفادت شعبوية التسعينات -وامتدت على فترة زمنية أقصر مقارنة بالتجارب الشعبوية السابقة- من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي ظهرت فيها نهاية الثمانينيات، مما ساهم في فوز الزعماء الشعبويون في الانتخابات ووصولهم للسلطة، وذلك من خلال اتهامهم للنخب الحاكمة بالتسبب في هذه الوضعية

الدراماتيكية وادعاء أنهم سلبوا السيادة الشرعية للشعب. من بين هؤلاء الزعماء الشعبيون نجد كارلوس منعم الذي أصبح رئيسا للأرجنتين في سنة 1991 وفرناندو كولار دل ميلو رئيسا للبرازيل 1990 وكذلك ألبرتو فوجيمورو رئيسا للبيرو في نفس السنة. كانت هذه المرحلة أقل إنتاجية من التجارب الأولى التي عرفت بتدخل الحكومات في الاقتصاد، وغريبة نوعا ما عنها. وقد مهدت الأزمات الاقتصادية العميقة التي عرفتها تلك الدول الطريق لهؤلاء الزعماء الشعبويين للفوز في الانتخابات.

لم تكن مواقف هؤلاء القادة مبنية بشكل واضح على برامج قادرة على الخروج ببلدانهم من أزماتها الاقتصادية، إلا أنهم حال وصولهم للسلطة فضل بعضهم التعاون مع صندوق النقد الدولي FMI وتنفيذ إصلاحات نيوليبرالية صارمة مقابل إجراءات اقتصادية حمائية وتقشفية ومحافظة ماليا للحدّ من التضخم. وعلى الرغم من عدم شعبية هذه الإصلاحات إلا أنها مكنّت من استقرارا الاقتصاد ووضع حدّ للتضخم. وهذا ما يفسّر حقيقة سبب إعادة انتخاب منعم في الأرجنتين وفوجيموري في البيرو لولاية رئاسية ثانية.**36**

وكباقي التجارب الشعبوية السابقة فقد كانت هنالك نقاط جوهرية في استراتيجياتهم الخطابية حيث استغلوا المشاعر السياسية المعادية للمنظومة السياسية والأحزاب التقليدية والنخب السياسية والمالية "الفاسدة" للاحتجاج على الوضع الراهن ساعتها الذي كان يتسم بالتضخم الاقتصادي (الأرجنتين) وعدم الاستقرار الأمني (البيرو).

وبالإضافة إلى اتخاذهم لتدابير اقتصادية قومية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وأخرى حمائية دعما للصناعات والشركات المحلية، اعتمد منعم وفوجيموري وديل ميلو على شعارات سياسية واجتماعية لاستقطاب الفئات الاجتماعية الدنيا والمهمشة عبر وعود بتحسين

معيشتهم والتوزيع العادل للثروات والضرائب وتوسيع برنامج الرعاية الاجتماعية بشكل عام.

5/ الموجة الشعبوية الرابعة

بعد محاولة انقلاب فاشلة سنة 1992 عاد الزعيم اليساري هوغو شافيز سنة 1994 لبناء حركته، "الجمهورية الخامسة"، التي تحوّلت لاحق إلى "الحزب الاشتراكي الموحد" (2007) ويفوز في الانتخابات الرئاسية بفينزويلا سنة 1999 سنة، معلنا بذلك عن ميلاد المرحلة الراهنة من الشعبوية اليسارية التي انتشرت في القارة اللاتينية في العقود الأولى من الألفية الثانية.

بعد فينيزويلا، توسع المدّ الشعبوي على امتداد الجغرافيا السياسية للقارة الأمريكية الجنوبية. في بوليفيا مثلا استطاع الزعيم اليساري ذو الخلفية النقابية، إيفو مورالس، Evo Morales الذي قاد الحركة نحو الاشتراكية من الوصول للسلطة في سنة 2006 وتمت إعادة انتخابه في 2019 بفارق أصوات كبير عن خصومه بنسبة 62% . وضع موراليس دستورا جديدا للبلاد ليعيد الاعتبار لمن وصفهم بـ "الشعب" الأصلي لبوليفيا Amérindiens من خلال عدة فصول وتشريعات تهدف لمحاربة الفقر وتقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية وتقر بإعادة توزيع الأراضي الفلاحية والإصلاح الزراعي.**37**

في البرازيل استطاع لولا داسيلفا Lula da Silva زعيم حزب العمال البرازيلي الفوز في الانتخابات وتولي الرئاسة في البرازيل من 2003 إلى 2011 ومن 2023 إلى اليوم. وهو أو شخصية سياسية يسارية تقود البلاد منذ تأسيس النظام الجمهوري في البلاد سنة 1889. وقد عرف بسياساته الاجتماعية القائمة على محاربة الجوع

وتحسين ظروف العمل والموظفين في الدولة وزيادة ميزانية البنى التحتية للمناطق الاجتماعية الفقيرة (فافيلا) مقابل دعم التصنيع والتصدير عن طريق الشركات العملاقة، وهو ما أدى لتحقيق نمو اقتصادي هام جعل البرازيل تحتل المرتبة 11 في نادي الـ20 الكبار.

6/ خصوصيات مدمرة معاضدة؟

تعتبر أمريكا اللاتينية أرض "انتخاب طبيعي" وامتداد أفقي وعمودي للشعبوية على امتداد الجغرافيا الأمريكية الجنوبية في فترات تاريخية متنوعة، ما يجعلها تؤسس لـ"براديغم" أو "نموذج للشعبوية المعاصرة" الخاصّ بها، فهي تشير أوّلا لـ"الشعبوية الحكومية" أكثر من بقائها داخل المعارضة الاحتجاجية. **38**

لقد ساهم تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي أقلية صغيرة في جعل الخطاب الشعبوي جذابا بشكل خاص بين الفئات السفلى لمواطني دول أمريكا اللاتينية لأنه سلّط الضوء على وجود أقلية غير شريفة (أوليغاركيا) لا تأخذ بعين الاعتبار رغبات "الشعب" (إلـ بويبلو) El Pueblo في الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، في الوقت الذي كانت تعاني فيه "شعوب" هذه الدول من الفقر وغياب المرافق والتفاوتات الاجتماعية الكبيرة.

من ناحية أخرى، أدى التنظيم المتواصل لانتخابات حرة ونزيهة نسبيا إلى إنشاء آلية ديمقراطية تسمح للناخبين بالتعبير عن عدم رضاهم عن سياسات حكوماتهم. ليس من المستغرب إذن أن يدعم العديد من مواطني أمريكا اللاتينية الأحزاب والقادة الشعبويين الذين يعدون بتشكيل أنظمة سياسية وحكومات تعبر عنهم بدلا من أن تحكمهم الأقلية "الأوليغارشية".

هذا وقد شهدت بلدان أمريكا اللاتينية أزمات اندماج سكانها في محيطهم الجغرافي خصوصا مع ارتفاع نسبة نزوح سكان الأرياف إلى المناطق الحضرية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع نسق التصنيع وزيادة الطلب على الحقوق السياسية والاجتماعية.

وفي جميع أنحاء المنطقة، اقترح مختلف القادة والأحزاب برامج سياسية تتضمن القضايا الاجتماعية. لقد اكتسبت الاشتراكية والشيوعية مجال نفوذ في معظم دول أمريكا اللاتينية، لكن النسخة الشعبوية كانت أكثر نجاحا. كان هذا هو الحال، مثلا، في الأرجنتين برئاسة خوان بيرون والبرازيل مع جيتوليو فارغاس والإكوادور في عهد خوسيه ماريا فيلاسكو إيبارا، وذلك من خلال تطوير لغة سياسية تركز على "الشعب" الموحّد بدلا من "الطبقة". وفي الوقت نفسه، استندوا في سرديتهم السياسية إلى أيديولوجية "النزعة القومية الأمريكية الجنوبية "، التي يتمتع بموجبها جميع سكان أمريكا اللاتينية بهوية مشتركة، في مقابل النخب المحلية الفاسدة المتحالفة مع القوى الإمبريالية التي عارضت النموذج الاقتصاد القومي للتصنيع واستبدال نمط الواردات.

وبعيدا عن حصيلة التجارب القومية واليسارية المتنوعة، هناك عدة عناصر تجعل من الممكن فهم واختزال "تاريخانية" الشعبوية في أمريكا اللاتينية. بشكل عام، كان القادة مدفوعين بديناميكية ديمقراطية مرتبطة خصوصا بتوسيع نطاق الاقتراع، وصنع سياسات تنموية جديدة قائمة على الدور التعديلي للدولة وإعادة التوزيع العادل للثروات على مختلف الفئات الاجتماعية.

لقد استندت استراتيجيات خطابات التعبئة من أجل الوصول للسلطة وتنفيذ هذه السياسات على الاستقطاب المزدوج: الشعب ضد النخب، والأمة ضد الإمبريالية. وهي في الواقع أنظمة تعبئة تتماشى مع

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وتستند إلى دعم نقابي و/ أو حزبي قوي، بحيث تطالب بالتغيير وتطرح مطالب راديكالية ورؤية جديدة لإدارة الثروة والسلطة سواء داخل المنشآت الصناعية أو مؤسسات السياسية الحاكمة دون أن يكون لها تعارض رئيسي فيما يتعلق بنماء المصانع والمؤسسات الاقتصادية، وإنما الإشكالية الحقيقية في هذه المسألة ترتبط أساسا بالسلطة وكيفية تسييرها سواء داخل هياكل الإنتاج أو في مؤسسات الحكم. وفي هذا السياق، يرى السوسيولوجي الفرنسي ألان تورين Alain Touraine، الذي أنتج بحوث عديدة حول الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، أن الشعبوية هي "محاولة مناهضة للنخبة للسيطرة على التغيير الاجتماعي" والتي تأخذ أشكالا مختلفة.

بالمقابل، انخرطت معظم الحركات الشعبوية عند وصولها للسلطة في تحول محدود في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية. ونادرا ما كان تأميم القطاعات الاستراتيجية يصاحبه إصلاح زراعي علمي وممنهج كنتيجة طبيعية ومنتظرة. لذا فقد حققوا توازنا هشا من خلال تنظيم "الدولة التوفيقية"، التي من المفترض أن تحافظ بطريقة ما على ممتلكات النخب (تسوية غريبة في سياق السردية الخطابية الاحتجاجية المعادية للنخب)، بينما تلبي جزئيا التوقعات الاجتماعية للقطاعات الشعبية والطبقات الوسطى.**39**

الفصل الثاني: الشعبوية اليمينية من خلال مقاربة كاس مود

تمهيد

تقوم الشعبوية اليمينية على عناصر خطابية وأفكار أساسية في تركيبتها النظرية تعتبر بمثابة الأكسيومات المجردة لهذه الحركة التي يصفها بعض المتابعين بـ"الأيديولوجية". وتعتبر القومية "الأصلانية" أو "الأهلانية" القائمة على العرق ومعاداة الأجانب والمحافظة على الموروث الثقافي والاجتماعي واحتكار الحديث باسم الشعب من بين هذه العناصر التي تحدد نسق تحرك وتطور استراتيجيتها واشتباكاتها في محيطها السياسي والاجتماعي الذي تتحرك فيه. فهي إذا من بين المحددات الجوهرية لهذا النمط من الشعبوية حسب التصورات النظرية التي صاغها عالم السياسية الهولندي كاس مود في كتابه "الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة في أوروبا".

بناء على هذه الأكسيومات المحددة للمنظومة الشعبوية اليمينية القائمة أساسا على فكرة القومية الجديدة المنسحبة على زوايا الحقول الاجتماعية المختلفة في السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، تبدو فكرة القومية القائمة على الأمة أكثر العناصر جاذبية في التركيبة الفكرية والسياسية للمنظومة الشعبوية اليمينية. خصوصا إذا علمنا أنها تنتهي إلى خلاصات جديدة حول مفهوم الأمة والقومية المبنيّة على العرق والسكان الأصليين للبلاد، والتي تلقى تعارضا مع أشكال أخرى من القوميات الحديثة التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين سواء القومية البورجوازية أو اليسارية أو غيرها من

القوميات التي كانت تقوم على عدة عناصر يتداخل فيه الثقافي مع التاريخي مع النفسي. وبما أن هذا التحديد تنتج عنه سلوكات راديكالية ومواقف رافضة للأعراق الأخرى ومعادية للأجانب أو كارهة لهم داخل الحيز الجغرافي الذي تنشط فيه الحركات الشعبوية اليمينية والذي يمكن أن يكون عرقا أو ثقافة أو هوية أخرى مختلفة ولا تحمل نفس الجينات العرقية والثقافية المفترضة. ونحن هنا لم نتجاوز بعد المحددات العقديّة للشعبوية اليمنية (Mudde, Cas 2007).

وبينما تجد مسألة السلطوية وفرض "القانون والنظام" والخضوع للسلطة رواجا لدى الأحزاب والحركات الشعبوية التي لديها قابلية للتدهور الخطير والانحدار نحو الاستبداد والفاشية، من خلال العودة لجذورها اليمينية المتطرفة التي ظهرت في بداية القرن العشرين واعتبرت الجيل الأول الملهم لليمين الشعبوي المعاصر، إلا أن البيئة الديمقراطية التي نشأت فيها الأحزاب والحركات الشعبوية الحاليّة في أوروبا وأمريكا الشمالية يجعلها منتجا ديمقراطيا وإن حاد عن بعض مبادئها، وبالتالي تخضع لقواعد اللعبة الديمقراطية في الانتخابات والاستفتاءات، وأولوية الشعب في التمثيل والتشريك في أي معادلة سياسية. ومع ذلك، فهي لا تخفي تأثّرها بالحركات الفاشية عندما يتعلق الأمر بحقوق الأفراد والأقليات، وعند المطالبة بقيادة قوية وعدم ارتياحها لسيادة القانون، (رفض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لنتائج الانتخابات الرئاسية ودعوة أنصاره للعصيان المدني) وحرية التعبير، والمفهوم الدستوري للأمة ككيان سياسي يتكون من مواطنين يتمتعون بحقوق وسيادة في إطار جغرافي معين. ومع ذلك، فإن الشعبوية اليمينية، لا يتم استيعابها من قبل الجماهير (وحتى من غالبية قادتها) كرؤية فلسفية سياسية متماسكة، بل كحزمة من المواقف السياسية المترابطة شكليا أو لنقل كاستراتيجية خطابية احتجاجية.

إن العناصر المكونة للشعبوية اليمينية لم تولد كتصور نسقي اعتباطي غير مترابط. فالعناصر التأسيسية الملهمة القائمة على وحدة الشعب والقومية الأصلانية، حسب سياقات المنشأ، وما يتولد عنها من كره وعداء للأجانب وسياسات اقتصادية حمائية ومجتمع "الإرادة العامة" المنغلق على ثوابته وثقافته "الأصلية"، يتولّد عنه جدليا منطق التقسيم المانوي (الثنائي) للمجتمع إلى شعب موحّد حول هويته وعناصره الثقافية والاجتماعية ومنسجم مع زعيمه (الأخيار)، ونخبة سياسية وثقافية ومالية فاسدة غير مرحب بوجودها داخل هذا المجتمع الموحد حتى وإن كان ذلك ثمنه التضحية بمبادئ الديمقراطية التعاقدية ومنظومة حقوق الانسان.

يرى الباحثان البريطانيان ، روجر إيتويل Roger Eatwell، وماثيو جودوين Matthew James Goodwin، في كتابهما: الشعبوية القومية: الثورة على الديمقراطية الليبرالية *National Populism: The Revolt Against Liberal Democracy* أن الشعبويين القوميين يعطون الأسبقية لثقافة الأمة ومصالحها الحيوية، ويقدمون الوعود بإعطاء صوت "للشعب" الذي يشعر بأنه تم إهماله وازدراؤه، من قبل النخب الفاسدة والمتعالية في أحيانا كثيرة، وهم على الأغلب صادقون في نواياهم ووعودهم إلى أن يعترضهم جدار الواقع السياسي كما هو داخل منظومة الحكم. هم يمثلون جزء من "ثورة متنامية ضد السياسات السائدة والقيم الليبرالية"، وهذا التحدي بشكل عام ليس مناهضا للديمقراطية بالمعنى الراديكالي للكلمة. إنما يعارض الشعبويون القوميون جوانب معينة من الديمقراطية الليبرالية القائمة على الأجسام الوسيطة والنخب بتنوعاتها وتفرعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية كما تطورت في الغرب.

إن مفهومهم "المباشر" للديمقراطية يختلف عن المفهوم "الليبرالي" الذي ازدهر في جميع أنحاء الغرب بعد هزيمة الفاشية والذي أصبح

تدريجيا أكثر نخبوية في طابعه، لأنهم يعتبرون أنفسهم تجسيدا لإرادة الشعب وتطلعاته ومطالبه دون وسائط. علاوة على ذلك، يتساءل الشعبويون "القوميون" عما يسمونه "تآكل الدولة القومية"، و"التغيير العرقي المفرط"، و"القدرة على استيعاب معدلات الهجرة (المتنامية) بسرعة"، و"المجتمعات غير المتكافئة للغاية" في التسوية الاقتصادية الحالية للغرب. إنهم متشككون في "الأجندات العالمية والعولمة". (Goodwin, Eatwell, 2018)

وتستخدم الأحزاب الشعبوية الحاكمة الأزمات لتعزيز ردود الفعل المناهضة للعولمة؛ ويشمل ذلك الامتناع عن أنماط من التجارة وتأجيج السياسات المناهضة للهجرة. يأتي الدعم لهذه السياسات عادة من الأشخاص الذين قد يكون نشاطهم المهني منخفضا في مجالات عملهم ووظائفهم. وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة لتطوير عقلية مناهضة للمهاجرين والعولمة تتماشى مع مُثُل الحزب الشعبوي.**40**

ترى السردية الشعبوية اليمينية أن المجتمع منقسم في نهاية المطاف إلى مجموعتين متجانستين ومتعارضتين، "الشعب النقي" مقابل "النخبة الفاسدة". وتعتبر أن السياسة يجب أن تكون تعبيرا عن الإرادة العامة (volonté générale) للناس حسب التصور الشعبوي للمفهوم. يدعي السياسيون الشعبويون المتطرفون أنهم "صوت الشعب" ويتهمون الأحزاب القائمة بالتواطؤ مع بعضهم البعض.

I - خصائص الشعبوية اليمينية

1- الهوية القومية

إذا نظر المرء إلى الأدبيات الأساسية لمختلف الأحزاب السياسية المرتبطة عموما بهذه العائلة الحزبية، فضلا عن الدراسات المختلفة لما يوصف بـ"أيديولوجياتها" أو نسق أفكارها، فإننا سنجد بلا شك

المرجعية المفاهيمية القومية تأخذ موقع الحجر الأساس في هذه النسقية الفكرية والسياسية. ومن المؤكد أن هذا المفهوم يعمل أيضا بمثابة "شماعة معطف" لمعظم السمات المصنفة في الخانة "الأيديولوجية". وبالتالي، فإن الحد الأدنى لتعريف العائلة الحزبية الشعبوية يجب أن يرتكز على المفهوم الأساسي، وهو الأمة أو القومية، التي تعتبر السمة الأيديولوجية الأولى التي يجب معالجتها.
41

تنطوي النزعة القومية، ببساطة، على مزيج من التشبث بالأصول والعرقية أو الاثنية ورهاب الأجانب. ترى هذه السردية أن الدول يجب أن يسكنها حصريًا أعضاء المجموعة الأصلية ("الأمة") وأن العناصر غير الأصلية (أو "الغريبة")، سواء كانوا أشخاصًا أو أفكارًا، تشكل تهديدًا أساسيًا للدولة القومية المتجانسة. إن النزعة نحو الانغلاق القومي، موجهة في الغالب نحو "المهاجرين" (أي العمال المقيمين واللاجئين) الشرعيين وغير الشرعيين في أوروبا الغربية مثلا أو"الأقليات الأصلية" (مثل المجريين أو الغجر) في أوروبا الشرقية، و"المهاجرين" غير الشرعيين من الأفارقة جنوب الصحراء انطلاقا من تونس وشمال أفريقيا.

وقد أدخلت مصطلحات القومية العرقية في أواخر الثمانينيات، مع بروز مخاوف من انفجار أزمات اقتصادية في الغرب هيكلية أو جزئية، وهو ما تكشّف في برامج الجبهة الوطنية الفرنسي وسياسات رونالد ريغان في أمريكا، خصوصا خلال الحملة الانتخابية أو في وصفته للنهوض بالاقتصاد الأمريكي. ولكن هذا التوجه برز بشكل خاص منذ هجمات 11 سبتمبر التي شنها تنظيم القاعدة ضد الولايات المتحدة في 2011، والتي شهدت صعود أحزاب اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا الغربية ، حيث تحولت الاستراتيجية الخطابية إلى مزيج من التشبث بالهوية العرقية الدينية مع ديمقراطية ليبرالية

قوية وحزبية ومخاوف أمنية. وفي حين كان المهاجرون من أوروبا الشرقية وآسيا -خصوصا الأتراك- يُنتقدون في السابق بسبب ثقافتهم المختلفة واستنزافهم المزعوم للاقتصاد ودولة الرفاهية، فإن "المهاجرين المسلمين" اليوم يتم رفضهم بسبب معتقداتهم المزعومة المناهضة للديمقراطية ولثقافتهم "الدينية" "العنيفة" .

إن النزعة القومية القائمة على العرق أو الاثنية تتغلغل عميقا في الأطروحات الشعبوية وتأخذ أشكالا متعددة. وتعود في الأصل لتصور تعطيه الشعبوية لخصائص الأمة يرتبط بعناصر الهوية العرقية والثقافية والاثنية والتاريخ المشترك في إطار جغرافي معين. وهذا التحديد، بحسب مود، له تمظهرات اجتماعية وثقافية ملموسة، تشمل المحددات الأساسية التي يحملونها جميعا، والسلوكيات والطقوس الخاصة التي ينخرطون فيها جميعا، وجوانب المظهر الجسدي التي يتشاركونها (مثل نمط اللباس والمظهر) أو الأصول المشتركة بينهم (مثل التاريخ أو النسب). عادة ما يتضمن هذا التعريف لـ "من نحن" أيضا تصويرا لمن لسنا عليه وأحيانا الإغراق في تعريفه وتحديده على حساب تعريف وتحديد الـ نحن. هذا الآخر يفشل في مشاركة خصائصنا المميزة، وغالبا ما يُنظر إليه بشكل سلبي ويوضع في علاقة تعارض كممارسة وكذلك كتعريف. وهو ما يعني إلغاء أو استبعاد الآخر الثقافي والعرقي والأقلّي أو الخارج عن النطاق الجغرافي للأمة لأنه يعتبر عامل إضعاف وتشويه لهذه القومية المحلية النقية. وينتج هذا التصور مشاعر سياسية كارهة ورافضة للأجانب. من المهاجرين وأحفادهم الذين لا يشاركون نفس الممارسات الشعائرية والدين والعرق والأصول مثل الشعب القومي. وعلى هذا النحو، ترفض الحركات اليمينة الشعبويّة المفهوم الديمقراطي الليبرالي للمواطنة الذي يتم فيه تعريف العضوية الوطنية ليس بالأصول أو المظهر أو السلوك، بل بالوضع القانوني والمساواة أمامه. **42**

2- الأهلانية nativism

تقوم النزعة الأهلانية "كتصور سياسي يميني محافظ" على نزعة مخصوصة من القومية تهدف إلى حماية الثقافة المحلية ضد ثقافة الأقليات والأجانب، وتسعى في برامجها إلى الحد من الهجرة والتضييق على حقوق الأقليات. وفقا لمود Mudde، تعتبر النزعة القومية الأهلانية مفهوم أمريكي أصيل قليلا ما يتم مناقشته في أوروبا الغربية لدى الحركات الشعبوية واليمينة بهذا التصور السياسي المخصوص، هذا على الرغم من وجود عداء متأصل في الفضاءات الأوروبية للمهاجرين والثقافات الواردة.

تعود أصول هذا المصطلح بالأساس إلى الحركات السياسية في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية من أهمها حزب "لا أدري" Knowing Nothing Party الذي صور الهجرة الكاثوليكية من ألمانيا وإيرلندا لأمريكا على أنها تهديد خطير للأميركيين الأصليين من البروتستانت (ناهيك عن أن "السكان الأصليين" البروتستانت كانوا أنفسهم مهاجرين نسبة إلى السكان الأصليين الحقيقيين لأمريكا الشمالية من قبائل وحضارات الهنود الحمر). نشأت النزعة القومية أو "الأهلانية" في المكان الطبيعي الذي يرسم لها حدود خصوصياتها وتشكلاتها في فكرة الأمة التي بنيت من خلال موجات من الهجرة وردود الفعل العنيفة على الهجرة، (وهنا تكمن المفارقة) حيث يتطور معنى " الأهلانية" دائما.**43**

يناقشون الأوروبيّين في فضاءاتهم العامّة "القوميّة المتطرّفة" أو "رهاب الأجانب" أو العنصريّة عوضا عن وضع الإصبع على الداء مباشرة من خلال التطرق للنزعة المحافظة للثقافة المحلية بشكل واضح. لكنّ هذه المجادلات والنقاشات اللغوية أو الخطابية، لا تلتقطُ الظاهرةَ تماما، والتي "ليست مجرّد تحيّز [ضدّ] غير الأهلانيين

فحسب"، وإنّما تحمل كذلك "تصوّرا لكيفية بناء الدولة وجوبيا" (كاس مود، 2017).

المفارقة هنا أن القوميين الأهلانيين لديهم وقت أكبر في تعريف الـ"هُم" (من خارج مجتمعهم) مقارنة بالوقت المقضى في تعريف الـ"نحن" (الأهلانيين)، لأنّ الـ"نحن" عند تأصيلها وتحديد ملامحها النهائية أو على الأقل الأساسية لتعريفها تثير أسئلة شائكة وصعبة حول الهويّة القوميّة.

بالنسبة لمود الأهلانية أو الأصلانية هي "أيديولوجيا تريد تحقيق التماهي بين الدّولة والأمّة (بمعنى الدولة والشعب كوحدة ثقافية وعرقية) -أي تحقيق الوحدة السياسيّة والثقافيّة والهوياتية. وتريد دولةً واحدة لكلّ أمّة وأمّة واحدة لكلّ دولة. إذ تنظرُ إلى غير الأصلانيين على أنّهم مصدرُ تهديد وجودي (البروتستانت، في الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين وينظرون للكاثوليك القادمين من ألمانيا وإيرلاندا على أنهم أجانب معادين غير مرحب بهم، ونفس الشيء بالنسبة للمكسيكيين ولكن بدرجة أكثر حدية وتصاعدا مقارنة بالعرقيات الأوروبية الأخرى التي خفت حدة العداء لهم بعد أن تم استبدالهم بالأقليات الأفريقية واللاتينية والآسيوية...)، على الرغم من أنهم هم في حد ذاتهم من المهاجرين. لكن غير الأصلانيين ليسوا مجرد أفراد؛ بل يمكن تصنيفهم في خانة الأفكار والهويات المتعددة أيضا". والقومية الأهلانية كانت على امتداد عقود من الزمن الأيديولوجيا الأكثر جاذبيّة التي شعر فيها الناس بالانسجام بين الدّولة والأمّة. (Mudde, 2007)

في السياق الأوروبي، يوجد تعبيرات أخرى عن الهوية القومية ولكن بمعنى ربما يختلف عن التحديد المفاهيمي للأهلانية. فالشكوكية موجهة بالأساس للوحدة الأوروبية Euroscepticism وجدوى الأوروبانية، وتهديداتها للخصوصيات المحلية للدول المنتمية للاتحاد

الأوروبي على أساس قيامها بعملية استبدال لهوياتها وثقافاتها المحلية بالثقافة والهوية الأوروبية الموحّدة. إن الجذر المشترك الذي تقوم عليه عناصر الأيديولوجية أو الخطاب الشعبوي هو القومية الهوياتية المحلية ورفض أو كره تواجد الأجانب الذين يمثلون أعراقا وإثنيات أخرى، بل وكذلك معاداة الأفكار والثقافات الجديدة والمختلفة عن الهوية للقوميات الشعبوية. وهي موقف سياسي يتضمن كذلك انتقاد الاتحاد الأوروبي (EU) والتكامل الأوروبي. ويتراوح ذلك بين الذين يعارضون بعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي وسياساته، ويسعون إلى الإصلاح (الواقعية الأوروبية، أو الانتقاد الأوروبي، أو التشكيك الأوروبي الناعم)، وبين أولئك الذين يبدون معارضة راديكالية للاتحاد الأوروبي ويرون أنه غير قابل للإصلاح (مناهضة الاتحاد الأوروبي، أو المتشككون الصارمون في أوروبا).

كما تعتبر الشكوكية رؤية جديدة للوحدة الأوروبية تجسدت خصوصا في التسعينات بعد سقوط الأنظمة الشيوعية وابرام اتفاقية ماستريخت التي اعتبرتها الأحزاب اليمينية الألمانية بمثابة اتفاقية فرساي التي عقدت عقب الحرب العالمية الأولى لكن بدون نزع السلاح، ولاقت معارضة شديدة من اليمين الشعبوي الفرنسي بزاعمة جون ماري لوبان.

وفي الواقع، أصبحت قضية الوحدة الأوروبية فرصة لمختلف المجموعات الصغيرة للتغلب على خلافاتها والتوحد في مواجهة هذا العدو الطاغي. في بولندا، على سبيل المثال، اجتمعت العديد من الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة الصغيرة وغيرها من الأحزاب القومية الأصلانية Polish / Porozumienie Polskie Agreement(الاتفاق البولندي)، بهدف واضح هو مقاومة انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي. وحدثت عملية مماثلة في جمهورية التشيك، وبلغت ذروتها في عمليات الحزب الوطني النشطة للغاية

المناهضة لبقاء التشيك داخل الاتحاد الأوروبي، وإن كانت تحركاتها لا تكتسي تأثيرا كبير على الاستحقاقات الانتخابية.

3- معاداة المهاجرين

في حين أن الهجرة هي موضوع مشترك في قلب العديد من الحركات الشعبوية اليمينية ذات النزعة القومية، إلا أن الموضوع غالبا ما يتبلور حول القضايا الثقافية، مثل الدين، وأدوار الجنسين، والجندر. كما وجدت مجموعة من الدراسات أيضا أن الحركات الشعبوية تستخدم أو تعتمد كذلك على نظريات المؤامرة والشائعات والأكاذيب. كما أن ارتباط الشعبوية اليمينية بالمؤامرة والشائعات والباطل أصبح أكثر شيوعا في العصر الرقمي بفضل الميديا ووسائل إنتاج المحتوى ونشره التي يمكن الوصول إليها على نطاق واسع. وقد أدت تطورات وسائل الإعلام والاتصالات في سياق تحولات تاريخية محددة في سياسات الهجرة والسياسات الثقافية إلى ربط الشعبوية اليمينية بسياسات ما بعد الحقيقة. للتذكير، فإن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قد نطق بـ 30.573 كذبة، وفقا لصحيفة واشنطن بوست. أي في المتوسط أكثر من عشرين خبر زائف في اليوم!.**44**

إلى ذلك، نجد أن مفهوم الشعبويين للعدالة والمساواة ليس له امتداد أممي. بالنسبة للشعبويين اليمينيين، فإنه يجب أن يتم استبعاد الأجانب أو الأقليات من الأوطان التي يوجدون فيها. وتشكل هذه القضية المحيطة بالمصير الذي ينبغي أن يكون مخصصا للمهاجرين واللاجئين الانقسام الرئيسي بين الشعبوية اليسارية والشعبويّة اليمينية.

غالبا ما ترتبط الشعبوية اليمينية والمحافظة بمعاداة المهاجرين، وتتّهم الأحزاب الليبرالية والاجتماعية الحاكمة في بلدانها بتجاهل جرائم

المهاجرين (وقمع أي انتقاد للصواب السياسي) وتفضيل المهاجرين على حساب السكان الأصليين. وقد يؤدي هذا التناقض في رؤية الشعبويين لطبيعة العلاقة بين "المواطنين الأصليين" وبين المهاجرين والأقليات إلى الخلط بين الثنائيات الشعبوية المصيرية سواء الثنائية القومية "الأهلانية" أو الثنائيات "الايديلوجية" –إن صحت العبارة" التي تحكم علاقة الشعبويين بباقي الفئات والمجموعات السياسية والاجتماعية. فالتمييز القومي كما بيّنا سابقا هو بين السكان الأصليين / الأهلانيين وبين الأجانب، في حين أن التناقض السياسي هو بين "الشعب" و"النخب" من داخل المنظومة القومية! الأهم من ذلك، أن الجمع بين الخصائص "الأيديولوجية" الثلاث ("الشعب" والقومية "الأهلانية" ومعاداة المهاجرين) هو الذي يجعل الحزب الشعبوي يمينيا متطرفا.

في أوروبا، أحد أقطاب الشعبوية التاريخية، يستخدم مصطلح الشعبوية اليمينية لوصف المجموعات والسياسيين والأحزاب السياسية المعروفة عموما بالتشكيك في جدوي التقارب والوحدة الأوروبية أو ما يعرف بـ"الأوروبنية" وبمعارضتها للهجرة، خاصة تلك القادمة من الدول العربية الإسلامية.

ترتبط الشعبوية اليمينية في أوروبا وأمريكا، على نحو عام، بإيديولوجيات عديدة مثل معاداة برامج حماية البيئة والتشكيك في سياسات التغيير المناخي، ومناهضة العولمة، مقابل الترويج لسياسات اقتصادية حمائية.

يدعم الشعبويون اليمينيون الأوروبيون عادة توسيع دولة الرفاه، ولكن مع حرمان المهاجرين من الحصول على إعانات حكومية، ويشار إلى هذا المفهوم على أنه "شوفينية الرفاهية". ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المعارضة المتزايدة للهجرة المتدفقة القادمة من الشرق الأوسط وأفريقيا خصوصا، وزيادة منسوب الأفكار "الشكوكية

الأوروبية"European scipticism والاستياء من السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. ولكن الأهم من ذلك كله هو أنهم يدعمون نموذجاً اقتصاديا "أهلانيا"، أي اقتصاد لا يستفيد منه سوى من يعتبرونهم "السكان الأصليين" لبلدانهم ويتمتع بالحماية من التأثيرات "الخارجية". **45**

إن هذه الأحزاب، بالرغم من ذلك، لا تمثل التوفيق الحقيقي بين اليسار واليمين، لأن أيديولوجيتهم وقاعدة ناخبيهم مترابطة. علاوة على ذلك، تحولت الأحزاب الشعبوية الجديدة من انتقاد دولة الرفاهية إلى انتقاد التعددية الثقافية، خاصة الثقافة العربية الإسلامية القادمة من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ويظل مطلبها على سبيل الأولوية خفض الهجرة. في كثير من الأحيان، تضع الشعبوية اليمينية الجريمة والهجرة في ارتباط مباشر، كما هو الحال، على سبيل المثال، في شعار "المزيد من الأمان = هجرة أقل" الذي تبناه الحزب الهولندي من أجل الحرية (PVV).

قسّم، بييرو إغنازي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بولونيا بإيطاليا، الأحزاب اليمينية الشعبوية، التي دعاها "أحزاب اليمين المتطرف"، إلى فئتين: الفئة الأولى هي الأحزاب اليمينية التقليدية التي نشأت عن اليمين التاريخي والفئة الثانية أحزاب ما بعد عصر الصناعة التي تطورت على نحو مستقل. وضع بييرو الحزب الوطني البريطاني والحزب الوطني الديمقراطي الألماني واتحاد الشعب الألماني وحزب الوسط الهولندي السابق في الفئة الأولى، وتمثل الحركة الاجتماعية الإيطالية المنحلة نموذجهم البدائي، في حين وضع حزب الجبهة الوطنية الفرنسي والجمهوريين الألمان وحزب ديمقراطيو الوسط الهولندي وحزب فلامس بلوك البلجيكي السابق (الذي سيضم لاحقًا جوانب معينة من أحزاب اليمين المتطرف التقليدية) وحزب التقدم الدنماركي وحزب التقدم النرويجي وحزب الحرية النمساوي في الفئة الثانية.(Mudde, 2007)

في أوروبا، غالبا ما يُشار إلى الشعبوية اليمينية لوصف المجموعات والشخصيات والأحزاب السياسية المعارضة للهجرة، وخاصة من العالم الإسلامي، والمشككة في جدوى الوحدة الأوروبية.

ترتبط الشعبوية اليمينية في العالم الغربي بشكل عام، وليس حصريا، بأيديولوجيات مثل القومية الجديدة، ومعاداة العولمة، والنزعة القومية، والحمائية، ومعارضة الهجرة.

إلى ذلك، نجد أن مفهوم الشعبويين للعدالة والمساواة ليس دائما عالمي". بالنسبة للشعبويين اليمينيين، يتم استبعاد الأجانب أو الأقليات. وتشكل هذه القضية المحيطة بمصير المهاجرين واللاجئين الانقسام الرئيسي بين شعبويات اليسار واليمين.

فالشعبوية "اليسارية"، موجهة نحو التحرر الشعبي وقبول الآخر المختلف سواء من المهاجرين أو الأقليات عموما، في حين أن العناصر الشعبوية التي غالبا ما تنسب إلى اليمين المتطرف، ليست مجرد ملحقات بلاغية على الإطلاق بل تشكل أساس اليمين المتطرف، الذي يتمحور حول موضوعات قومية وسلطوية، وليس له أولوية في توسيع نطاق حقوق "الأقليات"، بل على العكس تماما.

4- الانتخابات وفرضيات الصعود

برزت إثر الحرب العالمية الثانية قناعة متجذرة بعمق داخل المجتمعات الأوروبية أن الوقت قد حان لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والسياسي والانفتاح على العالم من خلال نشر ثقافة حقوق الانسان في سياق التوسع والهيمنة الليبرالية الغربية عالميا، مقابل الاتحاد السوفياتي المنغلق سياسيا داخل منظومة شيوعية دكتاتورية لا تؤمن بمنظومة حقوق الانسان والديمقراطية التي بشرت بها المنظومة الغربية. إلا أن هذه الفكرة تراجعت شيئا فشيئا لصالح القيم الاقتصادية النيوليبرالية والعولمة والغزو الثقافي

مقابل وأد الثقافات المحلية أو احتوائها بداية من الستينات خصوصا مع ظهور التلفزيون. كما أن فقدان الايمان بالتقدم، الذي لوحظ في بداية القرن الحادي والعشرين، بالنسبة للكاتب الصحافي السويسري دانييل بينسوانغر، "يعد إحدى الحقائق الأساسية التي تفسر عودة الشعبوية اليمينية".

حقق الزعماء والأحزاب والحركات الشعبوية اليمينية المتطرفة في أمريكا وأوروبا خلال العقدين الأخيرين انتصارات انتخابية غزو من خلالها المشهد السياسي، وأصبحت الشعبوية اليمينية القوة السياسية المهيمنة في الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يمكن في هذا الإطار تصنيف حركة حفلة الشاي بأنها حركة يمينية شعبوية مناهضة للمنظومة السياسية الأمريكية من داخل الحزب الجمهوري أو من خارج صندوقه السياسي، وتعتبر من بين أقرب الأمثلة وأكثرها دراماتيكية على استياء الناخبين من النخب الديمقراطية والليبرالية. لقد تحولت حركة حفل الشاي إلى منصة للسخط الشعوبي المحافظ، وقوة محفّزة Catalyseur politique في السياسات الجمهورية من أجل ما وصفته بـ"النهضة ورفع منسوب المحافظة" في حزبها"، كما كانت الحال في انتخابات مجلس الشيوخ في ماساتشوستس، أو من أجل الانقسام.

وبالرغم من أسبقيتها في البروز على ظاهرة دونالد ترامب كزعيم شعبوي جمع حوله ما يكفي من الأنصار من الأمريكيين "الأهلانيين" والمعادين للمهاجرين والعولمة، استطاع ترامب أن يحصد دعم الحزب الجمهوري ويفوز في سباق الرئاسة الأمريكية في 2016 و2024.

في أوروبا كذلك نجحت الحركات الشعبوية في الصعود وتحقيق نتائج هامة في الانتخابات نذكر من بينها حزب الجبهة الوطنية FNالذي

غير اسمه لاحقا ليصبح التجمع الوطني RN بزعامة مارين لوبان التي حصلت على نسبة 41, 5 % في الانتخابات الرئاسية 2022 مقابل 58.5 لإيمانويل ماكرون.

في بريطانيا، استطاع حزب استقلال المملكة المتحدة UKIP الذي تأسس سنة 1993 عن طريق نايجل فاراج، وهو حزب شعبوي يميني مشكك في جدوى الوحدة الأوروبية، المساهمة بشكل ملحوظ في انتصار الاستفتاء على مغادرة الاتحاد الأوروبي (البريكست)، والذي كان أعضاؤه يطالبون به منذ ولادة الحزب.

لقد هيمن على الساحة الأوروبية السؤال عن سبب نجاح أحزاب اليمين المتطرف الشعبوي انتخابيا، وقد كان هذا التساؤل مدفوعا إلى حد كبير بفكرة أن اليمين المتطرف الشعبوي هو "مرض اجتماعي طبيعي" في أوروبا ما بعد الحرب، وهو من أعراض أزمة الحداثة، وبالتالي ينبغي أن يقتصر على جزء صغير من السكان ولا يحقق اختراقات انتخابية أو سياسية كبيرة.

لقد قسمت أزمة العولمة المجتمعات الغربية إلى رابحين وخاسرين (من هم ضد ومن هم مع)، والأخيرين هم من يدعمون بشكل متفاوت برامج أحزاب أقصى اليمين الشعبوي وبرامج اليسار الشعبوي بطريقة متفاوته وليست آلية، فليس كل من يعادي العولمة يعتبر رصيدا انتخابيا موثوقا للشعبوية سواء كانت اليمينية أو اليسارية. **46**

يرى منظرو العولمة، من بينهم ستيلجز أنها قامت بتجسيد نظرية التحديث الكلاسيكية لأنها تجعل من القيم الأوروبية قيما عالمية ومشتركة بين مواطني العالم بالارتكاز على النموذج الغربي الثقافي والسياسي. في حين لاحظت النظريات النقدية أن العولمة ربطت العالم اقتصاديا، مما خلق انعداما للأمن لقطاعات كبيرة من السكان التي تشعر بالتهديد من قدوم المهاجرين والتحولات المجتمعية الجارية، وبالتالي تصوت للقوى السياسية اليمينية المحافظة والرجعية

التي تعد بالعودة إلى الصورة المثالية للماضي المتمثلة في تجانسها العرقي وتماسكها الاجتماعي.

وتجد العولمة أكثر تعبيراتها الملموسة في الهجرة الجماعية، وما بعد التصنيع، والتكامل الأوروبي الذي كان محفّزا للتحول متعدد الأوجه في أوروبا الشرقية من الديكتاتوريات الاشتراكية إلى الديمقراطية الرأسمالية في نهاية القرن الماضي.

إلى ذلك، لا يمكن التسليم بإطلاقية فرضية تأييد الخاسرين في العولمة للأحزاب اليمينية الشعبوية في أوروبا لأن هذا الموشور (الصورة الاجتماعية الديموغرافية للمؤيد النموذجي لليمين الراديكالي الشعبوي من البيض أصحاب الياقات الزرقاء من المتضررين من العولمة) لا يختزل هذه النظرية ولا يتطلب كل هذا التعميم، لأن الفئات الاجتماعية من الخاسرين في العولمة الذين يريدون الحد من الهجرة لا يقتصرون على البيض والياقات الزرقاء ولا يقفون عند دعم الأحزاب اليمينة الشعبوية في الانتخابات وإنما يتوزعون على مختلف الأحزاب السياسي من اليمين إلي اليسار. يشترك غالبية الناخبين في معظم الدول الأوروبية، بشكل متفاوت، في معظم مواقف ناخبي اليمين المتطرف الشعبوي بشأن الهجرة وعلاقتها بالجريمة والفساد، وبالتالي فإن الاختلاف لا يتعلق كثيرا بمواقف هذه المجموعات الانتخابية المتباينة ايديولوجيا تجاه هذه القضايا، بل في مدى أو درجة أهمية هذه المسائل للفرد.

هذا لا يعني كذلك أن العولمة لا علاقة لها بالنجاح الانتخابي لبرامج أحزاب اليمين الراديكالي الشعبوي. بل إنه يفسر الكثير من درجات الصعود الانتخابي. كما أن العولمة تؤثر على الديمقراطيات الأوروبية بطرق متشابهة إلى حد ما.

تقوم نظرية العولمة على فرضيات شائكة لا يمكنها تقديم تفسير نهائي وحتمي للنجاحات الانتخابية التي حققتها برامج أحزاب اليمين

الراديكالي الشعبوي. والسبب هو أنها تركز فقط على جانب الطلب، على أهميته، في سياسات اليمين الراديكالي الشعبوي، أي أنها تحاول تفسير سبب دعم الناس لبرامج الأحزاب الشعبوية التي استثمرت طلباتهم المعادية للمهاجرين والثقافات الدخيلة في أجنداتها السياسية، في حين تتجاوب بشكل غير مفهوم مع جانب العرض في السياسة، أي ما تقدمه أحزاب اليمين المتطرف الشعبوية للناخبين والسياق السياسي الذي تعمل فيه. **(Mudde, Cas 2007)**

إشكالية الديمقراطية واستراتيجية الشعب الموحد

السردية الشعبوية تعتبر أن لا قيام لديمقراطية دون وجود شعب ممثل في السلطة السياسية بطريقة مباشرة، أي أن عموم المواطنين مشاركين في صنع السياسات، وتؤخذ اقتراحاتهم بجدية لأنهم مصدر السلطة ومصدر القرار، أو هذا ما تقوم عليه الاستراتيجية الخطابية للشعبوية (الرئيس التونسي قيس سعيد كثيرا ما كرر في خطاباته خلال حملته الانتخابية أو بعدها وفي حواراته الصحفية في جريدة المغرب مثلا أنه لا يملك برنامج سياسي وأن البرنامج بيد الشعب وأنه يعكس إرادة الشعب الذي انتخبه وأيّده). فكرة أنه يعكس إرادة الشعب تعني أنه يتخذ القرارات باسمه أو بتفويض منه بما أنه هو انعكاس لصورة الشعب الذي يمثله. وعند فهم هذه المعادلة يمكن فهم كيفية إدارة الزعيم الشعبوي للسلطة السياسية وتسيير دواليب الحكم باسم "الشعب" حسب تحديده هو لهذا المفهوم وبـ"تفويض" منه في حين أن القرارات وإدارة الحكم في الواقع تتم بطريقة موغلة في المركزية والتكتم أحيانا.

إن كلمة "الشعب" حسب تصوّر الزعيم الشعبوي خالية من التحديدات السوسيولوجية والسياسية العلمية لهذا المفهوم الهلامي، ولكنها تشمل عمومًا المواطنين العاديين برمتهم. فصياغة المفهوم من الزاوية الشعبوية يقوم على المشترك الذي يجتمع حوله المواطنون العاديون في مقابل "النخبة" الفكرية والسياسية والاقتصادية التي يعتبرها بلا جدوى وفاقدة للأهلية (Urbinati, 2019).

تتبنى الشعبوية اليمينية مطالب الشعب - قبل حتى أن تشرح له عرضها السياسي والانتخابي - في صراعه ضد "النخبة الفاسدة" ، التي توصف بأنها كيان غريب عن الشعب بممارستها وقيمها وأفكارها، وتمارس سلطوية غير مبررة على الناس وتستفيد بشكل غير عادل من ثمار عملهم. إرادة النخبة تقف في مواجهة إرادة الشعب، وتمارس سلطتها من خلال سيطرتها على العمليات الديمقراطية مثل الانتخابات، والخطابات السياسية المهيمنة، والمؤسسات الحكومية الأساسية. وبالتالي، يُنظر إلى الديمقراطية الليبرالية الحاليّة على أنها توفر الحيلة المؤسساتيّة لما هو في الواقع سيطرة الأوليغارشية (الأقلية الحاكمة).

إن اليمين الراديكالي الشعبوي يؤمن بالديمقراطية المباشرة بالمفهوم الكلاسيكي الأثيني والروماني، ويعتقد في السيادة الشعبية وإرادة الشعب والانتخابات وحكم الأغلبية. ويميل مع ذلك إلى قبول قواعد الديمقراطية البرلمانية في البلدان التي تحكمها أنظمة ديمقراطية تمثيلية على الرغم من نزوعه أحيانا نحو توجهات أوتوقراطية فاشية خاصة عند الوصول للسلطة.

لكن لا يتحقق كل ذلك إلا من خلال وجود سلطة تنفيذية قويّة، وهو مشروع لا تقبل به أغلبية الأحزاب التي لا تدعم وجود هيئات تشريعية بلا صلاحيات أي بلا أسنان . كما أن هنالك حالة عدم ارتياح وتنافر بين اليمين الراديكالي الشعبوي والديمقراطية الليبرالية، ولا

سيما الناشئة عن الحماية الدستورية للأقليات (العرقية والسياسية والدينية). إن اليمين الراديكالي الشعبوي يؤمن بنوع من الديمقراطية الوحدوية في جوهرها، حيث يرى الناس متجانسين عرقيا وأخلاقيا، ويعتبر التعددية بمثابة تقويض لـ "إرادة الشعب" (المتجانسة) مثلما شرحها المنظر الدستوري الألماني كارل شميث في كتابه "النظرية الدستورية" (شميث، 1928).

تشير هذه المقدمات المختزلة لدى الشعبويين اليمينيين لمفهوم "الشعب" و"النخب" والتناقض الحاصل بينهما ومسألة احتكار الأقلية للعمليات الديمقراطية إلى تبني رؤية أخرى لنوع من الديمقراطية المباشرة التي تصنف كمدخل للسلطوية التي تقوم على عنصرين: أحدهما يتعلق بمفهومها للقيادة السياسية، مستلهمة جذورها من الأيديولوجية الفاشية، وارتباطها بالحكومات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث يميل اليمين الشعبوي إلى تفويض سلطة غير اعتيادية لقيادته: وبشكل أكثر تحديدا، سلطة الزعيم. وهذا الزعيم يجسد إرادة الشعب، ويجعلها واضحة للجميع ويحكم الدولة وفقا لمحدداتها. وهكذا تصبح الفروق بين القيادة و"الشعب" غير واضحة لأن إرادتهم اجتمعت في إرادة القائد "الملهم" دون انفصال عن ذلك.

بالنسبة للعنصر الثاني الذي تقوم عليه السلطوية السياسية لليمين الشعبوي يتجلى في التحديد الهرمي للسلطة. من وجهة النظر هذه، يتم تنظيم المجتمع بطريقة متدرجة تحتكر مركزية السلطة في الأعلى ويتم على إثرها تفويض مستويات مختلفة من السلطة من أعلى الهرم السلطوي إلى الأسفل دون مراعاة حقيقية التوازن أو الفصل في السلطات مع السلطة النيابية والتشريعية. وهذا النمط من الحكم يسمح بالنسبة للمنظرين السياسيين اليمينيين بتجلي الحكم الصحيح والفعال للمنظومة القومية بغاية تحقيق الإرادة الجماعية. ويتم التعبير عن هذه

الإرادة في الانتخابات. وبمجرد القيام بذلك تنتقل المبادرة والمسؤولية بالكامل إلى الحكومة أو السلطة السياسية عموما. ومن هذا المنظور الشعبوي، فإن الترتيبات المؤسسية الديمقراطية المصممة لتقييد السلطة التنفيذية معقدة بشكل غير مبرر ولا تؤدي إلا إلى عرقلة قدرة القائد الرئيسي / الزعيم الملهم على التصرف نيابة عن الشعب.

إلى ذلك، تتحدّد السلطوية في الإيمان بوجود مجتمع منظّم بشكل صارم، حيث تتم معاقبة التمرّد على السلطة بشدة. وهذا يترجم إلى سياسات صارمة تتعلق بالقانون والنظام (مثلا المرسوم 54 في تونس)، الأمر الذي يتطلب المزيد من قوات الشرطة ذات الكفاءات الأكبر وصلاحيات ترتيبية أقل في القضاء. وتجرّم الأحزاب اليمينية الشعبوية على المستوى الاجتماعي المشكلات المتعلقة بالإجهاض، والمخدرات، والدعارة...إلخ وتدعو إلى فرض عقوبات أشد، وحقوق أقل للمجرمين، والمزيد من الانضباط في المدارس.

ما الذي نستخلصه من ذلك؟

في مسار السياسات الديمقراطية الراسخة مثل الولايات المتحدة، يرى خبراء أن نظام الحكم النيوليبرالي سوف يستمر في انحداره "العنيد" وربما سيفشل في نهاية المطاف في الحفاظ على شروط وجوده. والبديل الذي سيحل محل الديمقراطية النيوليبرالية هو الشعبوية اليمينية. وقد رأينا ارهاصاته في نموذج "حفلة الشاي" داخل الكونغرس، وارتقاء دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة في 2016 و2024. فهي تقدم للناس تفسيرا للظواهر والمشكلات حسب سرديّتها الخاصة، والقيم التي يمكنهم تقديرها وفهمها بسهولة، واتجاه الكلام والعمل الذي يمكنهم اتباعه بسهولة.

لقد تم تجنيب المجتمعات الغربية انتصار الشعبوية اليمينية على الديمقراطية في أوائل القرن العشرين بسبب مزيج مناسب من التوزيع المتفاوت للسلطة بين المجموعات السياسية والاجتماعية وبين

التكتلات والأمم. يمكننا أن نتساءل عما إذا كان المسار الجديد للديمقراطيات الغربية مثلا تنتظره اختراقات شعبويّة كبيرة لا مفر منها؟ هذا أمر محتمل. ولكن هنالك احتمال آخر وهو أن تتمكن الأنظمة الديمقراطية من معالجة نقاط ضعفها الحرجة بشكل عميق خاصة عدم كفاءة وانحراف مواطنيها عن المحدّدات الديمقراطية التعاقدية وتسعى بشتى الطرق للتدارك.

بالنسبة للمقاربات النقدية للمنظومات الليبرالية، فإن البديل واضح وجلي وهو إعادة التأسيس لمواطنة تتمتع بالقدرات والمهارات المعرفية والعاطفية التي تتطلبها الديمقراطية. وهذا يستلزم استراتيجية تعليمية وتربوية ضخمة، تقوم على الاعتراف بالفشل الدراماتيكي للجهود السابقة ولقواعد الحكم النيوليبرالي. وقد يستلزم هذا جزئيا إعادة هيكلة الممارسات التعليمية التي تستهدف بشكل خاص أطفال المدارس وطلاب الجامعات. وسوف يستلزم ذلك أيضا إعادة تصميم تكاملي لأنماط المشاركة السياسية للبالغين على غرار الحكم الديمقراطي الأكثر تداولا وتواصلية من أجل اتخاذ القرار بشكل جماعي. إذ لا مناص من تفعيل العقد الاجتماعي التداولي بالمفهوم الهابرماسي. بهذه الطريقة قد تسود أشكال الحكم الديمقراطي الجوهرانية Essentialisteمن جديد، أو أن المجال سيكون مفتوحا على مقاربات وبدائل سياسية أخرى من خارج المنظومات الليبرالية واليمين الشعبوي.

الفصل الثالث: الشعبوية اليسارية

اليسار الشعبوي المعاصر من خلال مقاربات شانتال موف وإرنستو لاكلو

السياق العام

ولدت الشعبوية اليسارية في روسيا منتصف القرن التاسع عشر من رحم معاناة صغار الفلاحين والمزارعين الروس عبر ما عرف وقتها باسم الحركة "النارودنيكية" الاشتراكية المناهضة للرأسمالية، التي كانت تطمح لتحقيق اصلاحات زراعية واجتماعية في السهول والاقطاعيات الروسية وتوزيع الأراضي الفلاحية بين أولائك الذين عملوا فيها ولا يملكونها من الفلاحين والأقنان المحررين.

وعرفت فرنسا كذلك تجارب شعبوية حملت مطالب اجتماعية وقطاعوية في نهاية القرن 19 من خلال ثلاث حركات أساسية: 1- الحركة البولونجية (1887-1889)، 2- الحركة الشعبوية الأدبية التي استندت على بيان الرواية الشعبوية عند تأسيسها 1929، 3- الحركة البوجادية تأسست مع اتحاد التجار والحرفيين سنة 1953.

وفي أمريكا اللاتينية، وجدت الشعبوية بيئة اجتماعية حاضنة وملائمة لتتجذّر وتستوطن داخلها منذ عشرينات القرن العشرين عندما طرحت إشكالية إدارة "المسألة الاجتماعية"، مما ساهم في تجذّر التجربة الشعبوية داخلها. وقد كانت أزمة 1929 محفّزا رئيسيا لظهور الحركات الشعبوية بسبب الركود اقتصادي وارتفاع أعداد العاطلين، واتباع حكومات هذه المنطقة لسياسات مالية تقشفية ارتبطت بتراجع الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية أهم سوق

اقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية، مما راكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لعموم السكان مقابل أولغاركية تجارية وصناعية لم تتأثّر بالقدر نفسه من الأزمة الاقتصادية، وانكباب حكومات هذه البلدان على إيجاد حلول لهذه الشركات على حساب العمال والفلاحين الصغار والحرفيين.

لقد سعى الزعماء الشعبويون جاهدين، في دول أمريكا اللاتينية التي لديها أقوى الاقتصاديات في القارة (البرازيل والأرجنتين)، لاستمالة الطبقة العاملة الحضرية الناشئة من خلال سياسات نقابية وقطاعوية مستوحاة من الأنظمة القومية والفاشية الأوروبية. تجسّدت هذه المتغيرات الاجتماعية في وصول فارغاس للسلطة في البرازيل 1937 -1945 وبيرون في الأرجنتين 1945 – 1955. فقد حصلا على دعم الفئات الشعبية التي كانت مستبعدة من الحياة السياسية من خلال تطوير مشروع العدالة الاجتماعية. وقد ألهمت هذه التجارب بلدان أخرى مثل فنزويلا والإكوادور، فقامت بتكييفها مع واقعها الوطني. وفي كل هذه البلدان، تمكنت الشعبوية من التعبئة والسيطرة والتسييس، على أساس الخطاب القومي المناهض للأوليغارشية.**47**

تعتبر الأيديولوجية البوليفارية كذلك رافد آخر ملهم للشعبوية اليسارية في أمريكا اللاتينية، إذ تدعو لإعادة توزيع الثروات بين شعوب أمريكا اللاتينية بشكل عادل، والدفاع على الطبقة العاملة، والتحرر من الاستعمار والهيمنة الخارجية. وقد كان للميراث البوليفاري تأثير عميق على الحركات التحررية والشعبوية اليسارية في أمريكا اللاتينية خصوصا عندما يتعلّق الأمر ببناء اقتصاد قومي تشاركي ورفض الهيمنة الأمريكية الشمالية في بلدانهم. وقد عبرت عنه بشكل متناسق وقوي الحركات الشعبوية التي ظهرت في أواخر التسعينات وبداية الألفية الثالثة في فينزويلا وبوليفيا والبرازيل من خلال اتباع استراتيجية خطابية في الانتخابات قائمة على تبني مطالب "الشعب"

واستلهام برامجها السياسية منه والعداء للنخب المالية والتكنوقراطية والسياسيين المتحالفين معهم.

في أوروبا ظهرت الأحزاب اليسارية الشعبوية بشكل مكتمل ومؤثر خلال العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين أهمها حزب "فرنسا الأبية" La France Insoumise الذي يتزعمه جون لوك ميلونشون في فرنسا وفي اليونان حزب سيريزا Syriza الذي يقوده ألكسيس تسيبراس Alexis Tsipras وحزب بوديموس Podemos في إسبانيا ترأسه إيوني بيلارا Ione Belarra ، وحركة خمسة نجوم في إيطاليا تزعمها بيبو غريلو Beppo Grillo . وهي أحزاب تتموقع بين وسط اليسار وأقصى اليسار وتتبنى رؤية سياسية جديدة مختلفة عن اليسار التقليدي الذي يضع الصراع الاجتماعي في قالب طبقي ثنائي بين الطبقة العاملة والبرجوازية الرأسمالية حسب الإيديولوجيا الماركسية.

الحركات اليسارية الشعبوية الجديدة في أوروبا تتبنى مطالب الحركات الاجتماعية والأجيال الجديدة من الحقوق الإنسانية من ذلك الأقليات الجنسية والمطالب النسوية والايكولوجية. كما أنها طوّرت فهمها للنضال السياسي واستراتيجية بناء الهيمنة خلال مرحلة الصراع مع الأوليغارشية النيوليبرالية المهيمنة داخل الفضاء الأوروبي والأمريكي من خلال توافقات سياسية مع اليسار الاشتراكي التقليدي في غير صالح الفئات الشعبية والحركات الاجتماعية الطامحة للتغيير.

كما أن هنالك أوجه اختلاف جوهرية وعميقة في التصورات والبرامج بين الأحزاب الشعبوية اليسارية وبين الأحزاب الشعبوية اليمينية، على الرغم من أن مارين لوبان زعيمة الجبهة الوطنية في فرنسا تطالب أيضاً بالعدالة إلا أنها موجهة حصرا للمنحدرين من القومية الفرنسية. هنا يكمن الفرق الكبير!

إن الفارق الجوهري بين الشعبوية اليسارية والشعبوية اليمينية يكمن في كيفية تشكيل الشعب؟ فالسكان هم فئة سوسيولوجية لكن على العكس تماماً، الشعب هو فئة تم تشكيلها سياسيا حسب الأفكار السياسية والأيديولوجيا الحزبية. الطريقة التي تشكل فيها مارين لوبان "الشعب"، تختلف كثيرا عن الطريقة التي يشكل فيها جان لوك ميلونشون "الشعب". **48**

اللحظة الشعبوية

"اللحظة الشعبوية" هي أفضل تجسيد للسياق الذي مهّد لظهور الحركات والأحزاب اليسارية الشعبوية بما أنها عكست أزمة النموذج النيوليبرالي والنخب المالية والتكنوقراطية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين وهيمنت على الاقتصاديّات الدولية. وكشفت الأزمة المالية لسنة 2008 عن وجود أزمة هيكلية في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية مما دفع الكثيرين للتساؤل عن مدى صمود الهيمنة النيوليبرالية التي أصبحت محل شكّ من قبل الحركات المناهضة للعولمة ما بعد الصناعية سواء من اليمين أو من اليسار. اللحظة الشعبوية تعني كذلك تراجع وزن وتأثير الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في أغلب الديمقراطيات الغربية حيث عرفت موجات انحدار لم تعرفه لها مثيل في تاريخها السياسي.

بالنسبة لموف، عند إعادة تأسيس الحدود السياسية بين اليمن الليبرالي واليسار الاشتراكي التاريخيين، تشير "اللحظة الشعبوية" إلى "عودة السياسي" بعد عقود من مرحلة ما بعد السياسة (منظومة الاتفاق بين اليمين النيوليبرالي واليسار التقليدي الإصلاحي). وربما تفتح هذه العودة الطريق أمام حلول استبدادية ـ من خلال أنظمة (اليمين الشعبوي والفاشية) التي تعمل على إضعاف المؤسسات الديمقراطية الليبرالية ـ ولكنها قد تؤدي أيضا إلى إعادة تجذير القيم الديمقراطية

الأصيلة وتوسيع نطاقها (التصوّر اليساري الشعبوي). كل شيء سيعتمد على القوى السياسية التي ستنجح في الهيمنة في صراع الديمقراطية ونوع الشعبوية التي تخرج منتصرة من النضال ضد ما بعد السياسة.

في كتابها "من أجل يسار شعبوي"، قدّمت موف الحجة على تصورها من أجل التدخل في أزمة الهيمنة وتوظيفها لصالح اليسار الشعبوي، حيث اعتبرت أنه من الضروري إنشاء حدود سياسية، وأن الشعبوية اليسارية، التي تُفهم على أنها استراتيجية خطابية Stratégie discursiveلبناء الحدود السياسية بين "الشعب" و"الأوليغارشية"، يشكل، في الظروف الحالية، نوع السياسة اللازمة لاستعادة الديمقراطية وتعميقها.

وصاغت المنظرة البلجيكية نظرية واضحة حددت من خلالها ملامح واستراتيجية وفلسفة اليسار الشعبوي كما يجب أن يكون، والتي تجسّدت خصوصا في رؤية الأحزاب اليساريّة الشعبوية الأوروبية (حزب فرنسا الأبية، حزب بوديموس الإسباني، حزب سيريزا اليوناني والتوجهات الأخيرة لحزب العمال البريطاني بحسب الاستراتيجية اليسارية الشعبوية التي تبناها زعيمه جيريمي كوربن Jeremy Corbyn) لما هو سياسي، كما يجب أن يتجذّر في الواقع لتحديد المعنى النظري الأصلي للسياسة اليسارية الشعبوية. لذلك استندت في هذا الفصل على أفكار شانتال موف من أجل فهم المعنى الحقيقي لليسار الشعبوي، في سياق اللحظة السياسية الراهنة التي تمر بها المجتمعات الخاضعة للأنظمة السياسية النيوليبرالية والنظرية التي تبانها من أجل تحديد ماهية الشعب؟ مكوناته؟ عناصر تحديده السياسية؟ طبيعة مطالبه؟ ولماذا هو واحد في تنوعه؟ وذلك في تمايز استراتيجي وجوهري مع الماركسية العقائدية التقليدية القائمة على ثنائية الصراع بين الطبقة العاملة والبرجوازية. بالإضافة للفيلسوف

والمنظر السياسي الأرجنتيني Ernesto Laclau عند التطرق لمعنى السياسي كعلاقة صراع أغنوسية Agnostiqueبين اليسار الشعبوي من جهة وبين وصفة التوافق القائمة على قبر السياسة الكلاسيكية بين اليمين النيوليبرالي ووسط اليسار التقليدي.

تقوم الحركات اليسارية الشعبوية المعاصرة على فكرة رئيسية مفادها التقاط اللحظة السياسية الراهنة التي تتقاطع موضوعيا مع النشاط السياسي للأحزاب اليسارية داخل الظرفية التاريخية الراهنة وحلبة العرض الاجتماعي، وذلك انطلاقا من أفكار سياسية ديمقراطية وتعاقديّة لها تطبيقات معممه وغير محددة بالتوازنات والقوانين السياسية الجديدة التي تضعها النخب المالية والتكنوقراطية لتحافظ على منظومة التوافق يمين / يسار وتجميد روح السياسة بل وطردها من دائرة القرار.

ترى شانتال موف أنه لا يمكننا أن ندعي حقًا أننا نمارس "السياسة" إلا إذا كنا ندرك ما هي "السياسة"، وما يشكل الجوهر، والصندوق المشترك لجميع الممارسات السياسية. "السياسي"، كما تقول شانتال موف في "وهم الإجماع") هو البُعد الجوهري للصراع التأسيسي للمجتمعات البشرية، وبشكل أكثر دقة، تقاسم المجتمع بين "نحن" و"هم". **49**

من جانبه، يرى السوسيولوجي الفرنسي، آلان توران، أن الديمقراطية الحقيقية مهددة داخل المجتمعات الـ "ما بعد صناعية" بسبب هيمنة التكنوقراط على الحكومات والتأثير الحاسم الذي يمارسونه على الطبقة السياسية للسيطرة على المجتمع دون أن يكون كل ذلك موضوع نقاش ديمقراطي داخل الفضاءات العامة.

هذا وتقوم "اللحظة (الشعبوية) الراهنة" بحسب المنظّرة البلجيكية على التقاطع مع الاستراتيجية الشعبوية التي تشكل رؤية ثالثة بديلة للعلاقة الثنائية التوافقية، غير المعلنة، بين المنظومة الرأسمالية

التكنوقراطية وبين الاشتراكية التقليدية الإصلاحية التي تعد من إفرازات التفاهمات السياسية التي حصلت في عصر ما بعد الصناعة وما بعد الصراع السياسي التقليدي بين الايديولوجيتين الليبرالية والاشتراكية. وقد تجلّت الردود الأولى على هذا السياق الجديد من التفاهمات من خلال أزمة ماي 1968 والأزمة المالية الكونية للرهان العقاري في 2008.

لقد نجم عن التقارب بين اليمين النيوليبرالي واليسار الاشتراكي لاحقا نتائج إصلاحية جزئية بدل فرض إصلاحات جذرية على النخب المالية والتكنوقراطية الجديدة المسيطرة على أكثر من 90 % من ثروات العالم، وتحمل في رؤيتها الاقتصادية تهديدات دورية لحقوق فئات اجتماعية واسعة طالت في العقود الأخيرة الطبقة المتوسطة في حد ذاتها التي كانت تعتبر، لقرون من الزمن، صمام أمان وحجر الأساس لاستقرار المنظومة الاقتصادية الليبرالية الغربية.

بالنسبة لموف، فإن النيوليبرالية أحدثت ضررا عميقا بمفهوم الديمقراطية التعاقدي بما هي مشاركة شعبية جماعية في صنع القرار السياسي، وتعكس رأي الأغلبية دون إلغاء الأقلية. ولذلك فإن اللحظة الراهنة تتطلب استعادة الديمقراطية بمفهومها التعاقدي الكلاسيكي داخل الفضاء العام المبني على الاختلاف وتعدد الرؤى والمواقف، ومشاركة اجتماعية واسعة تعبر على الإرادة العامة للشعب، وتعكس جوهر الصراع بين من هم فوق في الحكم ومن هم تحت من مواطنين وفئات وأقليات متنوعة تكوّن "الشعب" الذي تمّ تجاهله عند صنع القرار السياسي(Mouffe, Agonistics, 2013, P19-42).

وهنا يقع الاختلاف بين رؤيتي موف القائمة على الصراع وهابرماس القائمة على التواصل والتوافق داخل الفضاء العام من أجل التشارك في صناعة السياسات واتخاذ القرارات. استعادة الهيمنة لمن هم تحت بالمعنى السلطوي الفوكوي (نسبة لميشال فوكو)، وليس

بمنطق الهيمنة القائمة على إلغاء الآخر وتدميره تمام كما هو الحال بالنسبة للعقيدة الماركسية التي ترى في الشيوعية النهاية السعيدة للنضالات الطبقة العاملة، حيث تحظى هذه الأخيرة بالسيطرة الكلية على مجتمع خال تماما من الطبقات والهيمنة البرجوازية، أو كذلك مقارنة بالتصور الهيغلي للدولة في التاريخ والذي يرى أن الحرية والديمقراطية المؤسساتية بالمعنى الليبرالي هي المنتصرة كأفضل نظام سياسي واقتصادي لا يقبل المنازعة ويحقق الهيمنة الغربية على العالم (فوكوياما، 1992).

لقد أثّرت السياسات النيوليبرالية المعولمة بشكل عميق في مجتمعات ما بعد الصناعية، ففي الحقبة الفوردية كان تأثيرا الرأسمالية واضحا على طبقة العمال في المصانع، لكن التغيرات الجوهرية التي حاقت بالمجتمعات ما بعد الفوردية مع تطوّر الرأسمالية التمويلية Financial Capitalism وسّعت من دائرة المتضررين من السياسات الليبرالية الجديدة وما يُطلق عليه أحيانا السياسة الحيوية Biopolitics حسب التفسير الشبكي للسلطة لميشال فوكو.

وعلى الرغم من أنها متغيرات سلبية إلا أنها تعد فرصة، حسب موف، للظفر بمناصرين جدد وتوسيع دائرة الداعمين من الطبقة الوسطى المهمشة والغاضبة في المنظومات الجديدة، قبل أن تظفر بها الحركات اليمينية المتطرفة. فالجبهة السياسية اليسارية كانت تحدّد هويتها الأيديولوجية ووعيها السياسية حسب موقعها من الصراع الطبقي، وقد بنيت الحركات الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين، في أغلبها، على مطالب نقابيّة قطاعويّة اجتماعية.

هذه المعادلة تغيّرت بالنسبة لموف ولاكلو بعد أحداث ماي 68 ولم تعد الحركات الاجتماعية واليسارية تقتصر على التموقع الطبقي المرتبط بمطالب ديمقراطية لها علاقة بالاقتصاد وإنما انفتحت على مطالب الأقليات والحركات الاجتماعية النسوية والمناهضة

للعنصرية والمدافعة على البيئة والأجانب وغيرها من الحركات. هذا تحديدا ما ينتظر جبهة اليسار الشعبوي الجديدة من مهام قائمة على تصورات جديدة لما هو سياسي، لأنه من غير الجدوى أن يكون لها الوعي الثوري بضرورة الصراع ضد المنظومة الرأسمالية النيوليبرالية بقناعات عقائدية جامدة تقتصر فقط على الطبقة العاملة دو غيرها. هنالك عدّة إرادات مختلفة لكنها يمكن أن تشكّل هويّة "النحن" السياسية خارج معادلة الصراع الطبقي الماركسية وتشكّل بالتالي إرادة جماعية مختلف ضد الهيمنة النيوليبرالية.**50**

إن المطالب غير المتجانسة لفئات اجتماعية معينة والتي يمكن التوليف بينها في إطار المصالح المترابطة والمطالب التقدمية التي ترفعها، لها أهمية كبيرة من حيث تموقعها داخل البنى الاجتماعية المعاصرة، وتعتبر الوقود الذي يغذي اللحظة الشعبوية الراهنة ويحفّز القطاعات الاجتماعية الجديدة على العمل تحت مظلة سياسة شعبوية تتبنى هذه القيم الجديدة وتسعى إلى تجذير النضالات حولها (موف، 2018).

كما إن تعطّل المؤسسات الديمقراطية المهيمنة عن تقديم برامج تتناسب مع احتياجات الناس أو مطالبهم، يعتبر في حدّ ذاته لحظة شعبوية مناسبة بإمكانات مهمّة لإعادة تنشيط السياسة من خلال نقد وفضح مسار "تكوّن الهيمنة النيوليبرالية" الحالي وتأثيرها السلبي على الديمقراطية. لقد أدت هذه الهيمنة إلى تشكّل ما يعرف بـ"ديمقراطية ما بعد سياسية" أو ديمقراطية الخبراء والتكنوقراط، لا توجد فيها مواجهة حقيقية بين الأحزاب السياسية (غياب الصراع الجوهري بين الإيديولوجيات والتصورات السياسية). ووفقا لموف، يمكن أن تكون الشعبوية اليسارية أداة فعالة للغاية لمواجهة حقبة ما بعد السياسة. وكمثال جيّد على ذلك، فقد قدمت الأزمة المالية العالمية المعروفة بـ"أزمة الرهان العقاري" في العام 2008 دفعة قوية لتكون

اللحظة الشعبوية ومساحة مناسبة لمواجهة المنظومة المالية النيوليبرالية.

إلى ذلك، صاغ موف ولاكلاو في كتابهما "الاستراتيجية الاشتراكية: نحو سياسة ديمقراطية راديكالية" 1985 Hegemony and Socialist Strategy تصور سياسي جديد الـ"الطريق الثالث" كبديل للهيمنة النيوليبرالية، ولكن أيضًا فيه نقد عميق لأيديولوجيا الهيمنة الطبقية للماركسية. فقد طوّر الباحثان حلولا ثورية للعديد من الاختلافات الحادة مع مبادئ الفكر الماركسي الأرثوذكسي، انطلاقا من تحليل الأركيولوجيا الخطابية التاريخية للـ"طبقات" و"الهيمنة"، وربطه بالأهمية المعاصرة للهيمنة باعتبارها انعكاسا غير مستقر ومتعدّد لمفهوم الهيمنة التقليدية.

"فبدلاً من التعامل مع مفاهيم مثل "الطبقة"، أو ثالوث المستويات (الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي) أو التناقض بين القوى وعلاقات الإنتاج باعتبارها أصنام راسخة -جعلت من المحبط التفاؤل بلحظة تغيير تاريخية واسقاط للهمينة- حاول الباحثان إحياء الشروط المسبقة التي تجعل عملها الخطابي ممكنا. وطرحا أسئلة تتعلق باستمراريتها أو انقطاعها في الرأسمالية المعاصرة". (لاكلو، موف، 1985).

في هذا السياق، تعيد موف تعريف مفهوم "الشعبوية". بينما يرى العديد من المنظرين أن الشعبوية يمكن اعتبارها نظامًا سياسيًا أو أيديولوجية أو شيئًا يتماشى مع أفكار سياسية محددة، تقترح موف وجهة نظر أخرى حول هذا الأمر. بالاعتماد على تعريف إرنستو لاكلاو، تعلن أن الشعبوية هي "استراتيجية خطابية Straégie discursif لبناء مجتمع منقسم لمعسكرين عبر حدود سياسية. وتدعو إلى تعبئة "المستضعفين" ضد "أولئك الذين في السلطة" بمعنى تعبئة من هم تحت من فئات اجتماعية وأقليات ضد من هم في أعلى السلطة

من نخب مالية نيوليبرالية وتكنوقراط وكارتلات اقتصادية عابرة للحدود القومية (Mouffe, 2018).

ومن خلال بناء مثل هذه الحدود، يصبح من الممكن إقامة منظومة هيمنة سياسية جديدة تستجيب لطموحات من هم تحت. ووفقا لموف، يمكن النظر إلى نجاح الأحزاب الشعبوية اليمينية على أنه دليل على كيفية توظيف "اللحظة الشعبوية" لتحقيق النجاح الانتخابي والسلطة السياسية. وعلى النقيض من الأحزاب السياسية الأخرى، ينجح الشعبويون اليمينيون في تقديم بديل سياسي لنظام "ما بعد السياسة" الراهن من خلال استخدام الخطاب المناهض للمنظومة. ومع ذلك، هناك اختلاف حاسم وجوهري بين الاستراتيجية التي تقترحها موف للأحزاب اليسارية والاستراتيجيات اليمينية الشعبوية، وهي أن هذه الأخيرة تهاجم المبادئ الديمقراطية على خلاف الاستراتيجية الشعبوية اليسارية التي تسعى لاستعادة ما هو جوهري في الديمقراطية.

الصراع كمحدّد جوهري للاستراتيجية الخطابيّة

انتقدت موف المنظور الفوقي النيوليبرالي للسياسة الذي يعتقد في وجود نضج ديمقراطي تحقق من خلال التوافق بين اليمين واليسار. وهي تعتقد أن هذه الآراء تنكر الطبيعة المشروطة للسياسة وحقيقة أن دولة معينة هي دائما نتيجة لهيمنة البعض واستعباد البعض الآخر. عندما لا يتم الاعتراف بهيمنة الدولة واعتبارها ذات طبيعة سياسية متنافرة، يصبح من الصعب للغاية تحدي السياسة والثقافة والتنشئة الاجتماعية أو التنافس داخل أو حول هذه المجالات الاجتماعية. كما يتم، في هذا الإطار، تصنيف وجهات النظر البديلة "تصور ثالث" أو تمرد الخصوم السياسيين على أنها مواقف "متطرفة" أو "شعبوية" بالمعنى السلبي للكلمة. ولأجل تجذير المنظور الماهوي

Essentialism للسياسة، فإن الصراع agonisme وليس الإجماع هو الذي يجب أن يكون القلب النابض للديمقراطية.

يلعب الخطاب الديمقراطي دورا حاسما في التصورات السياسية لمجتمعاتنا. ومن خلال إنشاء سلسلة من التقاطعات بين النضالات المتعددة ضد التبعية والهيمنة، تدور حول الديمقراطية باعتبارها دالة مهيمنة، فإن استراتيجية شعبوية يسارية سيكون لها صدى والتحام بتطلعات العديد من الناس. وتعتقد موف بهذا الخصوص أن المحور المركزي للصراع السياسي سيكون في السنوات القليلة المقبلة بين الشعبوية اليمينية والشعبوية اليسارية. ونتيجة لذلك، ومن خلال بناء مفهوم "الشعب"، أي الإرادة الجماعية الناتجة عن تعبئة المصالح المشتركة دفاعًا عن المساواة والعدالة الاجتماعية، سيكون من الممكن مكافحة سياسات كراهية الأجانب التي يروج لها اليمين الشعبوي المتطرف. (Mouffe, 2018)

من هذا المنظور، تفترض الباحثة البلجيكية وجود تقاطعات معينة مع التصورات السياسية النظرية لكارل شميت الذي اعتبر أن خاصية السياسة هي تنظيم نفسها حول قطبية الصديق/العدو. ومع ذلك، فإنها تسعى إلى التمايز معه في هذه الفكرة (التفكير "مع شميت ضد شميت"، على حد تعبيرها) من خلال التأكيد على أن الهدف هو بناء علاقة بين الـ "نحن" و"الهم" لا تندرج في إطار علاقة الصديق/العدو (نتيجة أي حرب طبيعية أو حرب وجود). وتؤكد الفيلسوفة البلجيكية أنه يجب علينا تدشين شكل جديد من العلاقة بيننا وبينهم، يتوافق مع الديمقراطية. وهذا يفترض الاعتراف بشرعية الخصوم واستبدال كلمة العدو بـ"الخصم" أو المنافس، بمعنى "تحويل العداء إلى تنافس" لأن العداء يميز العلاقة بين الأعداء، والتي يمكن أن تؤدي إلى تدمير الآخر، بينما الصراع يميز العلاقة بين الخصوم والتي تفترض الاعتراف بحق الآخر في الدفاع عن موقفه مهما كانت درجة التناقض

معه. وهو ما يمكن تلخيصه في عبارة السوسيولوجي الفرنسي، مارسيل موس Marcel Mauss القدرة على الاعتراض دون قتال **"Pouvoir s'opposer sans se massacrer"**. من وجهة النظر هذه، تسعى شانتال موف إلى الحفاظ على معارضة "نحن/ هم" من خلال إدراجها في إطار السياسة الديمقراطية.

بناء على هذا التصوّر، فإنه من المفترض أن "تملك الديمقراطية طابعا جدليا يقوم على الصراع، أي أن تتوفّر إمكانية الاختيار بين مشاريع مختلفة، فحيث لا يوجد فارق جوهري بين البرامج السياسية المقدمة من أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط، فسيجري تصويت، لكن لن يكون هنالك أصوات، لأنه لا توجد إمكانية حقيقية للاختيار. لقد سيطر "إجماع الوسط" هذا على المشهد السياسي في أوروبا، على مدار العقود الأربعة الماضية. والحركات التي تسمى "شعبوية"، - معظمها من الجناح اليميني- كسرت وهم هذا الإجماع. ويجب الاعتراف بأن هذه الحركات تريد إعادة إنتاج الديمقراطية، لكن من خلال وضعها في إطار التقاليد القومية-العرقية التي لا تتوافق مع المُثل اليسارية".**51**

وفي سياق التفاعل مع مواقف أولئك الذين يعتبرون أن الانقسام التقليدي بين اليمين واليسار لم يعد منطقياً، ترى موف أيضاً أن الماركسية بمفهومها العقائدي القائم فقط على ثنائية الصراع في إطار "جوهرانية طبقية" لا تتناسب مع اللحظة الراهنة أي لحظة "ما بعد السياسة" القائمة على الصراع بين اليمين النيوليبرالي واليسار الاشتراكي. لأن اعتبار الطبقة العاملة أو البروليتاريا حسب الاصطلاح الماركسي وحدها قادرة على تحديد استراتيجيا الصراع مع اليمين النيوليبرالي فيه شحن أيديولوجي لا يتناسب مع السياق الراهن. هذا التصور يقوم على الموقف النظري الماركسي البحت الذي يرى في الطبقة العاملة في ذاتها جوهر التغيير الاجتماعي

الثوري. وللوصول لهذه الغائية انطلاقا من التصور الماهوي Essence الماركسي للبنية السياسية للطبقة العاملة، فإن على هذه الأخيرة أن تعي بطبقتها لذاتها وترتقي بوعيها السياسي الذي يخولها مقارعة الرأسمالية والاطاحة بها في النهاية، وإلا فإنها ستبقى مجرد وعي زائف خارج التاريخ يحافظ على الستاتيكو السياسي والاجتماعي الذي هو عليه.

إن تقلّص مساحة الصراع الطبقي بين البروليتاريا والرأسمالية حسب الرؤية الماركسية يحد من إمكانات النضال ضد التكنوقراط واليمين النيوليبرالي العابر للأمم، إلا أن هذه الماهويّة الأيديولوجية والسياسية التاريخية تنفي وتستغني على أدوار اجتماعية رئيسية لفاعلين اجتماعيين آخرين جدد: النسوية، مناهضي العنصرية، الحركات الايكولوجية...) وتظهر وكأنها غير قادرة على فهم تطلعات هذه الحركات الجديدة. فهي تسعى إلى إظهار أنه لا توجد علاقة منطقية بين الاستراتيجية الاشتراكية وبين مواقف الفاعلين السياسيين والحركات الاجتماعية في الصراع ضد اليمين النيوليبرالي. وبالتالي، فإن مفهوم التقاطعات الموضوعية بين كل هؤلاء الفاعلين لا تستجيب للشروط النظرية للاشتراكية الماركسية الكلاسيكية.

بالمقابل، فإن التوليفة بين مصالح الطبقات والفاعلين والمجموعات المتضررة من الهيمنة النيوليبرالية على الدولة والمجتمع، تشكل الاستراتيجية السياسية التي تقوم عليها الشعبوية اليسارية.

إن ظهور لحظة "ما بعد السياسة"، أين يتم محو الاختلافات الجوهرية بين اليمين واليسار، يخلق الظرف الموضوعي الملائم لـ "وضع شعبوي"، يمكن أن يميل أيضا نحو اليمين المتطرف. ولذلك يسعى اليسار الشعبوي لأن يغتنم الفرصة التي يتيحها مثل هذا الوضع للدفع باتجاه تجذير الديمقراطية. في كتابه "العقل الشعبوي"، يؤكد الفيلسوف الأرجنتيني، إرنستو لاكلاو، أن الانتقادات الموجهة إلى

الشعبوية (وهي غامضة وتقوم على الخطابة) لا ينبغي فهمها بطريقة تحقيرية، بل على العكس من ذلك، يجب تقديرها، لأن الطابع "الفارغ" (من بين الانتقادات) للشعارات التي تقوم عليها ليس نتيجة لتخلف أيديولوجي للحركة التي تصوغها، بل يعبر ببساطة عن حقيقة مفادها أن أي توحيد شعبوي يحدث ضمن مجتمع سوسيولوجيا غير متجانس بشكل جذري. (Laclau , 2008)

يدافع اليسار عن السيادة الشعبية، لكن من أجل تعزيز المثل العليا للمساواة والعدالة الاجتماعية، لذلك فمن المفترض أن تأخذ استراتيجية اليسار على محمل الجد الطلب على الديمقراطية الحقيقية لسلسلة كاملة من الفئات الاجتماعية والشعبية، الذين يشعرون بأن لا صوت لهم. وللقيام بذلك، يجب على اليسار أن يتزود بمفرداتٍ تسمح بصياغة مطالب استعادة السيادة، لكن في إطار خطاب مغاير للشعبوية اليمينية، ذات الطابع القومي/الأهلاني - العرقي.

في مواجهة التقليد اليساري بأكمله الذي يعود تاريخه إلى روسو، تدعو موف في كتاب "بناء شعب" بوضوح شديد لاعتماد الديمقراطية التمثيلية ضد الديمقراطية المباشرة (بالمعنى الشعبوي اليميني). وتؤكد كذلك على أن الإرادات الجماعية يتم بناؤها بالكامل من خلال الخطاب، وأن هذا البناء الخطابي لا يمكن أن يتم إلا من خلال النموذج التمثيلي. وبالنسبة إلى لاكلو فإن "الممثل ليس فاعلا سلبيا، فهو يضيف شيئا إلى الطلبات التي يمثلها".**52**

ففي نهاية المطاف، دائما ما تكون المؤثرات والعواطف هي التي تحكم تشكيل الإرادات الجماعية القادرة بدورها على تشكيل ماهية الشعب. ومن الواضح أن هذه طريقة لجعل الصراع الاجتماعي والسياسي حقيقة أنثروبولوجية متجذرة في الواقع الثقافي للمجتمع وغير قابلة للاختزال، وهو ما يطرح استجابة ومقبولية جماهيرية في هذا الاتجاه.

تعارض الاستراتيجية الخطابيّة، من وجهة نظر موف، بشكل صريح أي نهج يعتمد على العقلانية الخالصة والتوافقية المثالية في السياسة (النظرية الاجتماعية التواصلية لهبرماس مثلا) بين "من هم تحت" و"من هم فوق". ووفقا للفيلسوفة البلجيكية، لا توجد ولن تكون هناك أبدا مصلحة عامة توافقية، ولا توجد ولن تكون هناك أبدا مطالب يحتمل أن تحظى بموافقة الجميع. ومن وجهة النظر هذه، تنتقد الباحثة البلجيكية في كتابها "بناء الشعب" Construire un peuple حركة "احتلوا وال ستريت" لاستخدامها شعار "نحن الـ99%" لأنها ترى أن هذه الفكرة لا تعترف بالانقسامات التي تجري بالضرورة في المجتمع. هذا الشعار لا يحمل قيمة إحصائية بقدر ما يناشد أغلبية غير متجانسة للغاية لتوحيدها في مقابل 1٪ من فاحشي الثراء.

إشكاليات الراهن

تعود الإشكاليات المرتبطة بالشعبوية اليسارية إلى غموض الفكرة وقابليتها للتطبيق في الواقع. تتكون القراءة الأولى للشعبوية اليسارية من متابعة أعمال شانتال موف وإرنستو لاكلاو لتعريف الشعبوية اليسارية على أنها عودة لأسلوب نضالي يفترض حدوث قطيعة سياسية ووضع حدود للصراع السياسي الايديولجي. ومن هذا المنظور، ينتقد اليسار الشعبوي المنظومة النيوليبرالية لاستخدامها لدلالات سياسية فارغة يمكن إعادة استثمارها بطرح بدائل ديمقراطية تقدمية. وهذا ينطبق على استراتيجية خطابية تفترض التعارض بين الشعب المتعدد والنخب المالية والتكنوقراطية. وهذا يتماشى أيضا مع قراءة أخرى تقدم بقية الطبقة السياسية كمؤيدين للنظام النيوليبرالي واليسار الراديكالي باعتباره المعارضة الوحيدة والصادقة له.

بالنسبة لموف، لا ينبغي تصنيف الاستراتيجية الشعبوية اليسارية على أنها "يسار متطرف"، أو "فوضوي"، أو "راديكالي". لا يتعلق

الأمر بتفكيك أسس الديمقراطية، بل يتعلق باستعادة الديمقراطية من أجل الانفصال عن النيوليبرالية. لا ينبغي للحظة الشعبوية اليسارية أن تتعلق بتطبيق القيم الاشتراكية الدغمائية، بل بالمطالبة بالقيم الديمقراطية الأساسية. وبهذه الاستراتيجية تصوغ موف إجابة على عصر "ما بعد السياسة" الذي نعيش فيه، وهو عصر تعتبره مصدرا إشكاليا للديمقراطية.

في هذا الخضم، تنتظر الأحزاب السياسية اليسارية تحديات خلق زخم ينخرط فيه الناس مقابل العولمة النيوليبرالية والهيمنة متعددة الطبائع مثل التمييز ضد الأشخاص الملونين والنساء، أو الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، أو التبعية المستمرة لدول العالم الثالث، أو الفئات الأخرى التي تواجه التمييز. ومن الواضح أن مفهوم "الناس" كما تفسره موف، يتميز بتصور جديد. تريد موف تجنب التفسير المتجانس للسياسة بسبب عدم توافقه مع التعددية والاختلاف داخل المنظومة الديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه موف العديد من الانتقادات الموجهة إلى الاستراتيجية الشعبويّة اليسارية. أحد هذه الانتقادات له علاقة بالقيادة. تلاحظ موف أن القيادة القوية كثيرا ما تتساوى مع الاستبداد. ووفقا لها، لا يجب أن يكون هذا الافتراض صحيحا دائما. يمكن أن تكون القيادة المقنعة مفيدة جدا لبلورة القيم والتأثيرات المشتركة التي يمكن أن تعزز الروابط في المجموعة السياسية، "الأفضل بين المتساوين".

هنالك كذلك مسألة مهمة على ارتباط بماهية المعارضة داخل أو خارج "المنظومة النيوليبرالية" تتعلّق أساسا بنمذجة المعارضة السياسية وتشكيلها في قالب مغلق مبني على "الخطأ" و"الصواب" مما يجعل البعض من المعارضة أكثر أهمية أو أكثر شرعية من غيرها. هذا الاتّجاه يقع في الغالب إدراجه بناء على تقديرات أو مقدمات أيديولوجية كبرى لا تحتمل التحليلات الاجتماعية

والاقتصادية والانقسامات الموضوعية داخل مجتمعات متغيّرة لها متطلبات جديدة تفترض تحليلات مبتكرة داخل السياق الراهن الذي تتفاعل داخله الطبقات الاجتماعية وتتعارض فيه مصالحها. فعلى الرغم من تحاليل موف حول اليسار الشعبوي، وتقديمه كطريق ثالث لليبرالية والماركسيّة، فإنه لا يوجد ما يثبت قطعا أنه البديل الموضوعي والنهائي للمنظومة الراهنة أو أنه يمتلك مشروعية لا تمتلكها الشعبوية اليمينية أو الأحزاب الاشتراكية المتوافقة مع النخب المالية والتكنوقراطية.

في هذا الإطار، يطرح منظرو اليسار الشعبوي اليوم بعض المبررات حول استراتيجيتهم السياسية وأحقيتهم في السلطة كبديل "شعبي" أصيل عن النيوليبرالية واليسار التقليدي. فهم يعتبرون أولا أن الشعبويّة تملأ الفراغ الذي تركه اليسار التقليدي عندما تقارب مع اليمين لإنتاج شكل من أشكال السياسة وصف بـ"ما بعد الديمقراطية". وعندما تبني الديمقراطيون الاجتماعيون والاشتراكيون في مختلف أنحاء الغرب وسطية الطريق الثالث ـ أو "التاتشرية بوجه إنساني" ـ لم يعد أمام المواطنين فرصة حقيقية للاختيار. وقد لاحظت موف أن الفارق بين الأحزاب السياسية الرئيسية لم يكن أعظم من الفارق بين البيبسي والكوكاكولا. حتى الشعبوية اليمينية لجون ماري لوبان في فرنسا ويورغ هايدر في النمسا كانت "صرخة أطلقها الشعب" ضد الافتقار إلى الاختيارات واحتجاجا على الاشتراكيين الذين تحولوا اليوم إلى نيوليبراليين.

عمل اليساريون الشعبويون "خلال أزمة اليورو، على تطوير "استراتيجية الحدود السياسية" وتتمثل في اختزال طريق التصارع من خلال الانقسامات الإيديولوجية التقليدية، على افتراض أن المواطنين منفتحون على إلقاء اللوم على النخب المالية والتكنوقراطية

على محنتهم. وكانت الفكرة تتلخص في اجتذاب ليس اليساريين فحسب، بل وأيضا أنصار الأحزاب الشعبوية اليمينية، من خلال انتهاج موقف يساري منفتح على باقي المكونات الاجتماعية في الممارسة العملية، وإن لم يكن كذلك بالاسم أو بالعقيدة. بناء عليه، كان الأمل أن يتوقف الناخبون عن إلقاء اللوم عن مشاكلهم على المهاجرين، وبدل ذلك توجيه أصابع الاتهام إلى الرأسمالية المالية على أنها العراب الحقيقي للهيمنة". **53**

في المقابل، ينبغي لنا أن نفهم أن الحركات المعاصرة من الشعبوية اليسارية هي محاولات جديّة لإعادة بناء الديمقراطية الاجتماعية. وتُدار هذه الجهود ضمن حدود التعددية الديمقراطية (وإن كانت بعض هذه المحاولات تثير القلق في مستويات معينة من الحكم الديمقراطي: فقد تخطى حزب سيريزا الحدود بمحاولة تقويض استقلال المحاكم والتدخل في وسائل الإعلام. وحيثما نجحت هذه المحاولات واحترمت قواعد اللعبة الديمقراطية، فإنها ستتمكن من خلق اختيارات جديدة للمواطنين، وتستعيد بالتالي مبدأ التمثيل السياسي الحقيقي وليس الشكلي المزيف.

في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2017، تخلى جان لوك ميلينشون زعيم حزب فرنسا الأبية عن خطاب الأممية المعتاد الذي يدور حول الهيمنة الطبقية بالمعنى الماركسي، وتبنى لغة "الشعب" المتعدّد. وفي مسيراته الانتخابية، اختفت الرايات الحمر وظهر العلم الفرنسي، وحل النشيد الوطني الفرنسي محل نشيد الأممية الاشتراكية. ولكن في حين كان أداء ميلينشون طيبا في استطلاعات الرأي وكاد يصل إلى الجولة الثانية، إلا أن حزب فرنسا الأبية لم يستقطب سوى 3% فقط من ناخبي الجبهة الوطنية.

الواقع أن ميلونشون ليس اليساري الأوروبي الوحيد الذي خلص إلى أن "الاستراتيجية الشعبوية" تتطلب الانفتاح على النزعة الوطنية

الشاملة، فقد شكلت السياسية الألمانية، سارا فاكنكنيخت **Sahra Wagenknecht** حزب اليسار الشعبوي في ألمانيا الهدف منه توحيد أتباع مختلف أحزاب اليسار، وفي الوقت ذاته اجتذاب الناخبين من حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، من خلال منافسته في شعاره المعارض للحدود المفتوحة. هذه الاستراتيجية تعزز موقف الشعبويين اليمينيين وذلك لقبولها بفرضيتهم حول سياسات الهجرة. ويبدو أن هذه الديناميكيات حصلت كذلك في إيطاليا، حين قاد اليمين المتطرف، وليس شريكته الكبرى في الائتلاف حركة الخمس نجوم، أجندة الحكومة.**54**

وفي الوقت الذي ترفض فيه الاستراتيجية الخطابية للشعبوية اليسارية اتباع موقف سلبي أو متشدد من المهاجرين والأقليات وأنصار البيئة، حيث يُنظر لبرنامج اليسار الشعبوي على أنه تحرري في القضايا الاجتماعية وغير الاقتصادية، نجد أن حركة خمسة نجوم الإيطالية مثلا تتخذا مواقف راديكالية تدفع نحو المعالجة الأمنية وتقييد الهجرة، أو كذلك ما يفعله دانيال أورتيغا بالمعارضة في نيكارغوا في انحراف خطير عن مبدأ التعددية الديمقراطية.

أن الأيديولوجيا الشعبوية -إن صحت العبارة- ليست ثابته في منطلقاتها البرامجية وتنزع هذه الأيديولوجيا نحو التكتيك أحيانا كما هو الحال مع حركة خمسة نجوم الإيطالية التي كانت لديها مواقف معتدلة من المهاجرين قبل أن تصل للحكم ويتغير موقفها ليصبح أكثر تشددا، دون أن تتراجع عن مقاربتها السياسية الديمقراطية.

من جانب آخر، حافظ حزب "فرنسا الأبية" على مواقف ثابته من قضية المهاجرين والعدالة الاجتماعية حتى بعد وصوله للسلطة التشريعية. للتذكير فإن زعيم الحزب، جون لوك ملونشون، شخصية كريزماتية مؤثرة. وعلى خلاف قيادات حركة خمسة نجوم، فإن ميلونشون مخضرم في السياسة ولديه تجارب سابقة في أحزاب

يسارية فرنسية وفهم استراتيجي لمعنى الثبات الأيديولوجي في المسائل المصيرية المحددة للسياسات الحزبية العامة. ومن ثمة، فإن جزء من الأحزاب الشعبوية اليسارية لديها كذلك تناقضات داخلية تبرز خصوصا عند ممارسة للسلطة.

إنه لمن المبكر الحكم على التجربة اليسارية الشعبوية قبل أن يكتمل التأسيس وتمر بفترة حكم وتداول على السلطة كافية لإنتاج سردية خطابية وبنية تحتية فكرية مرجعية تؤسس ربما لمفهوم جديد لليسار بمرجعيات وأفكار جديدة.

المهم أن نفهم جيّدا أن تقييم أي تجربة سياسية جديدة يطلب زمنية Temporalité معينة وجيل سياسي ملائم، واستعدادات "من هم تحت" بحسب سلم السلطة الفوكوي للتشارك معهم في منظومتهم اللغوية والاتصالية وأدوات المقاومة الخاصة بهم معها. وهذا مرتهن موضوعيا بتغلغل الحركة السياسية في عمق مطالب الحركات والفئات والطبقات الاجتماعية المغيبة عن السلطة والسياسة كحقل للممارسة الديمقراطية الجذرية، وتحمل - حسب المرجعية اليسارية الشعبوية - برنامج غير فئوي وغير طبقي عبر استراتيجية متعددة الاتجاهات والارادات لكنّها متحّدة تحت مظلة ما يصفه الشعبيون بالـ"الشعب الموحّد".

الفصل الرابع: الحالة التونسية.. السياق والاتجاهات

عرفت تونس خلال عشرية الانتقال الديمقراطي ما بين 2011-2021 ولادة حركات شعبوية يمينية محافظة في أغلبها، وإن كانت تحمل بعض الشعارات اليسارية الاجتماعية تتعلق بالتوزيع العادل للثروة وتأميم الثروات الطاقية الوطنية. وتشترك هذه الحركات والأحزاب الشعبوية في إشكاليّة الحديث باسم "الشعب" (رغم أنه مصطلح فيه تعويم مفاهيمي وغير دقيق سوسيولوجيا)، وتحمل شعارات من فوّضه الشعب لرفعها من قبيل "الشعب يريد حل البرلمان" و"الشعب يريد البناء والتشييد". وتقدم وعودا انتخابية غير عقلانية لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع. وتعتبر "العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية" التي أسسها محمد الهاشمي الحامدي، صحاب قناة المستقلة والقيادي سابق في حركة النهضة، سنة 2011، مباشرة عقب "ثورة" 17ديسمبر- 14جانفي، من أولى الحركات الشعبوية التي تحمل بعض الخصائص الرئيسية المكونة للظاهرة الشعبوية، فقد دعا مؤسسها "الشعب التونسي للانحياز للعريضة الشعبية" نافيا بذلك الديناميكيات الاجتماعيّة المتصارعه.**55**

ودون الأخذ بعين الاعتبار تعدد الاتجاهات السياسية والأيديولوجية المكونة للمنظومة الاجتماعية والسياسية في تونس. بالإضافة إلى أن برنامجه السياسي يهدف إلى "تأميم الثروات الطبيعية" دون شرح مشروع التأميم وبأية خطط أو برامج تنفيذية سيعتمدها. بل إنه يجزم أنه يطرح حلولا لمعالجة ظاهرة البطالة غير مسبوقة كإعطاء 200

دينار منحة شهرية لنصف مليون عاطل عن العمل ومجانية الرعاية الصحية وضخ 2 مليار دينار في ميزانية الدولة عند الوصول للحكم.

وقد استطاعت قائمات العريضة الشعبية، بفضل شعاراتها ومحتوى خطابها الشعبوي، تضليل بالرأي العام الانتخابي والتلاعب به لتحصد 26 مقعدا من جملة 217 مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 بنسبة 6.74% أمام أحزاب كبيرة وتاريخية مثل الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة النهضة وحزب العمال الشيوعي التونسي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

لقد برزت الشعارات والمطالب الشعبوية مع كل استحقاق انتخابي أو سياسي، حيث وُظف شعار التفويض الشعبي عند تطاحن المواقف الحزبية والسياسية حول قضايا مختلفة تتعلق بهوية "الشعب" التونسي وشكل النظام السياسي المناسب لحكم البلاد. كذلك ادعاء الحركات الشعبوية التمثيل الحصري للشعب في كل أنشطتها وبرامجها ومواقفها السياسية وليس بشكل مناسباتي مثلما تنزع لفعله بعض الأحزاب السياسية كحركة النهضة والاتحاد الوطني الحر والجبهة الشعبية (لفيف من الأحزاب والتيارات والشخصيات اليسارية)، بدرجات متفاوتة خلال الاستحقاقات الانتخابية، أو معاداة النخب الحزبية والإعلامية والمثقفين والتواصل المباشر مع الشعب وطرحها المسائل القومية أو القطرية من زاوية الهوية الأصيلة (العربية الإسلامية) وما يقابله من عداء وفوبيا للهويات الثقافية الأخرى.

خلال شهر ماي سنة 2015، اندلعت حملات شعبويّة متزامنة تحت عناوين متعددة لكنها تتقاطع في الغايات والاستراتيجيات نذر منها "وينو البترول"، "ينو الملح"، "وينو الفسفاط". وبحسب خبراء، فإن هذه التيارات الشعبوية، وإن كانت تتخندق في مربّع الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية التي لاقت صدى إعلاميا

واجتماعيا على المستوى الوطني، إلا أنها في جوهرها مجرّد مناورات سياسية واستراتيجيا خطابية لصناعة رأي عام استعدادا للانتخابات الرئاسية والتشريعية 2019. وهو ما تمّ فعلا من خلال تأسيس "إتلاف الكرامة" عن طريق المحامي، سيف الدين مخلوف، ويتكون من مجموعة من الناشطين والأحزاب السياسية (حزب الإصلاح، المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب العدل والتنمية).

وعدى المظاهرات والتحركات الاحتجاجية انطلاقا من شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس وصولا إلى الولايات الجنوبية، مدينة تطاوين على وجه الدقة، فإن النشاط الإتصالي الذي رافق هذه الحركات والحملات كان غير مسبوق. فقد فرضت تحركاتها وأنشطتها المكثفة على وسائل الإعلام والصحافة متابعة وتغطيتها، وأثارت نقاشات كبيرة على المنابر والمنصات الإعلامية. وبحسب مختصين في الحركات الشعبويّة، فقد استطاعت، بشكل غير مفهوم، أن تطرح مشكلات مصطنعة في الزمن الصحيح وتتحول لاحقا لتيار ثمّ حزب سياسي في ماي 2021، وتحصل على 21 مقعدا من مجموع 217 مقعد في انتخابات مجلس النواب سنة 2019.

وفي صائفة 2016، عرف المشهد السياسي التونسي ولادة أول حزب شعبوي يميني، "الدستوري الحر" بزعامة عبير موسي (شخصية سياسية جدلية كانت تنتمي قبل "الثورة" للحزب الحاكم المنحل التجمع الدستوري الديمقراطي، ولم تتخلّ بعد "الثورة" عن قناعاتها السياسية بالدفاع عن المنظومة القديمة وانتقاد الاسلاميين. وقد تطوّرت الاستراتيجية السياسية لموسي وأصبحت تعتمد على خطاب شعبوي يقوم على عنصرين أساسيين: أولها التكتيتك المؤمراتي وتفسير ما حدث بعد الثورة بأنه دبّر عن طريق جهات استخباراتية وعسكرية أجنبية وخارج عن إرادة التونسيين. في هذا السياق، تصف "الثورة" التونسية أو الانتفاضة (بمعنى عدم تحقيق أهدافها وحصول التغيير

الراديكالي المنتظر منها) تصفها بـ"ربيع الخراب" ولا تعترف لا بدستور 2014 ولا دستور 2022 ولا مسار العدالة الانتقالية.

وتسعى في المقابل إلى التلاعب بالحقائق الجديدة التي فرضتها الثورة من أجل "ترذيل" السياسة القائمة على المبادئ الديمقراطية والدستور، وتوظيف فصول من هذا الأخير كالفصل 31 المتعلّق بحرية الفكر والرأي والتعبير والاعلام والنشر لمديح Eloge المنظومة السياسية القديمة التي "أسقطتها" الثورة. واستعادة سردية "الخير" و"الأمان" و"السيادة" التي كان "الشعب" يتمتع بها في ظلها مقابل سقوط هيبة الدولة وانتشار الفوضى والإرهاب والفقر في ظل منظومة الثورة الجديدة، دون الأخذ بعين الاعتبار التناقضات والعثرات التي تنتجها ديناميكيات الثورات في سنواتها الأولى. وهذا يقودنا للعنصر الثاني المهم في الاستراتيجيا الخطابية الشعبوية لعبير موسي وحزبها الدستوري الحر، وهو معاداة النخب السياسية التي جاءت بها الثورة التونسية من علمانيين وإسلاميين ويساريين وقوميين بمختلف تفرعاتهم، وبالتالي تستعيد بطريقة أو بأخرى سردية صراع الوجود بين المنظومة القديمة وبين اليساريين والإسلاميين خلال حقبة الثمانينيات والتسعينات كمحفّز رئيسي للاستراتيجية الشعبوية.

هذا دون القفز على حقيقة ثالثة مهمة في الاستراتيجيا الخطابية للدستوري الحر وزعيمته موسى وهي معاداة الوسائط سواء كانت منظمات مجتمع مدني أو وسائط إعلامية، ما يعني مخاطبة "الشعب" الذي تعتقد أنها تمثله والجمهور الذي يتابعها على منصات التواصل الاجتماعي (فايسبوك تحديدا) عبر آلية البث المباشر Live، لأنها تعتقد أن المنظومة الإعلامية ما بعد الثورة جزء من المنظومة السياسية "الفاسدة" و"العميلة" وفي خدمة الطبقة السياسية الجديدة

على حساب النخبة السياسية التي جاءت بالاستقلال وبنت الدولة الوطنية (حزب التجمع والبورقيبيين).

في25 جويلية 2019، برز حزب شعبوي جديد حصد 38 مقعدا في البرلمان في انتخابات أكتوبر 2019 التشريعية وجاء مؤسسه في المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية 2019، الحزب هو قلب تونس ومؤسسه نبيل القروي. لكن الحزب وصاحبه لم يعمّرا سياسيا بسبب "الانقلاب الدستوري" الذي قاده رئيس الدولة قيس سعيد في 25 جويلية 2021، وأصبح على إثره القروي ملاحقا بتهم متعدّدة تتعلق بقضايا التهرب الضريبي وقضيّة "اللوبيينغ" وتشتت قيادات الحزب فمنهم من دخل السجن على خلفية انتخابات 2019 (عياض اللومي) ومنهم من فضّل المنفى الاختياري (أسامه الخليفي) خوفا من الملاحقات القضائية.

الاستراتيجيا التي قام عليها حزب قلب تونس بسيطة ومباشرة ولكنها تخفي تلاعبا عميقا باتجاهات الرأي العام وجمهور الناخبين. فقد اعتمد نبيل القروي على العمل الخيري من خلال جمعية "خليل تونس" التي جابت عمق البلاد والمناطق المهمّشة في الوسط والشمال الغربي، عبر جمع التبرعات لمساعدة المحتاجين وضعاف الحال في المناطق المهمشة الداخلية والأرياف، ولكن ذلك لم يكن انطلاقا من فلسفة أخلاقية كانطية تقوم على إنجاز الفعل الخيّر لذاته أو الخير المطلق، وإنما كانت لغايات سياسية انتخابية كما تبين لاحقا عندما مهّدت الجمعية لولادة الحزب في صائفة 2019 ، ومشاركة القروي في الانتخابات الرئاسية التي تم تنظيمها في نفس السنة- "قرّرت أن أكون صريحا وصادقا وشفافا مع التونسيين من خلال إعلان نيتي رسميا تقديم نفسي مرشحا للانتخابات الرئاسية لسنة 2019". **56**

كما يقدم نفسه على أنه من خارج المنظومة السياسية التي حكمت بعد 2011 في حين أنه كان عضوا في حزب نداء تونس الذي حكم في

سنة 2014 ولكنه انسحب منه لاحقا بسبب خلافات داخلية أدت لانقسام الحزب وتشظّيه. ونجح القروي من خلال خطاب شعبوي عاطفي أن يؤثّر في سلوك فئة معيّنة من الناخبين من الطبقات المهمشة في المناطق الداخليّة والنائية والمقصيّة من دائرة القرار السياسي، ويحصد المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 وهو الذي يفتقد لإرث سياسي يتناسب مع حجم الاستحقاق الانتخابي، ولم يشغل سابقا مناصب قيادية في الدولة لا في حقبة المنظومة القديمة ولا في عهد "الثورة". وقد خدمت قناة "نسمة" ظهوره الاتصالي بشكل احترافي عبر ترتيب أجندة القناة التحريرية وتأطير الأحداث التي يكون هو عنصرا فيها أو لها علاقة بنشاطاته بشكل غير مباشر، وأخرجته في صورة بطولية على غرار الأسطورة الروبنهودية، (يأخذ من الأغنياء ليساعد الفقراء).

وقد نجحت "نسمة" في إبراز "عيوب" المنظومة الحاكمة والتشهير بها، فضلا عن كسب تعاطف فئة شعبية من جمهور المسلسلات التركية المدبلجة، التي تحولت الى مادة ثقافية وترفيهية لقطاع واسع من العائلات التونسية، برز ذلك من خلال حجم المساندة الكبير للقناة عندما قامت الأجهزة الأمنية بتنفيذ قرار أصدرته الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والقاضي بإغلاق القناة بسبب عدم احترمها لكرّاس الشروط وبثّها دون ترخيص قانوني.

1- ضدّ السيستام

في شهر أكتوبر من سنة 2019، خلال الانتخابات الرئاسية الثانية التي عقبت الثورة، حصلت مفاجأة انتخابية غير متوقعة، فقد حصل المترشح المستقل قيس سعيّد، على غالبيّة نتائج التصويت في الدور الأوّل 18.40 % وحلّ المرشح نبيل القروي، رئيس حزب قلب تونس (تأسّس في 2019 بمناسبة الاستحقاق الرئاسي)، في المرتبة بنسبة

تصويت بلغت 15.58% ، ليتقدّما بذلك على مترشحين مسنودين جيّدا من قبل أحزاب سياسية مهمّة في المشهد السياسي التونسي في تلك المرحلة. من بين هؤلاء من هو مخضرم وله تاريخ سياسي طويل مثل عبد الفتاح مورو المترشّح عن حركة النهضة وحمّه الهمامي الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبيّة ومحمد عبو الأمين العام للتيار الديمقراطي، أو يتمتّع بدعم كبير من "الدولة العميقة" واللوبيات المالية المتحالفة مع النخب السياسية نذكر من بينهم يوسف الشاهد رئيس حزب "تحيا تونس" ووزير الدفاع السابق، عبد الكريم الزبيدي.

المفاجأة الانتخابية التي حصلت في الدور الأول تحوّلت بحسب وصف مراقبين ساعتها بزلزال انتخابي رجّ المشهد السياسي برمته عندما فاز المترشّح قيس سعيّد بنسبة تصويت تجاوزت 72 % مقابل 27 % لمنافسه نبيل القروي. هذا الحدث وإن كان مفاجئا في وقتها إلا أن محلّلين اعتبروها نتيجة منطقية لعقد من التحوّل الديمقراطي المتعثّر، لم تتحقّق فيه أهداف الثورة المتمثّلة في المساواة أمام القانون، وتحسين ظروف عيش المواطنين، وتشريكهم في السياسات والقرارات التي تتخذها السلطة السياسية، وتشغيل جحافل العاطلين عن العمل. بالمختصر، كان التصويت في الانتخابات الرئاسية 2019 أغلبه عقابيا لنخبة سياسية اتُّهِمت بالفساد المالي والإداري والسياسي، وغلّبت مصالح طبقتها وأحزابها واللّوبيّات المالية التي تحالفت معها، على حساب الفئات الشعبية التي أوصلتها للسلطة.

في المقابل، كان المترشّح قيس سعيّد خالي الوفاض من أي تجربة سياسية ثقيلة، ولم يسبق له أن تقلّد مناصب سياسية أو إدارية قيادية، ولا تاريخ سياسي له يعتدّ به سواء في خانة الإنجازات أو الفشل والانتكاسات. بل قام بحملة انتخابية بميزانية متدنّية ورفض قبول المال العام الذي توفّره الدولة للمترشحين للانتخابات الرئّاسية.

وخاض حملة انتخابيّة غير تقليدية انتقل خلالها من شمال البلاد إلى جنوبها ليشرح مشروعه السياسي التأسيسي القائم على الديمقراطية المباشرة. حيث قرّر الاتصال المباشر بالمواطنين، أو عبر الوسائط ومواقع الاتصال الاجتماعية، وهي المهمة التي تكفّل بها أنصاره. ليجد نفسه في نهاية الأمر رئيسا للجمهورية بمشروع سياسي وخطابي غير تقليدي، يصنّف في الإطار الشعبوي، أفصح في أكثر من مناسبة أنه ليس برنامجه وإنما برنامج الشعب وهو المنفّذ لإرادته.

المشاعر السياسية

يقوم المشروع السياسي الشعبوي للرئيس قيس سعيد على ركيزتين أساسيتين: الديمقراطية المباشرة التي اصطلح على تسميتها بالبناء القاعدي في تونس والحقد على النخب السياسية التي حكمت بعد ثورة 17 ديسمبر- 14 جانفي. والبناء القاعدي أو "التأسيس الجديد" هو امتداد للفكر المجالسي الذي تأسسّ في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر في داخل المصانع الروسية، في شكل مجالس عمّالية تناقش شؤون الطبقة العاملة وحقوقها النقابية والاجتماعية، وتطوّرت لاحقا لتصبح فضاء لمناقشة مهام واستراتيجيات الثورة على القيصر والنظام الاقطاعي وتقديم تصورّات للنظام سياسي جديد تكون فيه المجالس العمّالية أساس الحكم وصاحبة القرار بتأطير من حزب الطبقة العاملة الذي يشكّل الأداة التي تنفّذ مطالب العمّال الممثلين في هذه المجالس، بدأ بتسيير المصانع وصولا للتخطيط للمشاريع الكبرى.

أمّا بالنسبة للحقد على النخب يمكن تلخيصه بكتلة المشاعر الغاضبة والحانقة التي تكنّها المجموعات الشعبويّة للنخب السياسية التي تداولت على الحكم منذ سنة 2011 بمختلف تشكيلتها من اليمين إلى اليسار وفشلت حسب وجهة نظرها في تحقيق أهداف الثورة، بل

وأنتجت سياساتها في الحكم أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة. وتورطت مع "الدولة العميقة" في إعادة انتاج النظام القديم، وهو ما جعلها تصنّف في خانة "الفاسدين" و"العابثين"، وفي هذا السياق ظهر قيس سعيد كبديل لهذه "المنظومة الفاسدة"**57**.

كان سعيّد منسجما بشكل غير اعتيادي مع قناعته وبرنامجه الانتخابي عند وصوله للحكم بغض النظر عن مدى انسجامه مع مبادئ وشروط الحكم الديمقراطي التمثيلي، وزاوية فهمه لمنظومة الديمقراطية المباشرة والمجالسية. هذه المنطلقات تعتبر أساسية لمحاولة فهم الأفكار السياسية الشعبوية التي يحملها سعيد وتشكّل خلفيّة أساسية للاستراتيجية الخطابية التي استطاع بفضلها الوصول للسلطة.

ولئن كانت مسألة التأسيس لنظام سياسي جديد تقوم على بناء ديمقراطي قاعدي مجالسي واضح المعالم يُتَّخذ فيه القرار من القاعدة إلى القمة وصياغة دستور جديد للبلاد (وهو ما حصل في 25 جويلية 2022) وانتخابات المجالس الجهوية والمحلية والإقليمية تتوج بتأسيس مجلس للجهات والأقاليم (وهو ما حصل في 28 و29 مارس 2024)، تكون له مهام تنموية على مستويات عديدة تتعلق بالبنية التحتية والتشغيل ودعم إنجاز المشاريع الاقتصادية الاجتماعية مثل برنامج الشركات الأهلية. إلا أن قضية العداء للنخب، والتي ستتشكل لاحقا عنصرا أساسيا في استراتيجيته الشعبوية، لها دوافع ذاتية مهنية بقدر مالها من مرتكزات موضوعية.

ففي حوار صحافي أجرته معه جريدة الشارع المغاربي بتاريخ 16 سبتمبر 2019 ، شهر واحد قبل الانتخابات الرئاسية، تحدث عن بحث جامعي في إطار أطروحة دكتوراه "تم السطو عليه من قبل البعض" من خبراء القانون ممن لهم نفس الاختصاص الذي يبحث فيه (القانون الدستوري). وعلى الرغم من أن الحادثة تعود لزمن بعيد 1986 إلا أنها على ما يبدو حفرت أخدودا عميقا في لاوعي قيس سعيد لم ينسه

وهو يلاحظ تهافت النخب السياسية والحزبية ويعتبرها مساهمة بشكل رئيسي في "سرقة" ثورة "الشعب" و"السطو على مقدراته" من أجل تحقيق مصالحها ومآربها بدل الانخراط في تحقيق أهداف الثورة.

هذا وساهم فشل النخب السياسية في عشرية الثورة في تحقيق مطالب التونسيين بالتشغيل وتنمية المناطق الداخلية التي انطلقت منها شرارة الأحداث وتحقيق المساواة الجهوية، بالإضافة للمناخ السياسي الدولي الذي يشهد تراجعا في قدرة الأحزاب التقليدية من اليمين الليبرالي واليسار الديمقراطي على الحصول على ثقة الناخبين والتعبير عن إرادات شعوبها في العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة والدخل. ساهمت كل هذه العوامل في رفع منسوب المشاعر السياسية المعادية للنخب الذين يصفهم قيس سعيد بـ"رموز المنظومة الفاسدة الذين يحلمون بالعودة إلى الوراء" **58** (ما قبل 25 جويلية 2021 تاريخ "الانقلاب الدستوري" الذي حل من خلاله الحكومة والمجالس الدستورية والبرلمان وعين بدلهم هيئات منصبة).

يقول كذلك في حديثه الصحافي لجريدة الشارع المغاربي:" انتهى عهد الأحزاب. الشعب صار يتنظم بطريقة جديدة. انظروا ماذا يحدث في فرنسا بالسترات الصفراء وفي الجزائر والسودان .. الأحزاب مآلها الاندثار، مرحلة وانتهت في التاريخ".

وفي 25 يوليو 2013، بعد اغتيال الزعيم القومي محمد البراهمي، ذهب سعيد إلى المستشفى حيث تم نقل رفات النائب. وفي رده على الصحفيين الذين طلبوا منه التعليق، قال: "فليرحلوا جميعا، المعارضة والأغلبية على حد سواء!".

ما يمكن استخلاصه من هذا الإقرار أن الموقف من النخب والأحزاب هو ثنائي الأبعاد فيه بعد واقعي مقترن بفشل النخب خلال عشرة سنوات من الانتقال الديمقراطي في تحقيق مطالب التونسيين. بعد آخر ذاتي مرتبط بالخلفية الفكرية والسياسية لسعيّد الذي يقول في هذا

السياق: "جاءت (الأحزاب) في وقت معين من تاريخ البشرية ... بلغت أوجها في القرن الـ19 ثم في القرن 20، ثم صارت بعد الثورة، التي وصلت على مستوى وسائل التواصل والتكنولوجيات الحديثة أحزابا على هامش الدنيا في حالة احتضار ربما يطول الاحتضار لكن بالتأكيد بعد سنوات قليلة سينتهي دورها".

ولعلّه سرّع في عجلة تهميش الأحزاب وتعطيل أدوارها في المشاركة السياسية في الشأن العام عند اتخاذ القرارات السياسية الكبرى والمصيرية، من ذلك رفضه للمبادرات التي قدمتها الأحزاب الديمقراطية والشخصيات المستقلة والاتحاد العام التونسي للشغل لتنظيم حوار وطني لإيجاد حل للمشاكل الاقتصادية والدستورية والاجتماعية قبل وبعد الانقلاب الدستوري في 25 جويلية 2021. بالإضافة إلى تنقيح قانون الانتخابات التشريعية (2022) ليمنع القائمات الحزبية من الترشح لعضوية البرلمان مما يعني إقصاء الأحزاب من المشاركة المباشرة في الانتخابات، وتعديل ثان لقانون الانتخابات بمناسبة رئاسية 2024 أدّى لإقصاء منافسي الرئيس قيس سعيّد المترشحين عن الأحزاب السياسية من الانتخابات، وهي سابقة لا يوجد لها نظير في الأنظمة الديمقراطية العريقة.

وفي معارضة للخيارات المؤسسية التي اختارتها النخب المهيمنة، يعتقد سعيّد أن الثورة تعرضت للخيانة من قبل الأحزاب السياسية المتعطشة للسلطة والامتيازات. يحظى هذا الخطاب المانوي بشعبية كبيرة، خاصة بين الشباب والفئات الاجتماعية المهمّشة التي لم تستفد من التحول الديمقراطي والذين سيغذون، لمدة عشر سنوات، حركة "شعبية" حول سعيد ويوصلونه إلى السلطة.**59**

1- الديمقراطية المباشرة أو التنظيم القاعدي: "الحكم بدون مؤسسة حكم ولا وسائط"

ما سبق يقودنا لمستوى آخر من التحليل لموقف قيس سعيد من الديمقراطية التمثيليّة والأحزاب والوسائط المجتمعية والمدنيّة والميديائيّة التي تنظم علاقات التواصل بين السلطة و"الشعب". يأتي هذا الموقف الشعبوي لسيّد انطلاقا من براديغم الديمقراطية المباشرة التي بنى عليها تصوّره للنظام السياسي في تونس. فهو لا يرى حاجة لوسائط لأن "الشعب" قادر، عبر التنظّم الذاتي من خلال المجالس واللجان القاعديّة (المحلية والجهوية) أن يتواصل مباشرة مع زعيمه ويقدّم له خلاصة مداولاته وقرارته في مناخ من اللامركزيّة غير المحدودة، دون الحاجة للأجسام الوسيطة من أحزاب وميديا، أو هكذا تصوّر قيام مسار عمليّته السياسية "الثورية" الجديدة ضمن سرديّة "التأسيسي الجديد" قبل أن يطرح مشروعه القاعدي الممهور في دستور 2022 على الاستفتاء، ويضع فيه صلاحيات واختصاصات لرئيس الجمهورية تجعله يتحكّم في السلطة التنفيذية في قرطاج والقصبة دون منازع، وله سلطة القرار شبه المطلقة (الفصول 101 و102 و106...) ودون محاسبة تذكر حيث يتمتّع بالحصانة طيلة تولّيه الرئاسة، ولا يساءل عن الأعمال التي قام بها طيلة مدّة أداء مهمه حسب الفصل 110 من الدستور الجديد. وهو ما من شأنه أن يضعف باقي السلطات التشريعية والقضائية (تتحوّل لوظيفة). هذه المنظومة الرئاسوية الجديدة لا يكفي أنها تسقط النظام شبه البرلماني السابق بما يعنيه -نظريّا- من سلطة تشريعية قويّة قادرة على وضع حدّ للسلطة التنفيذية عند تجاوز السلطة وتحاسبها عندما تنحرف بها، ولكنها تنسف فكرة اللامركزية التي تقوم على التداول واقتراح القرارات والمشاريع الكبرى مجالسيّا انطلاقا من القاعدة الاجتماعية العريضة وصولا لقمة الهرم السياسي للحكم لاعتمادها وتنفيذها.

ترى الباحثة في العلوم السياسية، نادية أوربيناتي، في كتابها "أنا الشعب" أن الزعيم الشعبوي يقدّم نفسه على أنه تجسيدا لإرادة الشعب وهو المعبّر الشرعي والأصيل عنه ولا ينطق إلا بما ينطق به الشعب في مناخ طقوسي ميتافيزيقي شبيه باللاهوت السياسي. إن هذه السردّية السياسية الشعبويّة تفسّر بطريقة أو بأخرى التناقض القائم بين شعارات "الديمقراطية المباشرة" و"الامركزيّة" القرار السياسي التي رفعها سعّيد قبل وصوله للسلطة وبعد مسكه لمقاليد الحكم، وبين التطبيق الفوقي المغرق في المركزيّة لبرنامجه أو رؤيته السياسية.

هنالك احتمال آخر يفسّر هذا التناقض، إذ من الواقعي أن يكون سعيّد قد بالغ في تقدير النضج السياسي الذي يمكن أن تبلغه الهياكل القاعدية والقدرة على التعبئة والتنظّم المستقل والتداول في شؤونها وشؤون جهاتها ومناطقها الجغرافية والإدارية، خصوصا بعد انحراف لجان حماية الثورة، التي كان سعيّد والمجموعة التي تدعمه من داخل مجموعة "قوى تونس الحرة"، يتوسّمون أن يرتقي وعيها للتداول في المسائل السياسية والإدارية فإذا بها تتحّول إلى روابط تدين بالولاء للترويكا السياسية التي حكمت ما بين 2011 و2013 وخاصة لحركة النهضة قبل أن يتمّ حلّها لاحقا. ربّما لذلك اختار سعيّد أن يكون واقعيّا داخل هذا التناقض ويتجّه نحو الحلول محلّ إرادة الجماهير "الشعبيّة" والتقرير باسمها. ففي نهاية الأمر هو يعتبر إرادة الجماهير من إرادته وإرادته من إرادتهم. وهنا تحديدا يمكن لنا أن نفهم حقيقة شعار حملته الانتخابية في 2019 "الشعب يريد".

في الديمقراطية التمثيلية التقليدية، تلعب الأحزاب ووسائل الاعلام المستقلة دور الوسيط بين الحكومة من جهة وبين مختلف فئات ومكوّنات "الشعب" سواء من خلال التأطير السياسي أو بتبني مطالب الطبقات الاجتماعية في برامجها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. خلافا لذلك تقوم الديمقراطية المباشرة -بالمعنى الشعبوي الذي لا

يستثني الانتخابات كوسيلة للوصول للسلطة دون أن يكون لها تبعات تقريريّة (برلمان منزوع الصلاحيات ونواب مهدّدون بسحب الوكالة)- على التمثيل المباشر للمواطنين في مؤسسات الحكم التنفيذيّة، ونقل الحراك الاجتماعي والتداولي الذي يحصل بينهم في الفضاءات الاجتماعية والمجالسية لأعلى هرم في السلطة من أجل تدبّره ووضعه محلّ تنفيذ دون موارية ولا التفاف على مطالب الجماهير. هذا التواصل المباشر بين الطرفين يحقّق الغايات النهائية بالاندماج التواصلي النموذجي لإرادات من هم في أعلى هرم السلطة ومن هم في القاعدة.

هذا الدمج يدخل في صلب المضامين النظرية السياسية للاستراتيجيا الشعبوية التي لا ترى من جدوى في وجود وسائط من أي نوع بين الزعيم الشعبوي ومريديه، سواء أكانوا أحزاب أو نخب سياسية "فاسدة"... ولا دور لهم في إنجاز مهام الثورة التي انطلقت من مطالب اجتماعية واقتصادية بسبب التهميش والظلم والتمييز بين الطبقات الاجتماعية. بل وتعتبرهم تابعين إما للمنظومة البائدة الفاسدة التي حكمت ما قبل الثورة أو لما يصفونها بـ"العشرية السوداء" ما بعد الثورة. فالخطاب الشعبوي أو سرديّة الحملة التفسيرية تضع النخب والأحزاب خارج أجندة الشعب بما أن الانتخابات (الاستفتاء على الشرعية بالمفهوم الشعبوي) قضت بذلك ، وأن صلاحيتهم انتهت ويجب أن يقع تجديد في الطبقة السياسية، بعد أن يتم القضاء على النخب "الفاسدة" والأحزاب "الانتهازية" والاعلام "المتآمر" و"والمرتزق".

بالمقابل، يتيح استخدام المؤسسات والوسائط المجتمعيّة في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية، الوقت السياسي الضروري لتقديم المعلومات اللازمة وبلورة الأفكار والآراء العامة لبناء الأحكام السياسية العقلانية والتصويت الانتخابي المتوازن. كما تنتج المجالات العامة

المساحة العقلانية اللازمة لمراجعة القرارات وإعادة التفكير فيها، وتغييرها إن اقتضت الضرورة. على النقيض من الديمقراطية المباشرة التي تغتال الزمن (السياسي) بين الإرادة الشعبية والمنظومة الحاكمة وتعلي من شأن لحظة القرار، في المقابل تفصل الديمقراطية التمثيلية بينهما. وهي بذلك تفتح العملية السياسية أمام تشكيل الرأي والخطاب العامين وسريانهما. (أوربيناتي، دار الساقي، 2020).

إنّ الرؤية الشعبوية للديمقراطية -التي تعتبر الحريات الليبرالية والليبرالية عموما شكلية في الديمقراطية أو متغير يمكن فصلها عنها - تؤثر في جوهر بناء الأغلبية داخل الديمقراطية التمثيلية والتي تقوم على ثنائية الرأي والرأي الآخر. فغياب الوسائط الاجتماعية وحرية التعبير يؤثر حتما على تكوين الأغلبية ويحرم المعارضة من آليات تكوين الأغلبية والوصول للسلطة. كما أن وجود حكومة أغلبيّة في السلطة أو مؤسسة رئاسية لديها مقبولية اجتماعية أو حصدت أغلبيّة الأصوات في الانتخابات لا يعطيها المشروعية لتغيير القواعد الدستورية الجوهرية لأي نظام ديمقراطي من ذلك منع الأحزاب من المشاركة بقائمات في الانتخابات التشريعيّة وتغيير نظام سياسي برمّته من شبه برلماني إلى رئاسوي باستشارة وضع هندستها الرئيس بطريقة فوقية وتمّ توجيه أسئلتها بتوجيه لتتلاءم الإجابات مع الخطوط العريضة لمشروعه القاعدي.

وهو ما يجعلنا نستنتج أن الديمقراطية على النمط الشعبوي، حسب تصوّر قيس سعيّد، يمكن تصنيفها في خانة الحكم السلطوي المغلق لأنها لا تهضم قيم الديمقراطية التنويرية والتعددية السياسية والحريات العامة والفردية، ولا تعترف برأي عام متعدّد، ولا بتحول الأغلبية لأقلية والأقلية لأغلبية مثلما هو الحال في الحكم الديمقراطي القائم في جوهره على الحرية الفردية والجماعية. فتحول الأقلية لأغلبية في الديمقراطية التمثيلية يتطلب وجود وسائط وفضاء عام

وحرية حزبيّة، وهذا ما يتناقض مع جوهر الشعبوية السعيديّة التي تستهدف زوال الأحزاب ووسائل الاعلام المستقلة وحرية التعبير التي بدورها قادرة على تحويل الأقلية لأغلبية أو المطالبة بتغيير الحكومات. ولنا في اعتقال 40 من رموز المعارضة (رؤساء أحزاب وناشطين ووزراء ونوّاب سابقين، وحتى مستقلين) بناء على محاكمات سياسية تتعلّق بالخيانة والتآمر على أمن الدولة الخارجي على خلفية اجتماعهم بسفراء دول أجنبية دون تقديم دليل مادي على ذلك حتّى كتابة هذه السطور، وإيقافات ومحاكمات طالت 5 صحافيين على خلفيّة عملهم في مؤسساتهم الإعلامية أو بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، مؤشّر على ضيق الشعبويّة بوجود مؤسسات سياسية ومجتمعية ووسائطية بإمكانها كذلك منافستها في التعبير عن الإرادات الشعبوية المتعدّدة.

يمكننا كذلك إضافة مثال آخر عن الطابع السلطوي للمنظومة الشعبوية وهو المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. ساهم هذا المرسوم في الانغلاق المفروض على حرية التعبير والصحافة، وزاد في تدهور وضعية المؤسسات الإعلامية التي أصبحت تحت طائلة المحاسبة بعبارات قانونية فضفافة كتلك الموجود في الفصل 24 من المرسوم المتعلق "بالإشاعة والأخبار والزائفة". كما ساهم هذا المرسوم في صنع منظومة رقابة ذاتية لدى الصحافيين بالإضافة لرقابة السلطة. وقد تراجعت مرتبة تونس في التصنيف الدولي لحرية التعبير الذي تعده منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها السنوي لسنة 2023 بـ 27 نقطة (دولة) واحتلت المرتبة (121) بعد أن كانت في المرتبة 94 سنة 2022 و73 سنة 2021 . ووجهت المنظمة المعنية بانتهاكات حرية الصحافة والتعبير انتقادات للرئيس قيس سعيد، "أصبح أكثر استبدادية وغير متسامح مع انتقادات الصحافة".
60

هذا بالإضافة لمشروع قانون الجمعيات الذي يهدف لتجميد التمويلات المخصصة للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني القادمة من الخارج أو من الداخل ووضع شروط صعبة من أجل الحصول عليها كموافقة الوزارات المعنية بمجل اشتغال هذه الجمعيات. وقد تمّ فعليّا تحديد سقف السحب المالي من حساب الجمعيّات بـ500 دينار (311 دولار) في اليوم. وسيتسبب مشروع القانون إن تم عرضه على مجلس النواب والمصادقة عليها إلى تعطيل نشاط الجمعيات والمنظمّات المستقلّة، بل ستكون له استتباعات مدمّرة على الفضاء العام.

2- الانصهار مع "الشعب

إن تحديد مفهوم الشعب بشكل معمّم ومبالغ فيه، واستخدامه من قبل سعيّد ليصف به أنصاره ومؤيديه لا يعبّر عن حقيقة علمية أو سوسيولوجية. فالاصطلاح يفترض وجود عناصر مشتركة ومواقف موحدة ولا يقتصر على مجرد التعريف الهووي أو السكتاري الذي يضعه في بوتقة الـ"نحن" الغالبيّة على حساب الـ"هم" القليلة التي تتصف بأنها "فاسدة" و"خائنة" و"متآمرة" ولا تستحق فضيلة الانتماء إلى "شعب" "الأخيار" في حين أن هذه الـ"هم" متعدّدة. هذا التصور الميتافيزيقي اللاّعقلاني الذي ينظر من خلاله سعيّد للشعب يقفز فوق حقائق متجذرة في الواقع تقول بأن الشعب في تونس متعدّد وليس كتلة "تاريخانية" Historicité واحدة متجانسة مثلما صورها سعيّد لأنصاره. فالشعب متعدد في انتماءاته السياسية وتموقعاته الطبقية (نخب يمنيّة ويسارية، نخب ماليّة واقتصاديّة، تكنوقراط، أقليات نسوية وعرقية، أنصار البيئة، مهاجرين...)، ولا يقتصر فقط على أنصار الحملة التفسيرية والفئات الشعبيّة المهّشمة، المقتنعة بخطابه. وهو ما يتناقض مع تصوّر المنظّرة البلجيكية شانتال موف

للشعب الذي ترى فيه توحيد للإرادات المتعددّة داخل منظومة سياسية واحدة في صراع دائم مع النخب التكنوقراطية النيوليبرالية.

تقوم العلاقة الأولية بين الزعيم الشعبوي وجمهور الأنصار والمساندين الذين يدعمونه على التطابق في الرؤية للسياسة والحكم وهي "رؤية مانوية تقسم العالم إلى أخيار وأشرار، وحسب هذا التصنيف الميتافيزيقي الطهراني، يتربع الشعب حسب تصور الزعيم الشعبوي على عرش الأخيار في قدسية لاهوتيّة مفارقة أو متعالية على الواقع، لا يأتيه الخطأ ولا الانحراف ولا تمسه لوثة الفاسدين. وما يقوم به الزعيم الشعبوي في الحكم ما هو إلا تعبير عن إرادة "شعب الأخيار" دون مواربة كما جاء في شعار "ثورة" 17 ديسمبر-14 جانفي "الشعب يريد" الذي وظفه سعيّد لاحقا في حملته الانتخابية 2019 . وتنفيذ ما يريده شعبه الذي هو في نهاية الأمر ما يريده هو، وذلك دون تبيان كيف وبماذا وحسب أي برنامج، فقط بآليّات خطابية تقوم على التعويم والتعميم. "فالشعب في هذه الحالة مصدر إلهام للزعيم الشعبوي وكأنه وحي يوحي عليه".**61**

تقول أوربيناتي "تمثّل الشعبوية المعاصرة علمنة للاهوت السياسي للتجسيد بوصفه هوية وتجسيدا جمعيين" لاقتران التجسيد بمعنى الحلول الإلاهي في الانسان، وفي الحالة الشعبوية فهي تعكس حلول الزعيم الشعبوي في الشعب الذي يسانده. فهو إذا التعبير الخالص عن إرادة الشعب. وهذا ما سيضعه فوق المحاسبة والمساءلة لأنه ملك للشعب وجزء لا يتجزأ منه ولا يتحمل مسؤولية أفعاله وقراراته لأنها -بعمليات منطقية مختزلة- صادرة عن الشعب في نهاية الأمر، و"هو الشعب" في تجليّاته الميتافيزيقية.**62**

من هنا تبدأ مسيرة الالتحام الروحي للزعيم الشعبوي مع الجماهير والبدء بالتحدث باسمهم انطلاقا من صفته كممثلهم السياسي الوحيد. وهم يجسدون الشعب الموحد والمتجانس و"الصالح" و"الحقيقي"

الذي يجدر حكمه وتسيير شؤونه في مقابل "الفئة الضالة" و"الخاطئة" و"المتآمرين".

هذا بالرغم من وجود خلفيات واتجاهات سياسية وايديولوجية وهويّاتية مختلفة يمكن أن تجمع كل المساندين والناشطين تحت رداء الجماهير الانتخابية الشعبوية التي تدعم الزعيم الشعبوي وتلتف حوله في المحطات الانتخابية والسياسية التي يمر بها سواء خلال حملته الانتخابية أو خلال فترة حكمه (أنصار الرئيس من داخل الحملة التفسيرية ولفيف من اليساريين "قوى تونس الحرة" حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد، (شق المنجي الرحوي خصوصا) والقوميين (حركة الشعب، التيار الشعبي) وغيرهم من الأحزاب والمستقلين المتبنين لرؤيته والفئات الشعبية المقتنعة بخطابه وتشكّل خزانا انتخابيا ثابتا له). وقد لاحظنا هذا الدعم والمساندة بمناسبة الانقلاب الدستوري في 25 جويلية 2021 أو عند الاستفتاء على دستوره الجديد في 25 جويلية 2022، وكذلك بمناسبة الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2024.

3- نظريّة المؤامرة

إن عقليّة المؤامرة، التي تفترض أن مسار التاريخ يتحدد من خلال عمل سرّي لمجموعة صغيرة من الرجال يرغبون في رؤية تحقيق مشروع الهيمنة، انتشر على نطاق واسع منذ نهاية القرن الثامن عشر. إنه شكل حديث من اللاهوت السياسي العلماني، يهدف خطابه إلى الإقناع من خلال أساليب الاستنتاج العلمية ظاهريا، وهو في الأساس خطاب سياسي. ومن ثم تظهر المؤامرة كمورد معرفي ووسيلة للتسييس. ويهدف أولئك الذين يوظفون نظرية المؤامرة قبل كل شيء إلى التأثير على الأجندة السياسية لتحقيق غايات انتخابية وسياسية.**63**

بناء عليه، نستخلص وجود قاعدة أولية لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية تتمثل في الكشف عن الرجال أو المجموعات التي لها مصلحة في حدوث ظاهرة أو أزمة ما (أحيانًا تكون مصلحة خفية يجب الكشف عنها مسبقًا)، بالإضافة للكشف عن الذين خططوا وتآمروا عليها لتحقيق ذلك.

استعمل سعيّد نظرية المؤامرة كسلاح فتاك أو كـ"صواريخ في قواعدها جاهزة للإطلاق" هدّد بها خصومه أو كما يصفهم هو بـ"أعداء الوطن" بكشف "مخططاتهم" "وتآمرهم" دون أن يسميهم أن ويحدّد مثلا طبيعة ومحتوى هذه المخططات. والملاحظ في هذا الأسلوب الذي يشكك في كل شيء وينفي الحقائق ويدعي وجود حقائق أخرى مخفية أنه لا يقدم اثباتات ولا دلائل على السيناريوهات التآمرية التي يثيرها ولا حتى أسماء المتآمرين وهوياتهم السياسية. وهي وإن كانت تدخل ضمن "لعبة السلطة" وصراع الفاعلين السياسيين حول مواقع الهيمنة والاخضاع التي تخولها السلطة السياسية للفائزين في هذا الصراع، إلا أن الحقيقة غالبا ما تكون أوّل ضحاياها لأن العقل المؤامراتي يقوم على التضحية بالحقائق العلنية والبديهيات في سبيل تحقيق أجندته دون إنفاق الجهد الضروري للتحرّي والتحقيق العلمي والعقلاني في حقيقة التشكيك والتآمر الذي يدعيه، والاكتفاء بجمع المعلومات التي تخدم وجهة نظره للأحداث من الزاوية التي وضعها لها مسبقا في اختلال منهجي للشروط المنطقية لأي رواية سياسية أو تاريخية للأحداث.

يرفض هذا النهج التحقيق العلمي والتاريخي للأحداث لصالح تفسير آحادي لا يعترف إلا برواية واحدة غالبا ما تكون نتاج تقارير أمنية ومخابراتية توفرها له أجهزة الدولة المكلفة بالمراقبة وجمع المعلومات أو قراءات لأدبيات تتقاطع مع منهجه القائم على نظرية المؤامرة. لا يهم غياب الأدلة وضعف القرائن: فهذا سيكون على وجه

التحديد دليلا على القوة الخفية للمتآمرين. كما أن فكرة القابلية للدحض ليست ذات أهمية تذكر.

لقد قرّر سعيّد خلال كلمة ألقاها في اجتماع لمجلس الأمن القومي في شهر فيفري 2023 أنه يجب وضع حد لظاهرة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس، مفسرا هذه الظاهرة بوجود "ترتيب إجرامي يهدف لتغيير تركيبة تونس الديمغرافية." وقال إن "هذا الوضع غير طبيعي، وهناك ترتيب إجرامي تمّ إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديمغرافية لتونس، وهناك جهات تلقت أموالا طائلة بعد سنة 2011، لتوطين المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس." وأشار إلى أن "الهدف غير المعلن لهذه الموجات المتعاقبة من الهجرة غير النظامية، اعتبار تونس دولة أفريقية فقط، ولا انتماء لها للأمتين العربية والإسلامية." دون أن يقدم معلومات ودلائل علمية ودقيقة – بحسب البحث الذي قمن به في الخطابات والبيانات الرئيسية والتصريحات الإعلامية الرئاسية - على صحّة نظرية توطين الأفارقة جنوب الصحراء في تونس، وخاصة مسألة تغيير تركيبة تونس الديمغرافية وضرب انتمائها "للأمتين العربية والإسلامية". فقط تحيل تصريحاته وخطاباته في موضوع التوطين إلى اعتماده على نظريّة الاستبدال العظيم التي تقول أنّ ارتفاع موجات الهجرة من الدول الإسلامية والأفريقية إلى الدول الأوروبيّة تؤثّر على التركيبة الديمغرافية لهذه الدول وتؤدّي لاستبدال الأوروبيين البيض بسكان جدد من المسلمين والأفارقة ذوي البشرة السمراء. وهي نظرية مؤامراتيّة عنصرية تحمل شحنة معادية للأجانب طوّرها الكاتب الفرنسي، رينو كامي Renaud Camus في كتابه "الاستبدال الأعظم" Le Grand Remplacement سنة 2010. وسبق للحزب القومي التونسي أن اعتمد على هذه النظرية وتطويعها على الواقع المحلّي التونسي للتحشيد ضد المهاجرين الأفارقة الذي

اتهمهم بمحاولة ضرب الهويّة التونسية لصالح الهويّة الأفريقية. جاء ذلك أيّام قليلة قبل تصريحات سعيّد حول المهاجرين. إن هذا الموقف لسعّيد بحسب خبراء يكشف عن مسألة مهمة في الاستراتيجيا الخطابية لليمين الشعبوي عموما، وهو معاداة الأجانب الذين يهددون حسب ايديولوجيتهم أو تصوراتهم السياسية مواطن عمل السكان المحليين ومصادر دخلهم وثقافتهم وأخلاقهم بناء على نزعة قومية هوياتية Identitaireلشعب "أهلاني" أو أمة موحدة تاريخيا ونفسيا ودينيا وثقافيا، وبالتالي عليها أن تحمي نفسها من الاختراق والانحلال.

من جانبها، ترى الصحافية والكاتبة الألمانية، كارولين إمكه Carolin Emcke، في كتابها *Contre la haine.* *Plaidoyer pour l'impur* الذي خصصته لتفكيك البنية الحضارية والاجتماعية للعنصرية ضد الأجانب واللاجئين في ألمانيا وأوروبا، أنه على غرار الأيديولوجيات والنظريات الهوياتية العنصرية (النازية، الفاشية...)، فإن دوافع الكراهية والحقد الموجهة للمختلفين معنا في لون البشرة أو العرق أو الدين والايديولوجيا هي من مسؤولية الأحزاب والتنظيمات والميديا والوسائط الاجتماعية. (Emcke, seuil, 2017)

موقف آخر لسعيّد يحمل في طياته كذلك نظرية المؤامرة وهو أقرب ما يكون للطرفة التي تروى على خشبات المسرح. ففي 18 سبتمبر 2023، علّق قيس سعيد على إعصار دانيال الذي دمر مدينة درنة الليبية. وقال ساعتها: "هل تساءل أحد لماذا أطلقوا على هذا الإعصار دانيال اسم نبي عبراني؟ هذا يدل على تغلغل الصهيونية! ". صدر هذا التصريح ولا يزال البحر يلفظ جثث الضحايا التي تسبب بها الاعصار. حيث أن اهتمامه كان منصبا بـ"خفايا" تسمية الاعصار وكيف حِيكت هذه "المؤامرة" في ظلّ "تغييب العقل"، حسب

تصريحات سعيّد، في حين أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة، انطلقت في تسمية العواصف الشديدة، والمتوسطة، بأسماء أعلام مذكر ومؤنث منذ سنوات من قائمة مرتبة أبجديا، وذلك للتسهيل على وسائل الإعلام في التغطيات الإعلامية والتحذيرات للجمهور، لأن الأسماء أسهل في التذكر من الأرقام والمصطلحات العلمية.**64**

إن الآثار المترتبة على المواقف السياسية للزعيم الشعبوي التي تحركه عقلية المؤامرة خطيرة ولا تقتصر على مجرد تسجيل موقف أو تحليل للأحداث وفقا لنظرية المؤامرة كما هو الحال مع إعصار دانيال الذي ضرب مدينة درنه الليبية، بل هو يتعدى ذلك بكثير للانتقال من مجرد تسجيل الموقف أو إعطاء تفسير للأحداث لاتخاذ قرارات سياسية وأمنية لها طابع سلطوي انتقامي يقوم من خلالها الزعيم الشعبوي على توظيف ثغرات القانون أو التعسف في استعماله ضد المجموعات والشخصيات التي يتهمهم بالتآمر. وهو ما حصل فعلا عندما أمر بترحيل الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء إلى بلدانهم وتجييش الشارع التونسي ضدهم، وهذا ما جعلهم عرضة للاعتداءات والعنف والترحيل القسري وصل حد الترحيل عبر الحدود الصحراوية حسب ما نقلته هيئة الإذاعة البريطانية BBC.

هذا دون أن ننسى قضية "التآمر على أمن الدولة" التي أودع بسببها أبرز قيادات المعارضة السياسية في تونس سجن المرناقية بتهم لقائهم مع دبلوماسيين أجانب ومحاولتهم إسقاط نظام الحكم، بسبب معارضتهم للانقلاب الدستوري للرئيس سعيد، وممارستهم لحقهم في حرية التجمع ولقاءاتهم كمجموعة ومع دبلوماسيين أجانب، وحول مقابلات إعلامية أجراها البعض منهم. وتشمل الأدلة المقدمة ضدهم رسائل على هواتفهم المحمولة حول محادثات مع أجانب بمن فيهم دبلوماسيون، فضلًا عن رسائل متبادلة بين المتهمين حول إمكانية

حشد المعارضة لما أسموه "انقلاب" الرئيس سعيّد. وجميع هذه الأفعال محمية بموجب الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع، الذي من المفترض أن تلتزم السلطات التونسية باحترامه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب تقرير حقوقي لمنظمة العفو الدولية. **65**

وبالرغم من إطلاق سراح اثنين من المحتجزين، شيماء عيسى ولزهر العكرمي، في جويلية/تموز 2023 بعد أن استأنف محاموهما أوامر الاحتجاز الاحتياطي الصادرة بحقهما، لكنهما لا يزالان ممنوعان من السفر أو "الظهور في الأماكن العامة".

إن عدم تقديم أدلة ملموسة يمكن أن تعتمدها العدالة التونسية للإدانة والعقاب ضد معتقلين في قضايا سياسة ذات خلفية أمنية حساسة يتقاطع تماما مع ما أسلفنا شرحه سابقا حول الخلفية التي تقف وراء الإدانة، في محاكمات يغذّيها خطاب شعبوي مؤامرتي انتقامي لا يعتقد في الأدلة والبراهين المادية بقدر ما يجنح للاستنتاجات والسيناريوهات والتخيّلات التي تخدم أجندته السياسية، في إطار استراتيجية شاملة تتغذى على نظرية المؤامرة.

4- معضلة الزعيم الشعبوي أو خصائص مدمّرة

الاستراتيجية الخطابية للزعيم الشعبوي تقوم على أجزاء مترابطة ولكنها غير مكتملة ولا مثالية إلا في حالات قليلة بإمكان الحزب الشعبوي أو الشخصية الشعبوية جمعها تحت مظلة سياسية واحدة، وقد استطاع النموذج التونسي الذي تغلب عليه الشعبوية اليمينية المحافظة أو المتطرفة أن يجمع قدرا كبيرا من العناصر المكونة لهذه الاستراتيجية:

- معاداة النخب

- عدم الاعتراف بالوسائط من أحزاب وميديا وجمعيات بين السلطة و"الشعب"

- التفويض الذاتي لتمثيل الشعب والتحدث باسمه.

- التركيز على العنصر القومي العربي الاسلامي أو الأمة الاسلامية في الهوية الوطنية

- تصوّر مثالي لــ "الشعب"

- الضيق بالمهاجرين (الأفارقة جنوب الصحراء)

إنّ جمع قدر كبير من الخصائص الأساسية لأي استراتيجيا شعبوية يمينية لا يعني بالضرورة تحقيق أهدافها كاملة في الواقع الاجتماعي المستهدف بهذه الاستراتيجية، ولا نجاح الزعيم الشعبي إلى أمد بعيد أو حتى متوسط في أدائه السياسي وتنفيذ الإنجازات المنتظرة منه لتحسين واقع المواطنين الاجتماعي والرفع من مستوى معيشتهم وإحساسهم بالفخر والكرامة. كما أن رفع شعارات من قبيل "الشعب يريد ويعرف ما يريد" و"البرنامج يعبّر عنه الشعب"، وإن كانت في انسجام مع سرديّته المجالسية التي بدءها مع رفاقه في "قوى تونس الحرة" وباقي أنصار حملته التفسيريّة منذ سقوط نظام بن علي وانفتاح الفضاء العام التونسي على نقاشات سياسية معمّقة حول النظام السياسي الأمثل للبلاد، إلا أنها تتعالى على السياق الاجتماعي المتزامن ولا تأخذ بالمحدّدات ولا الآليات العقلانية لأي فضاء عام تداولي أو أي نوع من المجالسيّة خلال سيرورة انتاج القرارات الكبرى والسياسات العامة للدولة. ناهيك عن أنّ هذه الاستراتيجية اللامركزيّة المفرطة قابلتها قرارات وسياسات رئاسية مفرطة في المركزيّة والسلطويّة تتناقض مع التصوّرات المجالسية المعبّرة عن الإرادة الشعبيّة، وهنا تكمن المعضلة.

وبناء على ما سبق، فإن الاستراتيجية الشعبويّة لقيس سعيّد تصطدم بتناقض رئيسي بين طبيعة النظام السياسي المثالي الذي يحلم به، كما هو معلن في خطاباته وتصريحاته وأدبيّات رفاقه وأنصاره، وبين سياساته وقراراته السلطويّة والمركزيّة في علاقة بالمسائل السياسية والدستوريّة والاجتماعية والاقتصادية. كل ذلك في تعال أو قفز على استعدادات البنى والديناميكيّات الاجتماعية والتنمويّة التي تحكم تنوّع المجتمع التونسي.

يقوم المشروع السياسي لقيس سعيّد على حدّة ركائز أهمها:

- البناء القاعدي

-مقاربة جديدة للتنمية المحليّة واللامركزية

- الشركات الأهلية

- الصلح الجزائي واسترداد الأموال المنهوبة

ومن أجل تجسيد تلك الأفكار جهز سعيد بنية تحتية دستورية ومنظومة تشريعية ونيابية جديدة مستلهمة من البناء المجالسي الذي ظهر في روسيا في بداية القرن العشرين. إلا أنا المشاريع الدستورية التي أنجزها في إطار تغيير النظام السياسي من شبه برلماني إلى نظام رئاسوي قوي يجمع الصلاحيات التنفيذية الكافية لتنفيذ مشاريعه في المجالات السياسية والاجتماعية وإنجاحها بالمعايير الاقتصادية العلميّة، من ذلك مشروع الشركات الأهلية ومشروع المجلس الوطني للجهات والأقاليم والمقاربة التنموية الجديدة القائمة على اللامركزيّة، وإن نجحت هذه المشاريع شكليا في إعطاء نموذج اجتماعي قاعدي في إدارة الشأن العام إلا انها واقعيّا لم تحقق الغايات الإيديولوجية التي وضعت من أجلها: فلم نرى ذلك الزخم التداولي داخل المجالس المحلية والجهوية، ولم تقدّم لحدّ كتابة هذه الأسطر مشاريع حقيقية بإمكانها تقديم حلول للمشاكل الاجتماعي، وإنّما لاحظنا أن القرارات

تصدر بطريقة مركزيّة مفرطة من السلطة التنفيذية ويتمّ تطبيقها دون نقاش او تداول بعد أن تمت محاصرة الفضاء العام والتضييق على أنشطة المجتمع المدني وضمان ولاء المجلسين النيابي والوطني للجهات والأقاليم.

ولم تكن النتائج المترتبة عن هذه العلاقة في انسجام مع السردية "الملحمية" "المخلصة" من "شرور" وأزمات "اللحظة التاريخية" المسايقة لها، كما أن الرافعة الشعبية المتخيلة تحولت لخيبة كبيرة قابلها بالإنكار والتجاوز رغم وجود حقائق لا تقبل التشكيك:

- 30.5% نسبة المشاركة في دستور 2022 من إجمالي عدد المصوتين المسجلين**66**. وهي أقل من 50 بالمائة من نسبة المسجلين، ولا تمثل الغالبية منها حتى يصبح لهذه النسبة مشروعية ديمقراطية.

- نسبة ضئيلة جدا للمشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2022 لم تتجاوز 11.4 % .

- 12.53 % نسبة المشاركة في انتخابات المجلس الوطني للجهات والأقاليم من جملة المسجلين في الانتخابات.

هذه الأرقام المسجلة في الاستحقاقات الدستورية والانتخابات البرلمانية والمجالسية، والصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تؤكد فرضية ضعف التمثيليّة الشعبية لبرنامج الرئيس السياسي، وسقوط سردية التفويض "الشعبي" المطلق لقراراته وسياساته ممّا يعكس وجود خلل في التسييق Contextualité وأزمة توقيت Temporalité للخطاب الشعبوي الذي لم يأخذ بعين الاعتبار معطيات وبنى الواقع من جهة، ولم يذهب بعيدا في سرديّته الثوريّة القائمة على الهدم وإعادة "البناء والتشييد".

من ناحية أخرى، نجد أن المشاركة السياسية الضعيفة في الاستحقاقات الانتخابية والدستورية، والتي تعكس ضمنيا انحسار

الامتداد الشعبيّ لبرنامج الرئيس، قابلته نتائج مفاجئة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 06 أكتوبر 2024. فقد حصل الرئيس على 90.69 % من نتائج التصويت مقابل 7.35% للمترشح العياشي زمّال عن حركة عازمون و1.97% للمترشح زهيّر المغزاوي عن حركة الشعب. نسبة مشاركة في الانتخابات قدّرت بـ 28,79 %، وهو معدّل مشاركة بعيد عن المعدّل الديمقراطي للمشاركة في الانتخابات والذي من المفترض أن يكون في عتبة الـ50 بالمائة أو قريب منها.**67**

إلا أنّ الفوز الساحق للرئيس في الانتخابات الرئيس لم يأتي كنتيجة طبيعية لمسار انتخابي ديمقراطي تعدّدي حسب أغلب الخبراء والمراقبين، بل كان نتيجة مسار معرقل لإنجاز انتخابات ديمقراطية في مناخ سياسي غلبت عليه التضييقات والمحاكمات والتنقيحات في قانون الانتخابات حتى تكون النتائج في صالح الرئيس الحالي قيس سعيد.

لقد وضعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، برئاسة القاض فاروق بوعسكر، شروط انتخابية لخوض الاستحقاق الرئاسي صعبت على المترشحين، والذين ينوون الترشح للانتخابات الرئاسية، تقديم ترشحاتهم خصوصا بالنسبة لقيادات المعارضة الموقوفين منذ فيفري 2023 بتهم تتعلق بالتآمر على أمن الدولة.

الصعوبات تتمثّل في رفض هيئة الانتخابات تقديم وثيقة جمع التزكيات لمنوبي عصام الشابي (الجمهوري) وغازي الشواشي (التيار الديمقراطي) وعبير موسي (الدستوري) بعد أن أعلنوا عن رغبتهم في الترشح للانتخابات الرئاسية من داخل السجن.

أما من تقدموا للترشح من خارج السجن، اعترضتهم بدورهم عقبات من نوع آخر من بينها تقديم البطاقة الأمنية عدد3 ضمن ملف الترشح والتي يتطلب الحصول عليها عادة شهر إلى 3 أشهر، وقد

رفضت وزارة الداخلية مدّ أبرز منافسي سعيد بها من بينهم منذر الزنايدي، نصر الدين السهيلي، كريم الغربي، كمال العكروت، عماد الدايمي، نزار الشعري، بحجة وجود تتبعات قضائية ضدهم.

هذا بالإضافة لشروط أخرى جاءت في التعديلات التي أجرتها الهيئة على قانون الانتخابات والمتمثّلة في وجوب تزكية 10 آلاف ناخب مرسم بسجل الناخبين موزعين على 10 دوائر انتخابية تشريعية على الأقل ولا يقل عددهم عن 500 ناخب بكل دائرة منها. وهو شرط تفصيلي ومركّب يصعب – حسب متابعين للشأن العام – مهمّة المترشحين. إلى جانب التدهور الشديد في أوضاع حقوق الانسان والاعتقالات التعسفية والملاحقات القضائية للمعارضين والصحافيين، حيث اعتبرت منظمة العفو الدولية في بيان لها أن "القمع الحكومي يغذي الخوف، بدلاً من المناقشات الجدية للمشهد السياسي التعددي".

لن نجد أفضل من المرسوم 54 للاستدلال على الطابع السلطوي والأوتوقراطي الذي يتسّم به النظام السياسي الحكام خلال المرحلة التاريخية التي أنجزت فيها انتخابات أكتوبر 2024 خصوصا وأن ضحاياه بالعشرات (40 من والسياسيين والناشطين و6 من الصحافيين يحاكمون بسبب هذا القانون).

"هذا المرسوم وضع على أساس التصدي للأخبار الكاذبة والاشاعات والتشهير والثلب والجرائم الالكترونية في حين يوجد قانون عدد 116 ينظم حرية التعبير والصحافة وتداول المعلومات في الفضاء العام، لكن الفرق بينهما أن المرسوم عدد 54 يحمل فصولا زجرية معادية للحريات، خاصة الفصل 24 الذي "يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها خمسون ألف دينار كل من يتعمّد استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتّصال لإنتاج، أو ترويج، أو نشر، أو إرسال، أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزوّرة

أو منسوبة كذبا للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان...." (وتضاعف العقوبات المقررة إذا كان الشخص المستهدف موظفا عموميا أو شبهه).**68**

ومن ثمّة، فإنّ هذا القانون يقوم على فلسفة قانونية مغلقة تقدم سلب الحريات على التمتع بها، ومحاكمة النشطاء والصحافيين على مجرد تأويلات لمنشوراتهم ومقالاتهم أو حتى مشاركة منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي. فهو يعيق انجاز انتخابات ديمقراطية، من أبرز ركائزها حق المترشحين في تقديم برامجهم ونقد النظام والتعبير عن مواقفهم السياسية بكل حرية دون خشية من المحاكمات والاعتقالات والملاحقات القضائية الجائرة.

الفصل الخامس: الشعبويّة والاتصال السياسي

علاقة الشعبوية بالاتصال لا يمكن تحديدها وفق علاقة المنظومات السياسية بالاتصال في الدول الديمقراطية. من الوارد أن يكون هنالك خلط في استخدامات الاتصال السياسي في الأنظمة الديمقراطية بينه وبين البروباغندا في محطات سياسية معينة مثل الانتخابات والعلاقات بين الدول والموقف من الحروب التي تكون لهذه الدول علاقة بها مباشرة أو غير مباشرة، ولكن استخدامات الشعبوية للاتصال السياسي تذهب في اتجاهات شتى ومربكة وغير تقليديّة.

نحن مطالبون في هذا الفصل بتبيان العلاقة الخطيرة والمعقدة التي تربط بين الاتصال السياسي والشعبوية، خصوصا وأن الشعبوية تعتمد في خططها الاتصالية على أساليب غير تقليدية سواء خلال الحملات الانتخابية قبل الوصول للسلطة أو عند إدارة شؤون الحكم. وسنبدأ بتقديم تعريفات عامة لمصطلحي الشعبوية والاتصال السياسي ثم بعد ذلك نسلّط الضوء على العلاقات التي تربط بينهما سواء على المستوى المعرفي أو المستوى العملي التطبيقي.

- **الشعبوية**

هي نمط سياسي غير مألوف بالمعنى الكلاسيكي أو حتى المعاصر للتعريفات النظرية والعملية للممارسة السياسية في مختلف الاتجاهات سواء كانت يمينية أو يسارية أو قومية. وتقوم الشعبوية على استراتيجية خطابية واتصالية " لبناء حدود سياسية تقسم المجتمع إلى

معسكرين وتدعو إلى تعبئة "المستضعفين" ضد "أولئك الذين في السلطة" (Mouffe, 2018). **69**

تنبني فكرة الشعبوية على عدة عناصر أهمها معاداة النخب السياسية الكلاسيكية وعدم استخدام القواميس السياسية السائدة والتقاط برامجها من أفواه "الشعب" الذي تحكمه. وقد قال الرئيس التونسي قيس سعيد في أكثر من مناسبة في حملته الانتخابية أو عند ممارسته للحكم أنه "لا يحمل برنامج سياسي"، وأن البرنامج الحقيقي هو "ما ينطق به الشعب". ويعتبر الزعيم الشعبوي أنه هو المتحدث الشرعي والوحيد باسم الشعب الذي فوضه في الانتخابات لإدارة شؤونه ولا يحتاج لوسائط من أي نوع (اعلام، أحزب، منظمات، مؤسسات تمثيلية تعددية...) من أجل التواصل معه وإنما يتم ذلك بطريقه مباشرة.

من الضروري في هذا المقام أن نوضح مسألة وجود اختلافات عميقة بين نمطين من الشعبوية، الشعبوية اليمينية التي تقوم على فكرة أساسية تتعلق بتصوّر محدّد ونهائي للشعب يقوم على وحدة كل مكونّاته في كتلة واحدة منصهرة مع الزعيم الشعبوي الذي يحتكر الحديث باسمه مقابل نخبة سياسية انتهازية وفاسدة معادية للشعب ومصالحه، بينما تقوم الشعبوية اليسارية على فكرة رئيسية مفادها معاداة المنظومة النيوليبرالية السائدة في العالم ومعاداة هيمنة التكنوقراط والنخب الاقتصادية الرأسمالية على مقاليد الحكم ولكن ذلك يحدث في مناخ سياسي تعدّدي يقوم على الصراع الديمقراطية من أجل السلطة. وهي لا تحمل معاداة للوسائط والنخب بشكل معمّم، كما هو الحال مع الشعبوية اليمينة ولكنها منفتحة على باقي مكونات المجتمع والأقليّات والمهاجرين على خلاف اليمين الشعبوي. وتتبنى هي الأخرى استراتيجية خطابية تدعي من خلالها الحديث باسم الشعب الذي تم اقصاؤه من قبل هذه النخب الرأسمالية من المشاركة السياسية الفعلية في إدارة شؤونه. وتتبع أسلوب المواجهة والصراع

السياسي مع المنظومة النيوليبرالية والنخب التي تمثلها. (يمكن العودة للفصلين الثاني والثالث للمزيد فهم خصائص هذين النمطين من الشعبوية بشكل أعمق).

- **الاتصال السياسي**

منظومة من الاستراتيجيات والأنشطة والوسائل تستخدم خلال القيام بالحملات الانتخابية للوصول للسلطة وأهمها استراتيجية التسويق السياسيMarketing Politique والتسويق الشخصي للمترشحين Personal Branding المستلهمة من ميدان التسويق التجاري. كما يوظف الاتصال السياسي خلال فترة الحكم من أجل حسن إدارة الشأن العام والاقناع بالسياسيات العمومية التي تخطط لها الحكومات، وتسعى لإقناع المواطنين بجدواها والتأثير على سلوكهم في اتجاه تقبلها، وذلك من خلال الأنشطة الاتصالية المختلفة (بيانات، لافتات، زيارات ميدانية، مؤتمرات صحافية، علاقات عامة مع الإعلام...).

إلا أن الاتصال السياسي سرعان ما ينحرف عن دوره الرئيسي عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الاستبدادية أو الأنظمة السياسية في مسار الانتقال للديمقراطية أو الأنظمة الشعبوية لأنها تستخدم الاتصال السياسي بدرجة أولى للترويج لصورتها وتلميعها أمام الجمهور.

الاتصال السياسي في تونس منذ الاستقلال إلى اليوم مرّ بمستويات عديدة من التوظيف والاستخدامات من أجل التسويق لصورة الأنظمة السياسية التي حكمت وتلميعها داخليا، والدفاع عنها خارجيا كلما تعلق الأمر بانتهاكات لحقوق الانسان أو فساد اقتصادي وعائلي. الأستاذ الجامعي والباحث في ميديا والاتصال، الصادق الحمامي، في الفصل الرابع من كتابه "ديمقراطية مشهدية" الذي خصّصه لدراسة الانتقال

السياسي والاتصال في تونس، اعتبر أن أساليب الاتصال السياسي في ممارسة السلطة مرت بثلاث مراحل بعد الاستقلال، تتمثل المرحلة الأولى في " الاتصال الكاريزمي الأبوي " وهو الذي كان يميّز الرئيس الحبيب بورقيبة. وأطلق الباحث على المرحلة الثانية "الأسلوب السلطوي" وهي التي كانت تميّز نظام زين العابدين بن علي. أما المرحلة الثالثة فهي الأسلوب الديمقراطي. وهذه المرحلة الأخيرة قسمها الباحث إلى ثلاثة أساليب سمّاها بـ " الأسلوب التكنوقراطي " و"الأسلوب الميكيافيلي " و"الأسلوب الشعبوي "**70.**

- **الشعبوية والاتصال: علاقات مريبة**

الأنظمة والزعماء الشعبويون لا يعتمدون على وسائط من الاعلام والمنظمات المدنية في ممارستهم الاتصالية خلال أداء مهامهم وأنشطتهم السياسية إلا في حالات معينة عندما يكونوا مضطرين لتقديم توضيحات أو الإجابة عن أسئلة الصحافيين خلال مؤتمرات صحافية دورية. وفي غالب الأحيان لا تعقد هذه المؤتمرات الصحافية وإن وجدت فبدون صحافيين، وإن حضر الصحافيون (من الإعلام العمومي) يتم الاتفاق معهم مسبقا على نوعية الأسئلة التي سيتم طرحها مثلما حصل في الزيارة التي أدى الرئيس الجزائري إلى تونس في 2021 والمؤتمر الصحافي حول الهجرة الذي عقد في تونس بين قيس سعيد ورئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني ودبلوماسيين أوروبيين.

ويسعى القادة السياسيون الشعبويون للتأثير في "الشعب" (لفيف من الأنصار والمؤيدين وعموم الناس المقتنعين بأفكارهم) من خلال اعتماد أسلوب تواصلي قائم على التجييش والتحريض العاطفي سواء

تعلق الأمر بمعاداة النخب والاعلام أو بمعاداة الأجانب والمهاجرين عبر اعتماد أفكار اقصائية ومتطرفة. يقول السوسيولوجي الفرنسي، غوستاف لوبون، في الفصل الثاني (عواطف الجماهير وأخلاقياتها في كتابه (سيكولوجية الجماهير) إن الافكار لا تكون فاعلة إلا إذا تحولت الى عواطف، ولا يمكن للقائد السياسي أن يحرك الجماهير إلا من خلال عاطفته المتطرفة **71**.

الركون للعاطفة والتجييش في السياسات الاتصالية للشعبويين تعتبر نتيجة منطقية لعدم وجود برامج سياسية ومشاريع يعتمد عليها السياسي الشعبوي عند توضيح مواقفه وسياساته فيما يتعلق بشؤون إدارة الحكم، أو عندما تغيب عنه الحلول الواقعية والعقلانية للمشاكل التي تعترض المواطنين والدولة. وهنا نذكر الحادثة التي اعتبر فيها الرئيس التونسي قيس سعيد أن هنالك من يسعى في إطار مخطط عالمي كبير لتوطين المهاجرين الأفارقة غير النظاميين في تونس مما تسبب في موجة تحريض وعنف ضدهم وطرد من المحال التي يسكنونها. وقد قال في اجتماع لمجلس الأمن القومي خصّص للنظر في هذا الموضوع "هناك ترتيب إجرامي تمّ إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديمغرافية لتونس وأن هناك جهات تلقت أموالا طائلة بعد سنة 2011 من أجل توطين المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس، مشيرا إلى أن هذه الموجات المتعاقبة من الهجرة غير النظامية الهدف غير المعلن منها هو اعتبار تونس دولة إفريقية فقط ولا انتماء لها للأمتين العربية والإسلامية".**72**

يقوم الخطاب السياسي الشعبوي في الأساس، بحسب عالم الاجتماع، ستيورت هول **14** على ثلاثة محاور وهي:

- **بناء الهويةIdentity construction**
- **اعتماد أسلوب بلاغي في الخطاب Rhetorical style**

- **علاقة خاصة مع الاعلامRelationship with media**

ويعتبر الخطاب السياسي وسيلة من وسائل إدارة وظيفة الرئيس وصورته، وأسلوبًا للتأثير في إدراك المواطنين لأداء الرئيس. ويعتبر أسلوب الخطابة والبلاغة (La Rhétorique) واستراتيجيات الاقناع والتأثير من أكثر المسائل التي يهتم بها اختصاص الاتصال الرئاسي.

كما أن القواميس السياسية المستخدمة في الخطاب الإتصالي للقادة والمنظومات السياسية الشعبوية لا تعتمد المصطلحات السياسية التقليدية التي يستخدمها السياسيون عند التطرق للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجههم خلال مدة حكمهم. فخطابات سعيد مثلا في المجال الاقتصادي تخلت عن مفردات ومصطلحات جوهرية في أي عملية تحليل أو بناء للحجج والأفكار لتوضيح أو الدفاع عن موقف سياسي أو برنامج اقتصادي معين، أو نقد لموقف سياسي أو وجهة نظر مجتمعية مخالفة.

وهو بذلك يعبر عن رفض أي موقف راديكالي للمنظومة المعجمية الاقتصادية والنخبوية الكلاسيكية، في مقابل صورة الزعيم المناهض للمنظومة الرأسمالية السائدة التي همشت الشعب وخلقت بينها وبينه هوة واسعة استثمرها هذا الزعيم الشعبوي من أجل التقرب من "الشعب".

هذا وقد عطّل قيس سعيد، كزعيم سياسي مصنف من قبل خبراء وباحثين سياسيين في خانة الشعبوية، استخدام عدة مصطلحات، من قبيل: "تنمية، استثمار، تضخم، نسبة نمو، ميزان تجاري..)، واستبدالها بمفردات أخرى (الاحتكار، الفساد، الفقر، الغلاء، دم الشعب ..)، وذلك خلال نشاطه الاتصالي والرسائل التي يبعث بها لأنصاره وداعميه الذين يصفهم بـ"الشعب العظيم"، وعموما كل من يقفون -حسب تصنيفه- على النقيض من النخب "الفاسدة"

و"المتآمرين" على الشعب. يقول قيس سعيد خلال لقاء مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي بتاريخ 16 ديسمبر 2020: "لن نقبل أبدا في أن نتحالف أو ندخل فيما رتبوه من مؤامرات نحن على العهد مع الشعب التونسي..."**.73**

في هذا المستوى، يحاول سعيد خلق عملية اتصالية غير تقليدية للتأثير في الجماهير وتعبئتهم عبر التواصل مع عاطفتهم واستثمار مشاعر الغضب والنقمة للتفصّي من مسؤولياته حول الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد وتحميلها للنخب الليبرالية والمنظومة القديمة.

وهي تقنية اتصالية معروفة في الخطابات الشعبوية يقف فيها الزعيم الشعبوي على النقيض من "النخبة" متقمصا في ذات الوقت، وبإتقان، شخصية أب الأمة أو الزعيم الشعبي النقي من أمراض وخبائث السياسية والمرتبط بشكل مباشر بشعبه، وبذلك تكون العملية الاتصالية المباشرة وسيلة لبناء هويته السياسية، الأمر سيان على المستوى الاقتصادي.

بالنسبة لسعيّد، لجأ مثلا إلى تكتيك الاقتصاد في الاتصال التقليدي، في مقابل استراتيجية "الاتصال الاستعراضي" أو "المشهدي" بواسطة الصوت، ومؤثرات الإلقاء، والكتابة بالريشة، وإلقاء الخطب الحماسية واستقبال شباب الجهات والاحتفاء بهم (الحمامي، 2022).

هنالك عنصر آخر مهم جدا في الاستراتيجية الاتصالية الشعبوية، وهو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لخدمة الأجندة السياسية للزعماء والأحزاب والمنظومات الشعبوية سواء في فترة الانتخابات أو خلال عملية الحكم، وذلك لخدمة أغراض عديدة أهمها: الاستقطاب السياسي والتعبئة الإلكترونية لمهاجمة الخصوم السياسيين. ولعل

الحملة الانتخابية لترامب 2016 واستراتيجيته الاتصالية التي اتبعها خلال ولايته عبر منصة تويتر مثال جيد عن ذلك.

وتعتبر الأخبار المضللة والاشاعات من بين الركائز الأساسية للاستراتيجيات الاتصالية للزعماء الشعبويين على الإنترانت ووسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف شيطنة خصومهم أو إقناع الناس بصحّة قراراتهم ومواقفهم السياسية والاقتصادية، في فترة الانتخابات أو خلال فترة الحكم. فبحسب صحيفة واشنطن بوست، بلغ إجمالي ادعاءات ترامب الكاذبة أو المضللة 30.573 على مدار 4 سنوات **.74**

في هذا السياق، كان التحشيد الإعلامي ينبني في أغلبه على منطق مع أو ضد، ومن هذا المنطلق تكوّنت غرف الصدى* والقطيعة بين أنصار الأحزاب والزعماء الشعبويين وخصومهم، لتصل لدرجة التخوين والعمالة على الفايسبوك.

- **استنتاج أخير**

من الواضح، بناء على ما سبق أن الاستراتيجية الخطابية للشعبويّة تقوم على النفي والتأسيس، نفي القديم والكلاسيكي من أفكار وتصورات سياسية (رأسمالية، ليبرالية، عولمة، ديمقراطية تمثيلية تشاركية، نخب، تكنوقراط...) وتأسيس لنمط جديد من الحكم فيه تماهي مع "الشعب" واستلهام لما "يريد" بالاعتماد على استراتيجيات اتصالية غير تقليدية تقوم أساسا على الخطابة والبلاغة والأفكار المشحونة بالعاطفة. وتعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي لتمرير "برامجها" وأفكارها ومعلوماتها باتباع - بشكل واع أو غير واع - لاستراتيجيات التضليل الإعلامي والأخبار الزائفة مما يؤدي في النهاية لتشويه الحقائق وبناء رأي عام عاطفي غير عقلاني يتماهى

مع الزعيم الشعبوي في قراراته ومواقفه حتى وإن كانت اعتباطية وفوضوية ولا تخضع لأي منطق سياسي.

*** غرف الصدى: تعتبر غرف الصدى Echo Chamber حاضنة إلكترونية للاستقطاب السياسي في أعلى تجلياته الاجتماعية بما أن المتناقشين داخل هذه الغرف الالكترونية أو حتى داخل الفضاءات العمومية التقليدية يميلون، للتحاور مع من يشبهونهم في الانتماءات السياسية والفكرية. وتعمل محركات البحث على الإنترنت (غوغل، يوتيوب، فيسبوك، تويتر...) عبر خوارزميات وروبوتات معقدة على تزويد المستخدمين بمعلومات وبيانات وحسابات أشخاص تتقاطع مع ما ينشرونه ويتداولونه، لأنها مبرمج على ذلك، لتخلق في النهاية ما يعرف ب"فقاعة الترشيح" Filter Bubble لا يوجد فيها سوى المتشابهين حزبيا وسياسيا وفكريا، حيث يبقى نفس الصوت يتردد بطرق مختلفة مثل الصدى، وأحيانا من خلال مزايدات في نفس التوجه السياسي ما يخلق التطرف والانعزالية داخل هذه المجموعات.**

الخاتمة

عرفت الشعبويّة على امتداد تاريخها السياسي تجارب ثريّة ومتنوعة على طول الجغرافيّا السياسية الدوليّة ولكنّها مختلفة في الخصائص لتصل لحد التناقض في بعض الأفكار والتصوّرات حول مسائل رئيسية في الاستراتيجيات الخطابية للشعبوية اليمينية والشعبوية اليسارية، من ذلك تصوّر الشعب ومكونّاته والموقف من الأجانب والمهاجرين والأقليات العرقيّة والجنسيّة ورؤية كل طرف للمسائل البيئية والايكولوجية.

هذا على الرغم من أنّ تصوّرات وأفكار الحركات الشعبويّة الشامل للشعب الموحّد مثلا تجد لها جذرا مشتركا في نظريّات كارل شميث حول السياسة والدولة والدستور والشعب والديمقراطية والتي تناولها خصوصا في كتابيه أزمة الديمقراطية التمثيلية (1923) والنظريّة الدستورية (1928).

إن التاريخ الطويل للشعبويّة بدءا بالحركات الأولى التي ارتبطت بالإصلاح الزراعي والدفاع عن حقوق صغار الفلاحين في روسيا القيصرية ومعاداة النخب البنكية والمالية في الولايات المتحدة والتجارب البولنجيّة والبوجاديّة في فرنسا في منتصف القرنين التاسع عشر والعشرين، وغيرها من التجارب والحركات الشعبوية اليمينية واليسارية التي ظهرت في أمريكا اللاتينية وأوروبا خلال النصف الثاني من القرن العشرين والعقود الأولى من الألفية الثالثة، عرفت درجات مختلفة من الاكتمال والنضوج في استراتيجياتها الخطابية وخصائها النظرية.

صحيح هنالك تحديدات مختلفة كثيرا عن بعضها البعض في تفاصيلها ومكوّناتها لمسائل تعتبر بمثابة الركائز للمنظومات الشعبوية اليمينية

واليسارية، من ذلك الموقف من الأجسام الوسيطة كالجمعيّات ومنظّمات المجتمع المدني والوسائط الإعلامية والاتصاليّة التي تقف حسب تصورّاتها الفكرية حائلا أو عائقا دون التواصل المباشر مع الشعب والحديث معه أو باسمه، حسب طبيعة العلاقة التي تجمعهم في إطار الديمقراطية المباشرة. إلاّ أن الحديث باسم الشعب والانصهار معه في وحدة سياسية لاهوتية مع اختلاف التحديدات لمكوّناته التي تتراوح بين الانفتاح والانغلاق حسب التجربتين الشعبويتين- والعداء للنخب المالية والتكنوقراطية التي تسيّر المنظومة الليبرالية المتفرّدة بالسلطة في إطار تحالف تاريخي مع الاشتراكية الإصلاحية هو في حدّ ذاته نقطة التقاء جوهرية بين المنظومتين الشعبويتين.

إن أهمّ قضيّة تثير الجدل في هذا الخضم من الاختلافات والتقاطعات بين المنظومتين الشعبويّتين اليمينية واليسارية هي المسألة الديمقراطية والتداول على السلطة، أي التحديد الذاتي كل طرف لما هو سياسي. ففي حين أن التصوّر السياسي للشعبوية اليساريّة يقوم على الصراع على السلطة في إطار التداول عليها وليس الاتفاق والتوافق حولها كما افترض ذلك هابرماس، نجد أن الشعبويّة اليمينية تعتبر أن الديمقراطية المباشرة هي البديل للديمقراطية الليبرالية التي لا تعبّر في تصورهم عمّا يريده الشعب وما يطالب به بل وتقوم بتهميشه من سلطة اتخاذ القرار. ولذلك تنبني الديمقراطية المباشرة حسب الاستراتيجية الشعبوية اليمينية المحافظة على الاتصال بشكل مباشر مع الشعب دون وسائط ومؤسسات تشريعية، وإن وجدت فإن دورها يكون شكلي ولا تحمل سلطة قرار كتلك التي تقوم عليها البرلمانات في الأنظمة التمثيلية.

ولدينا في التجارب الشعبوية في تونس مثال بارز على ذلك، فقد قام الرئيس التونسي الحالي قيس سعيّد بحلّ البرلمان المنتخب إثر

الانقلاب الدستوري الذي قاده في 25 جويلية ليفسح المجال لمجلس شعب جديد من الموالين والمنخرطين في الحملة التفسيرية، ومتوافق مع رؤيته للشعب الموحّد مع زعيمه في القرارات المواقف.

هذا بالإضافة إلى أن التجربة التونسية أثبتت أن الشعبوية اليمينية، على خلاف التجارب الشعبوية اليسارية، تنحى نحو الاستفراد بالسلطة والرأي ولا تحتمل التعدديّة السياسية والحزبية والتداول على السلطة. وهو ما قام به سعيّد في الانتخابات الرئاسية الأخيرة أكتوبر 2024 عندما أقصى معارضيه من سباق التنافس الرئاسي من خلال اثارة قضايا سياسية ضدّهم تتعلق بالتآمر على أمن الدولة.

كما أن الاستراتيجية الاتصّالية التي اتبعها، والتي تقوم على التواصل المباشر مع "الشعب" دون وسائط إعلامية، وإن تمّت بشكل طبيعي خلال الحملة الانتخابية للمدّة النيابية الأولى فيما يعرف بالحملة التفسيرية، إلا أنّها تحوّلت لاحقا لاستراتيجية مدروسة ومقصودة تقوم على تهميش الاعلام والصحافة خاصة المؤسسّات غير الموالية وغير المعنيّة بمشروعه الشعبوي وافتعال القضايا ضدّ الإعلاميين والصحافيين من أجل اخماد الأصوات الناقدة والمعارضة واقصائها من المشهد الإعلامي. وهو ما يتقاطع مع السياسات الشعبوية اليمينيّة لسعيّد التي تقوم على الاقصاء والتفرّد بالسلطة، أي بمعنى تقوم على صراع وجود مع الخصوم والمنافسين الذي يصفهم بـ"الأعداء" و"الخونة" و"المتآمرين".

قائمة المصادر والمراجعة

1-Jan-Werner Muller, What Is Populism, UNIVERSITY OF PENNSYLVANIA PRESS

PHILADELPHIA, 2016. P17

2- قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 18 يناير 2003، https://shorturl.at/EXkrh

3- André Munro, Narodnik: Russian social movement, Encyclopaedia Britannica.

https://www.britannica.com/event/Narodnik

4- Jan-Werner Muller, What Is Populism, UNIVERSITY OF PENNSYLVANIA PRESS PHILADELPHIA, 2016. P18

5- André Munro, Narodnik: Russian social movement, Encyclopaedia Britannica.

https://www.britannica.com/event/Narodnik

6- Cas Mudde, Cristobal Rovira Kaltwasser, Brève Introduction au Populisme, édition de l'aube, Novembre 2018, P52-53.

7- Philippe Raynaud, Les origines du populisme, Vie Publique, 8 janvier 2020 :

https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/271075-les-origines-du-populisme-par-philippe-raynaud

8- André Munro, Narodnik: Russian social movement, Encyclopaedia Britannica.

https://www.britannica.com/event/Narodnik

9- Philippe Raynaud, Les origines du populisme, Vie Publique, 8 janvier 2020 :

https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/271075-les-origines-du-populisme-par-philippe-raynaud

10- Cas Mudde, Cristobal Rovira Kaltwasser, Brève Introduction au Populisme, édition de l'aube, Novembre 2018, P53.

11- Charles Postel, American Populism, 1876-1896, Northern Illinois University : https://digital.lib.niu.edu/illinois/gildedage/populism

12- Philippe Raynaud, Les origines du populisme, Vie Publique, 8 janvier 2020 :

https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/271075-les-origines-du-populisme-par-philippe-raynaud

13- Jan-Werner Muller, What Is Populism, UNIVERSITY OF PENNSYLVANIA PRESS PHILADELPHIA, 2016. P60-62

14- Philippe Raynaud, Les origines du populisme, Vie Publique, 8 janvier 2020 : https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/271075-les-origines-du-populisme-par-philippe-raynaud

15- The Editors of Encyclopaedia Britannica, William-Jennings-Bryan : American politician, Britannica, https://www.britannica.com/topic/populism: https://www.britannica.com/topic/populism

16- "Populist." Merriam-Webster.com Dictionary, Merriam-Webster, https://www.merriam-webster.com/dictionary/populist. Consulté le 24 Octobre 2024.

17- History.com Editors, « Populism in the United States: A Timeline, Populism in the United States: A Timeline », History. December 7, 2018 : https://www.history.com/topics/us-government-and-politics/populism-united-states-timeline
18- Same source.

19- Luc Capdevila, François Vergniolle de Chantal et Jean-Christian Vinel, « Populismes dans les Amériques », *IdeAs* [En ligne], 14 | 2019, mis en ligne le 01 octobre 2019, consulté le 13 Novembre 2023. URL : http://journals.openedition.org/ideas/6816 ; DOI : https://doi.org/10.4000/ideas.6816

20- Precedent Source.
21- Philippe Raynaud, Les origines du populisme, Vie Publique, 8 janvier 2020 : https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/271075-les-origines-du-populisme-par-philippe-raynaud

22- Philippe Raynaud, Les origines du populisme, Vie Publique, 8 janvier 2020.
https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/271075-les-origines-du-populisme-par-philippe-raynaud
23- Michel Winock, le boulangisme, un populisme protestataire. Revue Après-demain, juillet 2017, N° 43, éditions Quart Monde, P34-36, https://shs.cairn.info/revue-apres-demain-2017-3-page-34?lang=fr
24- Populisme, Larousse encyclopédie, consulté le 24/08/2023,
https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/populisme/187303

25- Véronique Trottier, Léon Lemonnier : romancier populiste ? Was Léon Lemonnier a populist novelist ?, érudit.org, Volume 44, numéro 2, été 2013/ chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.erudit.org/fr/revues/etudlitt/2013-v44-n2-etudlitt01269/1023759ar.pdf
26- Populisme, Larousse encyclopédie, consulté le 24/08/2023, https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/populisme/187303
27- Source Précédente.
28- Gilles Heuré, Le poujadisme est de retour, mais c'était quoi au fait ?, Télérama. Fr, Publié le 29 novembre 2016, Url https://www.telerama.fr/livre/le-poujadisme-est-de-retour-mais-c-etait-quoi-au-fait,150668.php
29- Guillaume Perrault, L'ascension de Pierre Poujade, le papetier devenu homme politique et symbole du populisme, Le Figaro Podcasts, 8 mars 2024, Url https://www.youtube.com/watch?v=KXAWx0r9Fmc
30- Alexandre SUMPF, Le poujadisme, Alexandre SUMPF, « Le poujadisme », Histoire par l'image [en ligne], consulté le 28/01/2025. URL : https://histoire-image.org/etudes/poujadisme
31- Cas Mudde, Cristobal Rovira Kaltwasser, Brève Introduction au Populisme, édition de l'aube, Novembre 2018, P 54-55
32- Définition du poujadisme, Toupie.org, 31 août 2006, https://www.toupie.org/Dictionnaire/Poujadisme.htm.
33- Marianne GONZÁLEZ ALEMÁN, Les conséquences de la crise de 1929 en Amérique latine, Encyclopédie de l'histoire Numérique de l'Europe. URL, https://ehne.fr/fr/eduscol/terminale-

g%C3%A9n%C3%A9rale/fragilit%C3%A9s-des-d%C3%A9mocraties-totalitarismes-et-seconde-guerre-mondiale-1929-1945/l%E2%80%99impact-de-la-crise-de-1929-d%C3%A9s%C3%A9quilibres-%C3%A9conomiques-et-sociaux/cons%C3%A9quences-de-la-crise-de-1929-en-am%C3%A9rique-latine-les
34- AUCANTE (Yohann), DÉZÉ (Alexandre), dir. – Les systèmes de partis dans les démocraties occidentales. Le modèle du parti-cartel en question. Préface de Jean-Luc Parodi. – Paris, Presses de Sciences Po, 2008 (Académique). 456 p. https://shs.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2009-2-page-367?lang=fr#s1n3 Ou bien file:///C:/Users/ASUS/Downloads/comptes-rendus.pdf
35- Olivier Dabène, L'éternelle actualité du populisme en Amérique latine, Publications : les Carnets du CAPS, janvier 2018, p 71.
36- Source Précédente.
37- Evo Morales Ayma, Encyclopédie [personnage], Larousse, consulté le 12/12/2023 40- Cas Mudde, Cristobal Rovira Kaltwasser, Brève Introduction au Populisme, édition de l'aube, Novembre 2018, page 46-51.
38- Cas Mudde, Cristobal Rovira Kaltwasser, Brève Introduction au Populisme, édition de l'aube, Novembre 2018, page 46-51.
39- Alexandre Dorna, "Avant-propos : Le populisme, une notion peuplée d'histoires particulières en quête d'un paradigme fédérateur", *Amnis* [Online], 5 | 2005, Online since 01 September 2005, connection on 30 October 2023. URL: http://journals.openedition.org/amnis/967; DOI: https://doi.org/10.4000/amnis.967
40- Luc Capdevila, François Vergniolle de Chantal and Jean-Christian Vinel, "Populismes dans les Amériques",

IdeAs [Online], 14 | 2019, Online since 01 October 2019, connection on 30 October 2024. URL: http://journals.openedition.org/ideas/6816; DOI: https://doi.org/10.4000/ideas.6816

41- Matthew Goodwin, Right Response. Understanding and Countering Populist Extremism in Europe, chathamhouse.org, A Chatham House Report, September 2011. URL, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/r0911_goodwin.pdf

42- Cas Mudde, Populist radical right parties in Europe, Cambridge university press, 2007, p16

43- - Shawn W. Rosenberg, Democracy's Final Act? Freely Choosing Right Wing Populism, CIRSD - Center for International Relations and Sustainable Development. URL , https://www.cirsd.org/en/horizons/horizons-winter-2020-issue-no-15/democracys-final-act-freely-choosing-right-wing-populism

44- Glenn Kessler, Salvador Rizzo, Meg Kellly, Trump's false or misleading claims total 30573 over 4 years, The Washington Post, 24 janvier 2021, consulté le 31/01/2025. URL https://www.washingtonpost.com/politics/2021/01/24/trumps-false-or-misleading-claims-total-30573-over-four-years/

45- Cas Mudde, Populist radical right parties in Europe, Cambridge university press, 2007, p130-137-187.

46- Cas Mudde1 and Cristóbal Rovira Kaltwasser, Studying Populism in Comparative Perspective: Reflections on the Contemporary and Future Research Agenda, comparative political studies CPS, p 1674.

47- Olivier Dabène, L'éternelle actualité du populisme en Amérique latine, Publications : les Carnets du CAPS, janvier 2018, p 71
48- Eugénie Bastié, Chantal Mouffe, la philosophe qui inspire la gauche, de Hamon à Mélenchon, Le Figaro, publié le 30 janvier 2017. Url, https://www.lefigaro.fr/elections/presidentielles/2017/01/30/35003-20170130ARTFIG00087-chantal-mouffe-la-philosophe-qui-inspire-la-gauche-de-hamon-a-melenchon.php
49- Chantal Mouffe, L'illusion du consensus, édition Alpin Michel 2016. P9-33.
50- Eugénie Bastié, Chantal Mouffe, la philosophe qui inspire la gauche, de Hamon à Mélenchon, Le Figaro, publié le 30 janvier 2017. Url, https://www.lefigaro.fr/elections/presidentielles/2017/01/30/35003-20170130ARTFIG00087-chantal-mouffe-la-philosophe-qui-inspire-la-gauche-de-hamon-a-melenchon.php
51- Source précédente.
52- Jean Quétier, Regard critique sur le « populisme de gauche » de Chantal Mouffe, publié le 22/03/2020, consulté 01/02/2025, url https://shs.cairn.info/revue-la-pensee-2017-4-page-95?lang=fr
53- Jan-Werner Mueller, Que reste-t-il de la gauche populiste ?, Project Syndicate, publié le Feb 21, 2019. Url, https://www.project-syndicate.org/commentary/populist-left-wrong-political-strategy-by-jan-werner-mueller-2019-02/french
54- Source précédente.

55- محمد الهاشمي الحامدي، بيان العريضة الشعبية من أجل تونس , الصفحة الرسمية على موقع فايسبوك، نشر بتاريخ 29 جوان 2020، https://www.facebook.com/malhachimiofficiel/posts/pfbid0UQF47tJ6CHK6EtetpUuLRigM7448ZEx3esRDoFoiSGrRqcqpUxmNi54WnmZ9LZS3l

56- نبيل القروي يعلن ترشّحه للرئاسة (فيديو)، راديو موزاييك، 27 ماي 2019، الرابط: https://web.archive.org/web/20200807214112/https://www.mosaiquefm.net/ar/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/552036/%D9%86%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%B4-%D8%AD%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9

57- الصادق الحمامي، ديمقراطية مشهدية: الميديا والاتصال والسياسة في تونس (تونس، دار محمد علي الحامي، 2021)، ص 211 - 213

58- (فيديو) كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد من سيدي بوزيد، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية، نشر بتاريخ 21 سبتمبر 2021. الرابط، https://www.facebook.com/watch/?ref=embed_video&v=356385529519168

59- Hatem Nafti, Tunisie : le complotisme, clé de voute de la gouvernance de kaïs saïed, jean-jaures.org, Fondation Jean Jaures, 22/11/2023. URL, https://www.jean-jaures.org/publication/tunisie-le-complotisme-cle-de-voute-de-la-gouvernance-de-kais-saied

60- Classement mondial de la liberté de la presse 2023, Tunisie. URL, https://rsf.org/fr/pays/tunisie

61- خليل العربي، مرجعية السياسات العمومية والعنصرية :من سردية الاستثناء التونسي إلى الشعبوية، منشورات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أفريل 2016 ، ص. 37 - 34

62- نادية أوربيناتي، أنا الشعب .كيف حوّلت الشعبويّة مسار الديموقراطية، ترجمة عماد شيحة، دار الساقي. 2020 ، ص 290-245

63- Emmanuel Taïeb, Logiques politiques du conspirationnisme, érudit, revue Sociologie et sociétés, Diffusion numérique : 20 janvier 2011. URL, https://www.erudit.org/fr/revues/socsoc/2010-v42-n2 socsoc3977/045364ar/ URL pdf, chrome extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.erudit.org/fr/revues/socsoc/2010-v42-n2-socsoc3977/045364ar.pdf

64- التصحيح، "الكلام ده غير صحيح"، أسماء العواصف ليس لها أي علاقة بالحركة الصهيونية أو أي نظرية مؤامرة أخرى، الصفحة الرسمية لمنصة "ما تصدقش" على موقع فايسبوك، 30 سبتمبر 2023. الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=629015766085978&set=a.103872338600326&locale=fr_FR

65- تونس: يجب على السلطات الإفراج عن السجناء المحتجزين خلال حملة القمع الأخيرة، منظمة العفو الدولية، 30-03-2023، الرابط https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/03/tunisia-/authorities-must-free-prisoners-held-in-latest-crackdown

66- تقرير الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات حول الاستفتاء في مشروع دستور جديد للجمهورية التونسية يوم 25 جويلية 2025، صدر في نوفمبر 2022. رابط الـpdf: -chrome extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.isie.tn/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-Referendum-2022.pdf

67- نتائج الانتخابات الرئاسية 2024، موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، 06 أكتوبر 2024، الرابط
https://www.isie.tn/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%ae%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%aa/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%ae%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-2024/

68- مرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، موقع رئاسة الجمهورية carthage.tn ، نشر بتاريخ 2022/09/13، الرابط
https://www.carthage.tn/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A?page=31

69- Chantal Mouffe , For a Left Populism*" , Albin Michel, juillet 2018, P 12.*

70- الصادق الحمامي، ديمقراطية مشهدية، منشورات دار محمد علي، 2022، ص146-152.

71- غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، منشورات ألكان Alcan، ص63-80.

72- قيس سعيد، مقتطف من خطاب داخل اجتماع لمجلس الأمن القومي، نشر على موقع الفايسبوك بتاريخ 21 فيفري 2023. الرابط:
https://www.facebook.com/profile/100064458289062/search/?q=%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9

73- قيس سعيد يتوعد العملاء والخونة، موقع بزنز نيوز Busnessnews.com.tn ، بتاريخ 16 ديسمبر 2020.

https://ar.businessnews.com.tn/%D9%82%D9%8A%D8%B3%20%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF%20%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%B9%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A1%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D9%86%D8%A9%20,520,16278,3

74- Glenn Kessler, Salvador Rizzo, Meg Kelly ; Trump's false or misleading claims total 30,573 over 4 years, January 24, 2021.

https://www.washingtonpost.com/politics/2021/01/24/trumps-false-or-misleading-claims-total-30573-over-four-years/

الجزء الثاني: مقالات تكميلية

كيف غذّت الشعبويّة الاستقطاب السياسي المدمّر في تونس[1]

تتحدد وظيفة الإنترنت في انجاز مهام تواصلية واتصالية بين الأفراد لغايات مهنية أو اقتصادية أو سياسية أو ترفيهية، لكن أخطر مهمة أنجزتها الإنترنت - منصّات التواصل الاجتماعي تحديدا - في تونس هي لعب دور الوسيط الميديائي الأخطر لبرامج الاتصال والتسويق السياسي للحكومات والأحزاب والفاعلين على تعدد خلفياتهم وايديولوجياتهم، بحيث تحولت إلى منبر رئيسي للاستقطاب السياسي في الانتخابات والاستفتاءات ومختلف المحطات السياسية التي مرت بها البلاد خلال مسار الانتقال الديمقراطي.

وقد لاحظنا بعد ثورة 14-17 كيف تصاعدت وتيرة الاستقطاب السياسي على صفحات ومجموعات فايسبوكية وعلى منصة تويتر تتبع للأحزاب والتيارات السياسية اليمينية والشعبوية واليسارية خلال المحطات الانتخابية 2011 و2014 و2019 وخلال إعداد الدستور في 2013.

كما شهدت الساحة السياسية في تونس، بعد الانقلاب الدستوري الذي قام به الرئيس قيس سعيد في 25 يوليو / جويلية، ارتفاع حدة الاستقطاب المجتمعي بين أنصار الرئيس قيس سعيد داخل الحملة التفسيرية (تصور شعبوي خاص للديمقراطية) من جهة وأنصار المعارضة الراديكالية التي كانت موجودة في السلطة والبرلمان من

[1] هذا المقال نشر بموقع بوليتيكو تونس بتاريخ 18 أكتوبر 2024

جهة أخرى (الأحزاب والتيارات الموجودة في أقصى اليمين واليسار).

ويمكن اعتبار أن مسار الانتخابات الرئاسية التي عرفتها البلاد خلال الأشهر القليلة التي سبقت هذا الاستحقاق، ومحتوى الخطاب السياسي السلطوي الذي رافق هذا المسار، يجسدان ذروة الاستقطاب السياسي القصووي والاقصائي، وذلك باستخدام مفردات وعبارات تنفي الآخر وتقصيه تماما من فضاء التنافس السياسي الديمقراطي من ذلك استخدام "عملاء للخارج" "خيانة الوطن" "تآمر على أمن الدولة" "مرض سرطاني" إلى آخره من المفردات التي تنتمي للقاموس الأمني والحربي لا للقاموس السياسي الديمقراطي.

فإلى أي مدى تؤثر محركات البحث والميديا الاجتماعية في نسق الاستقطاب السياسي بين أنصار التيارات الشعبوية واليمينية واليسارية الراديكالية؟ وكيف يساهم التضليل الاعلامي وتعويم الحقائق في صناعة المواقف السياسية الأكثر وثوقيه وتطرفا؟

1- تحديد الكلمات المفاتيح

- **الميديا الاجتماعية**: هي الميديا الجديدة التي ظهرت منذ منتصف العشرية الأولى من القرن العشرين مع محركات البحث المعلوماتية والسمعية البصرية مثل اليوتيوب وغوغل وفضاء البلوغوسفير، ثم جاءت بعد ذلك ثورة الميديا الاجتماعية التي أثرت في مجرى التاريخ، أهمها على الاطلاق مواقع فايسبوك وتويتر التي احتضنت الثورات العربية كمنصات ناقلة لأخبار الثورات وفضاءات الكترونية افتراضية للنقاش والتعبئة وتنظم الجماهير المعارضة

للأنظمة السياسية السائدة، ووسيلة للاستقطاب السياسي لاحقا، ومنبرا للأحزاب والمنظمات لشرح برامجها وتقريب أنشطتها للجمهور.

- **الاستقطاب السياسي**: يقوم على تضاد الأفكار والرؤى السياسية ليصل إلى درجة التناقض فيما بينها، لدرجة تنتفي فيها أي مساحة للتفاهم والالتقاء مثل ما يحصل في الاستقطاب السياسي بين حركة النهضة (إسلامية) وحزب الدستوري الحر (دستوري بورقيبي؟) في حين أن العلاقات الحزبية في الأنظمة الديمقراطية العريقة تقوم على الاختلاف البناء في الرؤى السياسية والبرامج في حدود الاحترام المتبادل والتشاركية والتداول السلمي والحضاري على السلطة.

لكننا بالمقابل نجد أن كلتا الحالتين (الاستقطاب السياسي والاختلاف البناء) لا تتحقق إلا في المجتمعات الديمقراطية لأن الاستبداد لا يسمح بالاختلاف. ويمكن كذلك اعتبار أن الاستقطاب السياسي متحول في صيرورة غير ثابته، فقد تحول مثلا في تونس من "تدافع بين "الاخوانجية" و"العلمانيين" إلى استقطاب بين "منظومة 25 جويلية" (الشعبويين) و"منظومة العشرية السوداء" (النهضة وحلفائها ومحيطها السياسي).

ويُعرف الاستقطاب السياسيPolitical Polarization كذلك بأنه "العملية الاجتماعية التي يتم بمقتضاها تقسيم الأفراد إلى فئتين اجتماعيتين أو مجموعتين متناقضتين في المواقف والأهداف ووجهات النظر، مع وجود عدد قليل من الأفراد المحايدة أو التي تتخذ موقفاً وسطياً".

ويعرف أيضاً بأنه " الانفصال أو التقسيم بين المجموعات في تفضيلهم لقضية ما، وحشد هذه المجموعات حول محاور إيديولوجية".1

- **غرف الصدى:** تعتبر غرف الصدى Echo Chamber حاضنة إلكترونية للاستقطاب السياسي في أعلى تجلياته الاجتماعية بما أن المتناقشين داخل هذه الغرف الالكترونية أو حتى داخل الفضاءات العمومية التقليدية يميلون، للتحاور مع من يشبهونهم في الانتماءات السياسية والفكرية. وتعمل محركات البحث على الإنترنت (غوغل، يوتيوب، فيسبوك، تويتر...) عبر خوارزميات وروبوتات معقدة على تزويد المستخدمين بمعلومات وبيانات وحسابات أشخاص تتقاطع مع ما ينشرونه ويتداولونه، لأنها مبرمج على ذلك، لتخلق في النهاية ما يعرف ب"فقاعة الترشيح" Filter Bubble لا يوجد فيها سوى المتشابهين حزبيا وسياسيا وفكريا،حيث يبقى نفس الصوت يتردد بطرق مختلفة مثل الصدى، وأحيانا من خلال مزايدات في نفس التوجه السياسي ما يخلق التطرف والانعزالية داخل هذه المجموعات.

- **التضليل الاعلامي:** سياق اتصالي لا يقوم على نشر الحقائق والأخبار الموثوقة والمهنية وإنما على نشر الاشاعات وأنصاف الحقائق، وفي حالة نشر الحقائق أو الحديث عن الأحداث كما هي فإنه يقع إخراجها من سياقها.

وهنالك عدة مستويات من التضليل الاعلامي يمكن اختزالها في 3 مستويات:

1- التضليل الاعلامي دون نية الإساءة للغير Mésinformation من خلال نشر معلومات مغلوطات غير أن الشخص الذي نشرها يعتقد أنها صحيحة.

2- المعلومات المضللة Malinformation هي المعلومات التي تستند على واقع لكنها تستعمل بغرض الاضرار بالآخرين كأن توضع في غير سياقها أو إطارها.

3- Désinformation المقصود هي أن المعلومة في هذا السياق خاطئة وناشرها يعرف أن خاطئة يعني أنها خديعة يتم نشرها بنية سيئة بين الجمهور الذي يتم خديعته بهذا التضليل عن طريق أناس يضمرون الكذب ولا يمكن الثقة فيهم2.

إذا هنالك عدة مستويات في التضليل الاعلامي تتقاطع معها تقنيات أخرى في تشويه المعلومات واخفاء الحقائق والتطرق لها بأساليب معالجة إخبارية "خبيثه" من ذلك مثلا العناوين المظللة Les Fausses Titres حيث هنالك اتجاه نحو تصنيفها كأخبار مظللة Les Pièges à clé التي تطنب الوسائط الالكترونية في استخدامها، وأصبحت تصنف كتقنية من تقنيات التضليل الاعلامي، مثلما بين ذلك أستاذ الصحافة وعلوم الاتصال بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، الصادق الحمامي، الذي يضيف في إحدى محاضراته بأن من بين أساليب التضليل الأخرى هنالك تقنية مبتكرة تتعلق بالمضامين المظللة التي تروجها بعض المواقع على أنها مضامين اخبارية ذات محتوى ساخر دون الاشارة بشكل واضح إلى هذه الطبيعة الساخرة التي لا تمت للحقيقة والواقع بصلة، إلا من خلال إشارة أو شعار ميكروسكوبي في ركن أو زاوية بعيدة عن مجال نظر القارئ.

الاستقطاب في شرك المنصات

تعتبر محركات البحث والميديا الاجتماعية التي تأسست في فترات زمنية متقاربة نذكر من بينها غوغل (1998) يوتيوب (2005) فايسبوك (2004) تويتر (2006) من بين أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع وتيرة الاستقطاب السياسي على الإنترنت بعد أن كان يحدث في فضاءات الوسائط الميديائية التقليدية (صحف، إذاعات، تلفزيونات...) وداخل الساحات العامة والمقرات الحزبية والمنتديات السياسية إلخ. إلا أن الاستقطاب السياسي في العشريتين الأخيرتين،

أي بعد ظهور محركات البحث والميديا الاجتماعية، انتقل إلى الفضاء الالكتروني الافتراضي، حاملا معه مسلمة رئيسية في النقاش وهي تلك التي أثبتتها العديد من الأبحاث والدراسات التي أجريت على ظاهرة الاستقطاب السياسي، والتي خلصت إلى أن الأفراد يميلون دائماً لمناقشة القضايا السياسية والشؤون العامة مع الآخرين الذين لديهم نفس العقلية ونفس التوجهات الفكرية. وبأن أكثر التفاعلات تكرارا في الشبكات الاجتماعية تحدث مع الشركاء والمستخدمين الأكثر انسجاماً وتشابها في المناقشات والمواقف السياسية 3. وهي التقنية التي راهنت عليها كثيرا مواقع التواصل ومحركات البحث عموما لجذب أكبر عدد ممكن من المستخدمين للأنترنت من أجل تحويلهم لاحقا لبضاعة لزبائن هذه المحركات والمواقع من شركات تجارية ومستشهرين شتى، مما يعني أن الغرض منذ البداية كان تجاريا.

و تعمل الخوارزميات والروبوتات التي تضعها هذه المواقع من أجل خلق حركة من البيانات والمعلومات المتشابهة والمتقاطعة حول حسابات الأشخاص المتقاربين سياسيا وفكريا مما يجعلهم يتداولون المسائل المطروحة في الفضاءات العامة بشكل أحادي لوجود ميل طبيعي لدى الأفراد للنقاش مع من يشبههم في الأفكار والرؤى، وهو ما يدفعهم، عند مناقشة القضايا السياسية، لمعالجة المعلومات المتداولة بانتقائية وتحيز شديدين ، مما يزيد من حدة الاستقطاب السياسي والتطرف في الآراء، والتباعد بين المجموعات المتناقشة والانفصال فيما بينها.

وتسمى هذه الظاهرة بغرفة الصدى Echo Chamber حيث أن الاستقطاب السياسي خلالها يتسم بنقاء ووضوح كبيرين بسبب استقبال المستخدمين للأنترنت للآراء ومواقف تتقاطع وتسند وجهات نظرهم وتستبعد وجهات النظر الأخرى المخالفة أو المعارضة

لتوجهاتهم الشخصية والجماعية، وهو ما يدفع المستخدمين للتطرف في آرائهم التي يحملونها بخصوص قضية معينة ويعمقون العزلة السياسية بينهم وبين المختلفين عنهم في الانتماءات والرؤى السياسية والايديولوجية. ونتيجة لهذا الاستقطاب تتسع دائرة ذوي الآراء السياسية المتطرفة وفي المقابل يتلاشى ذو الآراء السياسية المعتدلة.

وأوضحت دراسات أن جوجل وفيس بوك وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي تعمل على ترسيخ البحث عن المعلومات التي تتفق مع وجهة نظرنا من خلال الخوارزميات التي تقترح علينا المزيد من هذا المحتوى، مؤكدة أن خطورة هذه الخوارزميات تكمن في أن مستخدميها ليسوا على علم بها، فتعمل فقاعات الترشيح على حجب التفاعل بين الأحزاب مما يجعل كل طرف منحاز بشدة لأفكاره4.

وذكرت الدراسة التي أجراها السوسيولوجي الأمريكي Chris Bail من خلال إجراء مقابلات شخصية معمقة مع عينة من مستخدمي الميديا الاجتماعية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، إلى جانب متابعة حساباتهم الشخصية على "تويتر"، إلى أن موشور منصات التواصل الاجتماعي Social Media Prism يعمل على دعم المتطرفين الساعين للحصول على مكانة اجتماعية، في حين يخرس المعتدلين الذين لا يرون أن هنالك جدوى من مناقشة السياسة على وسائل التواصل الاجتماعي، ويترك شكوكاً دائمة بين الأطراف المتعارضة5.

هنالك مثال بارز على ذلك في الساحة السياسية والاتصالية والميديائية التونسية، فقد اشتد الاستقطاب السياسي إثر "الانقلاب الدستوري" الذي قام به الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 جويلية اعتمادا على تأويل خاص للفصل 80 من الدستور (تعليق عمل البرلمان وحله لاحقا، حلّ الحكومة، اصدار مراسيم تشريعية وحل الهيئات الدستورية...).

وقد بدأ الاستقطاب بين أنصار قيس سعيد من داعمي مسار 25 جويلية (الحملة التفسيرية) وجزء من المعارضة القومية واليسارية (التيار الشعبي، حركة الشعب، الوطنيون الديمقراطيون) الذي اختاروا الانضمام للجموع المساندة للرئيس.

وانطلق الاستقطاب من الصحافة والميديا التقليدية الموالية أو المعارضة للرئيس لينتقل لمواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فايسبوك، حيث توجد مجموعات موالية للرئيس تناقش قراراته وتصريحاته وتعيد انتاج مواقفه بطريقه وثوقية ودغمائية بعيدا عن النقاش الديمقراطي العقلاني. وهنا تتغذى هذه المجموعات على عداء بعضها البعض وتداول المعلومات المساندة لمواقفها حتى وإن كانت مغلوطة مضللة.

تأجيج الاستقطاب المتطرف

يتغذى الاستقطاب السياسي من عدة مصادر بعضها ايديولوجي سياسي (الشعبوية، اليمين المتطرف...) وبعضها الآخر من طريقة تناول الاعلام التقليدي للقضايا التي تصنع الرأي العام (Framing Theorie)، وفي بعض الأحيان عن طريق نوازع حسية غرائزية من داخل ذواتات مستخدمي الانترنات (الحقد). الخطير في مسألة تأجيج الاستقطاب حينما تتقاطع أو تجتمع مختلف مصادر تغذية الاستقطاب Fueling Polarization Feed مع بعض لتصنع غرف الصدى، التي لا تحتمل إلا رأيا واحد معمما قابلا للمزايدة والتطرف لا الاعتدال والانفتاح على وجهات النظر الأخرى في مسائل انتخابية أو سياسية أو أحيانا حضارية وهوّياتية.

الاستقطاب تغذيه الشعبوية Populisme بما أنها سردية سياسية لا عقلانية في مناهجها ورؤيتها للشأن العام وتعتمد على المنطوق

الشفوي والرموز والشعارات التي تطلقها الجموع الشعبية بخصوص قضية ما سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، ودائما ما تكون رؤيتها حدّية غير قابلة للنقاش النقدي بمنطق مع أو ضد..

والشعبوية اصطلاحا هي اتجاه سياسي معاصر ظهر خصوصا في العقدين الأخيرين مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم سنة 2017 ونجاح حركة خمسة نجوم الايطالية في انتخابات سنة 2018 وتكوين حكومة ائتلافية وفوز الرئيس قيس سعيد في تونس في الانتخابات الرئاسية لسنة 2019، وغيرهم كثيرون عبر العالم سواء في أوروبا أو أمريكا اللاتينية...إلخ.

وتتبنى الشعبوية أفكارا سياسية ظهرت قبل الديمقراطية التمثيلية والتداولية من قبيل الديمقراطية المباشرة وتمثيلية المجالس المحلية والتخطاب مع الشعب دون وسائط سواء من الأحزاب أو البرلمانات أو المنظمات أو النقابات أو الميديا التقليدية. والمعروف عليها أنها تضع على رأس أجندتها معاداة النخب والمنظومة السياسية القائمة بشكل عام يقودها في ذلك الفكر التآمري conspirationniste، وهي بذلك تضع "الشعب" في مواجهة نخبه السياسية والثقافية والاقتصادية للبلاد6.

من المغذيات الأخرى للاستقطاب نجد طريقة التناول الاعلامي أو الاتصالي لقضايا معينة من زاوية مع أو ضد Framing Theorie ، دون إعطاء المجال لموقف ثالث موضوعي ومحايد ليأخذ حقه في النقاش العام مثلما حصل مثلا في قضية الإيقافات الأخيرة للسياسيين المعارضين للرئيس قيس سعيد بتهم تتعلق بالتآمر على أمن الدولة وتكوين وفاق إرهابي للإضرار بمصالح البلاد .

المشاعر السياسية

تنتشر موجة الحقد الاجتماعي والسياسي وغير من أصناف المشاعر السياسية بفعل التأثّر "بالجوّ العام" ونتيجة لما أسماه علماء سيكولوجية الحشود "العدوى الجماعية"، حيث تنساق العامّة وراء تيّارات جارفة من التحريض دون تفكير في مدى تلاؤمها مع الحقّ7 هو ما حصل مثلا في حملات التحريض التي قادها أنصار سعيد ضد زعماء المعارضة والصحافيين الذين أودعوا السجن باتهامات تتعلق بـ"الخيانة" و"والتآمر على أمن الدولة" و"التلب" ونشر "معلومات مغلوطة" و"الاضرار بالأمن العام" بناء على المرسوم 54 ، وغيرها من التهم التي لم يتم اثباتها قانونيا وقضائيا حسب شهادات المحامين وبيانات المنظمات الحقوقية، إلا أن أنصار الرئيس أقاموا لهم محاكمات صورية على صفحاتهم وداخل مجموعاتهم الفايسبوكية، واتهموهم ب"الخيانة" و"العمالة" دون وجود أدلة مادية واضحة، بل تجاوزوا ذلك للمطالبة بتطهيرهم وسحلهم واغتصابهم واشعال النار في منازلهم، وهي دعوة صريحه لحرب أهلية.

إن الاتجاهات السياسية والايديولوجية المغلقة مثل الشعبوية واليمينية العنصرية تقوم على تصورات ترى من خلالها المجتمع كتلة "نقية" و"متجانسة" و"أصلية" على خلاف الرؤية الديمقراطية التي تقوم على التنوع والتعدد والاختلاط كمصادر اثراء للمجتمع. هذه الأحادية في التصورات والأفكار المغلقة تخلق الكراهية والحقد بين الأفراد الذين يتبنونها، إذ يحتاج الحقد إلى يقين مطلق في أي مسألة لديه أحكام أو مواقف حولها، لأن بقاء أي احتمال، من شأنه أن يكون مزعجاً، وسيحرم الحقد من طاقته تلك، التي يتوجّب توجيهها باتجاه واحد (المهاجرون على سبيل المثال يصبحون السبب في البطالة والجريمة وتهجين المجتمع وتشويه الهوية الوطني...)8.

هنالك العديد من الأحقاد السياسية والايديولوجية التي تفجرت في تونس بعد الثورة بدافع من الأحزاب والحركات الأصولية المتطرفة

والميديا الاجتماعية خصوصا (فايسبوك) التي مثلت فضاء عموميا الكترونيا ساهم في سياق الاستقطاب السياسي والانتخابي في تغذية السرديات المتصارعة على السلطة منذ انتخابات سنة 2011 وإلى اليوم، ويمكن تصنيفها في 3 أصناف: الحقد الثوري والحقد على الثورة والحقد على النخب.

بالنسبة للحقد على الثورة فقد جاء بسبب تداول فكرة شائعة حول الأضرار التي تسببت بها الثورة للاقتصاد ومستوى معيشة المواطنين والنمط الاجتماعي الذي تعود عليه التونسيون، أما النوع الثاني فهو الحقد الثوري وهو "الحقد" الذي تكوّن ضد رموز النظام السابق والمنظومة القديمة، أما بالنسبة للمستوى الثالث فهو الحقد على النخب ويمكن تلخيصه بكتلة المشاعر الغاضبة والحانقة التي تحملها مثلا المجموعات الشعبوية للنخب السياسية التي تداولت على الحكم منذ سنة 2011 بمختلف تشكيلتها من اليمين إلى اليسار وفشلت حسب وجهة نظرها في تحقيق أهداف الثورة، وتورطت مع "الدولة العميقة" في إعادة انتاج النظام القديم. وهو ما مهد الطريق لبروز ظاهرة قيس سعيد ليقدم نفسه كبديل لهذه "المنظومة الفاسدة" (الحمامي، 2022).

دور التضليل الاعلامي

تقوم الديمقراطية كنظام سياسي تقدمي على تعدد الأحزاب والآراء والانتخابات والمداولات في البرلمان والفضاءات العامة وحرية الرأي والتعبير والصحافة والرأي العام وغيرها عناصر الـ"إيكو سيستم"Ecosystem الذي تحيى فيه ولا تكتمل الديمقراطية من دونها.

ومن هذا المنطلق، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية دون وجود صحافة وميديا واتصال ديمقراطي، بمعنى أن هذه المجالات المهنية

والعلمية المتعددة في المهام والمحتويات والاتجاهات تشكل "براديغمات" Paradigms بذاتها تتشكل من منظومة مبادئ ومعايير وأخلاقيات تعبر عن جوهرها وأسلوب اشتغالها. بالمقابل يقوم الاستقطاب السياسي أو الانتخابي في الفضاء العمومي بشكل عام، وفي الميديا الاجتماعية بشكل خاص، بالتلاعب بهذه المبادئ وإعطائها محتوى جديد أحادي، فتصبح حرية التعبير مجالا حيويا بين يدي المجموعات المناصرة لتوجه سياسي أو حزبي أو ايديولوجي معين، ولكنها في نفس الوقت وسيلة للتحريض على الخصوم و"الأعداء" الذي لا يشاركوننا نفس الأفكار والقناعات، إذ يتحولون لكائنات غير مرئية لا يمكن محاورتهم أو الاعترافات بهم مثلما أوضحت ذلك إمكه Emcke في فرضيّتها التي فسرت بها كره "البيض" للأجانب المختلفين عنا و"الحقد" عليهم.

وتعمل الشبكات الاجتماعية، حسب الباحث كاس ر. سنستين Cass R. Sunstein بنظام "الشرنقة" المعلوماتية والقدرة الرهيبة على انتشار وتداول المعلومات المزيفة. "مما سينجر عنه تصديق الكثير من الأشياء الخاطئة وافتقاد تعلم الكثير من الأشياء الصحيحة". وهذه أمر مريع للحقيقة وللديمقراطية. فأولئك الذين لديهم مصالح معينة والباحثين على زعزعة العملية الديمقراطية (...) يمكنهم استغلال الشبكات الاجتماعية لتحقيق أغراضهم". 9

على سبيل المثال، قامت وكالة فيتش بتاريخ 16 سبتمبر 2024 بتصنيف تونس على مؤشر CCC+ وهو ما يعني مخاطر عالية للتخلف عن سداد التزامات الدين بحسب الوكالة، لكنه أقل خطورة نسبيا من مؤشرCCC- الذي كانت موجودة، لكن هذا لا يعني وجود أمان ائتماني، إلا ان أنصار الرئيس، أشادوا بهذا التصنيف الجديد واعتبروه دليلا على نجاح سياسات الرئيس الحالي ومؤشر على "تعافي الاقتصاد التونسي".

المقاربة الديمقراطية للأنترنت

على خلاف عدة قطاعات اقتصادية حيوية مثل قطاع الأدوية التي لا يتم الترخيص لها إلا بعد اختبار مدى فعاليتها وسلامتها على المرضى من قبل خبراء وزارة الصحة، أو قطاع الإعلام الذي يعمل حسب قواعد قانونية وأخلاقية وتنظيمية في أغلب دول العالم ، نجد أن الشركات الكبرى التي تسير مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك، تويتر، يوتيوب، غوغل...) لا تخضع لمنظومة من الأخلاقيات المهنية والقواعد القانونية والتنظيمية المخصوصة لهذا النوع من النشاط الاقتصادي، ولا تهتم إلا بـ "التفضيلات الشخصية" preferences للمستخدمين عندما يتعلق الأمر بنتائج البحث، يحفزها على ذلك حجم الأرباح والمكاسب التجارية بتحرر واضح من قيود الايتيقية والقوانين المحلية، إلا تلك التي تفرضها عليها بعض الدول أو الاتحادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي تحركها في غالب الأحيان دوافع أمنية معلوماتية أكثر من حرصها على تنظيم هذه القطاع وحماية الاختلاف والتشاركية كمبادئ ديمقراطية تحت التهديد بسبب تشكيلاته التقنية.

وبالتالي فإن التنظيم الداخلي لعمل هذه الشركات العملاقة قائم على مصلحة منصاتها الالكترونية (مواقع التواصل الاجتماعي) في توليد الأرباح من خلال "تقييم الاهتمام" ratings interest وتحسين جودة خدامتها في إطار استراتيجيتها التجارية التي تقوم على تشكيلات تقنية تتحكم في منهجية العمل الحسابية والالكترونية (الخوارزميات) التي تولد نظاما من الاستقطاب حول "الحقائق" المتنافرة التي يتبناها مستعملو الإنترنت من المشاركين في النقاشات الافتراضية. فحدة الاستقطاب بين الأطراف المختلفة سياسية وايديولوجيا وانتخابيا، حسب السياق الذي تتنزل فيه النقاشات، يمكن أن يؤدي لتفاقم الخلافات بينها أو القطيعة بين المجموعات المتجادلة.

وقد اقترح ايلي باريزر Eli Pariser ، الناشط الأمريكي في الديمقراطية والأنترنت، وضع منظومة ايتيقية لتعديل نظام عمل محركات البحث والميديا الاجتماعية ومراقبة طريقة بثها للمعلومات، لوضع حد لهذا التوجه نحو تنميط تدفق المعلومات الذي لا يخدم المجتمع الديمقراطي، ويعزل أفراده بعضهم عن بعض بحيث يصبحون غير قادرين على التمييز بين الخطأ والصواب9.

التجربة التونسية في الاستقطاب السياسي والانتخابي على منصات الميديا الاجتماعية غير بعيدة عن السياق العالمي للاستقطاب داخل المجتمعات الديمقراطية، وتخضع لنفس الاستراتيجيات التقنية والخواريزميات التي تحدد شكل الاتصال السياسي ومربعاته الالكترونية. ومن غير المنطقي أن تبقى المنصات الاجتماعية تعمل بنفس استراتيجيات التضليل والتوجيه بالرغم من الانتقادات والاستنكار الذي يوجه إليها من دوائر بحثية واجتماعية عديدة.

- **المصادر**

1- وليد محمد الهادي عواد، أحمد كمال أحمد عبد الحافظ، المجلة المصرية لبحوث الاعلام "العوامل المؤثرة في الاستقطاب السياسي لدى الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي"، شوهد في 2023/03/15، https://bit.ly/3Z9GPFK

2- Media Defence, La mésinformation, la désinformation et la malinformation, vue le 11/03/2023, https://bit.ly/42kJe37

3- وليد محمد الهادي عواد، أحمد كمال أحمد عبد الحافظ، المجلة المصرية لبحوث الاعلام "العوامل المؤثرة في الاستقطاب السياسي لدى الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي"، شوهد في 2023/03/15، https://bit.ly/3Z9GPFK

4- رشا رفعت، الأفكار قبل الهوية: الاستراتيجيات الثلاث المضادة للاستقطاب السياسي على تويتر، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات السياسية المتقدّمة، نشر بتاريخ 30 أكتوبر، 2021، الرابط https://zt.ms/4JqC

5- المصدر السابق

6- Populisme: Brève définition - Équipe Perspective monde, (Perspective Monde, Outil pédagogique des grandes tendances mondiales depuis 1945), https://bit.ly/3Z3FmAG

7- - منجي الزيدي: الحقد الاجتماعي والسياسي، ليدرز، https://bit.ly/401OLtM، 2020.02.29.

8- Marie Poinsot, Carolin Emcke, *Contre la haine. Plaidoyer pour l'impur,* Paris, Seuil, 2017, 224 p, OpenEdition Journals , vue 20/02/2023, https://bit.ly/403eSR9

9- Brice Couturier, La démocratie malade des réseaux sociaux, Constructif, 2022/1 (N° 61), pages 39 à 42, Téléchargement PDF depuis (https://bit.ly/3n98Srb)

10- Eli Pariser, Beware online 'Filter Bubbles', TED2011, https://bit.ly/40gLtlW

في تونس.. انتخابات رئاسية محبوكة على القياس[2]

تنبني الديمقراطية التمثيلية على مسوغات تعتبر حجر أساس وجودي يشرعن كيانها ويبرر الحاجة لممارستها، حيث تتشكل من بناء هرمي يمثل الفضاء العام التعددي قاعدته العريضة بناء على فرضية التداول في شؤون الناس والدولة التي توفرها هذه القاعدة.

ولا تستقيم التداولية في المسائل العامة إلا بتوفر شروط بديهية في الأنظمة الديمقراطية تقوم أساسا على تعدد الآراء والمواقف والأحزاب والمنظمات، وكل مؤسسة أو شخصية لها رؤية تقييمية لما سبق النطق به في مسائل منقضية أو استشرافية توقعية للمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي القريب أو البعيد للدولة.

كما أن للقوانين والتشريعات بناء لا يعكس فقط خلاصات مكثفة لسرديات سياسية واجتماعية وثقافية نتيجة ديناميكيات ترافق تطور ما يعرف بالـ"مجتمع" و"الشعب" وممثليه أو من ينوبه في الفضاء العام من النخب وغيرهم من صناع السياسات، ولكن وبالأساس فلسفة سياسية تميل إما للانفتاح والحرية أو الانغلاق والتشدد، أي بميل نحو الديمقراطية أو التسلّط.

بناء على المقدمات السابقة، يمكن اخضاع الأحداث والاستحقاقات والسياسات والسياسة والسياسيين لهذه الباروميترات الديمقراطية لقياس درجة تطابقها مع السردية والبراديغمات التي ينتجها مسار

[2] هذا المقال نشر بموقع بوليتيكو تونس بتاريخ 8 أغسطس 2024

تشكل الديمقراطية في أي فضاء سياسي تعددي أو درجة انحرافها عنه.

فالسياق الراهن الذي تعيشه البلاد يشهد زخما سياسيا مرتبطا أساسا باقتراب الاستحقاق الرئاسي في 6 أكتوبر القادم، وهو ما يطرح تساؤلات عن مدى توفر الشروط السياسية والانتخابية الديمقراطية لإنجار الانتخابات الرئاسية 2024؟

يمثّل المناخ السياسي الديمقراطي العمود الفقري لأي مسار سياسي أو انتخابي في أي بلد يؤمن بالتعدد والتداول على السلطة، وعندما نتحدث عن مناخ ديمقراطي فإننا نحيل بذلك عن إيكوسيستام Ecosystème متكامل لا يقتصر مثلا على اجراء الانتخابات في موعدها أو السماح بالتعبير عن الرأي في مسائل الحكم واغلاق المجال أمام باقي الحريات السياسية، أو توفر الحريات ولكن في صيغتها الشكلانية دون أن تكون هنالك مشاركة مواطنية حقيقية في إدارة الشأن العام واتخاذ القرارات وصياغة السياسية الحكومية للدولة.

الايكوسيستام الديمقراطي هو الذي تتوفر فيه عناصر الديمقراطية التعاقدية القائمة على مبدئي الحرية والعقلانية في مناخ تعددي تؤثثه المؤسسات الديموقراطية في الحكم والتشريع، ويضمنه الفضاء العام التداولي الذي يحتضن المشاركة السياسية لجميع المواطنين بشكل مباشر عبر الانتخاب أو عبر ممثليهم عند التداول في شؤون البلاد، فهل هذا المناخ متوفر حاليا في تونس؟ وهل هنالك مؤسسات وتشريعات ديمقراطية تشجع على المشاركة السياسية وإنجاز انتخابات ديمقراطية؟

يصعب الجزم بتوفر هذا المناخ الديمقراطي المنشود، بل يصعب الإقرار حتى بوجود الحد الأدنى الديمقراطي لإنجاز انتخابات ديمقراطية تعددية أو ضمان مشاركة سياسية مواطنية حقيقية، وذلك

لتركيبة العقل السياسي الذي يقود البلاد بخلفية فكرية معادية للديمقراطية أو لنقل – بأكثر موضوعية – له فهم شعبوي تسلطي للديمقراطية والسلطة والحكم يختلف عن الجوهر التعاقدي للديمقراطية. إذ يرى في الزعيم السياسي معبرا عن الشعب الموحد في مهمة مقدسة لتطهير البلاد من المناوئين.

بإمكاننا هنا الاستدلال مثلا بأفكار كارل شيمت – التي تأثر بها قيس سعيد – حول الديمقراطية الجماهيرية الكلية التي لا تعتقد في وجود فصل بين الدولة و"المجتمع" أو الدولة و"الشعب"، ولا ضرورة كذلك للتعددية الليبرالية "الوظيفية" التي تهدف لحماية منظومة الحكم البرجوازية. وقدرة الزعيم المتسامي على فهم الواقع ووضع وتغيير التشريعات كما يريد من منطلق "الواجب المقدس" الذي يدعوه للحكم والترشح للانتخابات وتفسير العدالة حسب هذا الفهم للديمقراطية الواحد والموحّد للـ "مجتمع".

لكننا لن نجد أفضل من المرسوم 54 للاستدلال على النهج التسلطي والقمعي والاستبدادي الذي ينتهجه النظام السياسي الحالي في تونس، خصوصا وأن ضحاياه بالعشرات (60 من الصحافيين والسياسيين والناشطين يحاكمون بسبب هذا القانون).

هذا المرسوم وضع على أساس التصدي للأخبار الكاذبة والاشاعات والتشهير والثلب والجرائم الالكترونية في حين يوجد قانون عدد 116 ينظم حرية التعبير والصحافة وتداول المعلومات في الفضاء العام، لكن الفرق بينهما أن المرسوم عدد 54 يحمل فصولا زجرية معادية للحريات وتصل أحكامه للسجن من 5 إلى 10 سنوات، وبالتالي فهو يقوم على فلسفة قانونية مغلقة تقدم سلب الحريات على التمتع بها، ومحاكمة المواطنين حتى على مجرد تأويلات لمنشوراتهم ومقالاتهم.

فكيف يمكن لقانون زجري قمعي بهذا النزوع القصدي نحو سلب حرية المواطنين لمجرد التعبير عن رأيهم علنا داخل الفضاء العام ألا

يلوث الفضاء العام الديمقراطي ويعيق انجاز انتخابات ديمقراطية، من أبرز ركائزها حق المترشحين في تقديم برامجهم ونقد النظام والتعبير عن مواقفهم بكل حرية دون خشية من المحاكمة والاعتقال.

لا يكتفي الرئيس سعيّد بإصدار قانون سالب للحريات (المرسوم 54) بل إنه يحاول في كل مناسبة يلتقي فيها بمسؤولين إعلاميين أو زيارة مؤسسة صحافية أن يحدد الخط التحريري للمؤسسة ويوجهها حسب رؤيته وتصوره للإعلام العمومي الذي يميز فيه بين الإعلام المستقل والاتصال الموجه، ويرى أنه يجب أن يكون في خدمه الحكومة والرئاسة وينفذ توجيهاتها، ويشارك في "حرب التحرير الوطني" وهو شعار رئيسي في حملته للانتخابات الرئاسية.

وقد سبق أن قال في لقاء مع الرئيسة المديرة العامة للإذاعة والتلفزة التونسية أن "العديد من البرامج التي تبثها القناة الوطنية -فضلا عن نشرات الأخبار وترتيب الأنباء- "ليست بريئة". وبأنه "لا يمكن أن يستمر ما يبث من المؤسسة الوطنية، ويجب أن تكون في خدمة التونسيين لا في خدمة هذه اللوبيات التي تتخفى وراء الستار"، من دون أن يحدد هذه "اللوبيات.

موقفه من للإعلام لا ينفصل عن تصوره "الشعبوي" للأجسام الوسيطة عموما (أحزاب، منظمات، مؤسسات تشريعية، ميديا...) التي يتهمها بأنها والنخبة عموما معادين للـ"شعب" وتقف حاجزا أمام الاتصال المباشر بين الرئيس (الزعيم السياسي) و"الشعب" وعائقا أمام الديمقراطية المباشرة التي يريد التأسيس لها.

وبالعودة للمرسوم 54 المعادي للحريات، نجد أنه ليس الوحيد الذي يعيق انجاز انتخابات نزيهة تتوفر فيها كل الشروط الديمقراطية، فالاشتراطات التي وضعتها هيئة الانتخابات لخوض الرئاسية صعبت على المترشحين والذين ينوون الترشح للانتخابات الرئاسية تقديم ترشحاتهم لدرجة التعجيز بالنسبة لبعض القيادات المعارضة الموقوفة

منذ فيفري 2023 بتهم تتعلق بالتآمر على أمن الدولة لم يتم اثباتها حسب محاميهم، مما اعتبرها البعض أكبر مظلمة تعرضت لها المعارضة في تونس منذ الحكمين البورقيبي والنوفمبري.

مظاهر التعجيز تكمن مثلا في رفض هيئة الانتخابات تقديم وثيقة جمع التزكيات لمنوبي عصام الشابي (الجمهوري) وغازي الشواشي (التيار الديمقراطي) وعبير موسي (الدستوري) بعد أن أعلنوا عن رغبتهم في الترشح للانتخابات الرئاسية من داخل السجن.

أما من تقدموا للترشح من خارج السجن، يتعرضون بدورهم للعوائق والصعوبات في تقديم ترشحاتهم، ومن أبرز هذه العوائق تقديم البطاقة الأمنية عدد3 ضمن ملف الترشح والتي يتطلب الحصول عليها عادة شهر إلى 3 أشهر، وقد رفضت وزارة الداخلية مدّ أبرز منافسي سعيد بها من بينهم منذر الزنايدي، نصر الدين السهيلي، كريم الغربي، كمال العكروت، عماد الدايمي، نزار الشعري، بحجة وجود تتبعات قضائية ضدهم.

كان من المنتظر من السلطة السياسية ووزارة الداخلية تسهيل الحصول عليها للمترشحين للرئاسية إذا كان هنالك مناخ ديمقراطي حقيقي في البلاد يشجع على المنافسة السياسية وتعدد الآراء. وهو شرط مستحدث لم يكن موجودا في شروط الترشح للانتخابات الرئاسية أو التشريعية السابقة لتاريخ "الانقلاب الدستوري" الذي قام به قيس سعيد في 25 جويلية 2021.

من الشروط الأخرى التي أضافتها هيئة الانتخابات ولم تكن موجودة قبل هذا التاريخ تزكية 10 آلاف ناخب مرسم بسجل الناخبين موزعين على 10 دوائر انتخابية تشريعية على الأقل ولا يقل عددهم عن 500 ناخب بكل دائرة منها. وهو شرط يصعب – حسب متابعين للشأن العام – مهمة المترشحين، حتى وإن كان يمثل اختيارا من بين اختيارات أخرى عند جمع التزكيات.

لا يكفي تصعيب مهمة الترشح للانتخابات الرئاسية بشروط تعجيزية، بل يضاف إليها التدهور الشديد في وضعية حقوق الانسان والاعتقالات التعسفية والملاحقات القضائية للمعارضين والصحافيين، حيث اعتبرت منظمة العفو الدولية في بيان لها أن "القمع الحكومي يغذي الخوف، بدلاً من المناقشات الجدية للمشهد السياسي التعددي".

ما سبق لا يؤشر على انجاز انتخابات رئاسية ديمقراطية وتعددية وإنما مسار انتخابي إقصائي سواء من خلال التشريعات السالبة للحريات (مرسوم 54) أو الشروط التعجيزية والايقافات والاعتقالات لأي ناشط أو صحافي أو معارض يتجرأ على انتقاد السياسات الحكومية والرئاسية، أو يشكك في نزاهة هذا المسار ومدى استجابته لروح الديمقراطية وروح التشريعات المبنية عليها.

كتاب "أنا الشعب": تشريح للظاهرة الشعبوية في علاقة بالسلطة والديمقراطية[3]

عرفت الشعبوية ، كظاهرة سياسية مستحدثة، امتدادا في العقدين الأخيرين على الجغرافيا السياسية الدولية حيث كان ظهورها الأبرز في دول أمريكا اللاتينية مع وصول الساسة الشعبويون للحكم مثال السياسية الأرجنتينية كريستينا كريشنر لرئاسة الأرجنتين (2007-2015) وقبلها الزعيم اليساري والرئيس السابق لفينزويلا هوغو شافيز (1999-2013) وخافيير بولسورانو في البرازيل (2019-2023) وفي أمريكا الشمالية دونالد ترامب رئيس السابق للولايات المتحدة (2017-2021) وفي أوروبا حركة خمسة نجوم وزعيمتها جورجيا ميلونيا رئيسة وزراء إيطاليا، وقبلها سلفيو برلوسكوني، وغيرهم من الزعماء والحركات السياسية الشعبوية التي وصلت للسلطة من خلال حملات انتخابية واتصالية غير تقليدية مثلما هو الحال مع الرئيس الحالي للجمهورية التونسية قيس سعيد.

وصنّف الفيلسوف الفرنسي برنار مانان Bernard Manin في كتابه مبادىء الحكومة التمثيلية الحكومات التمثيلية Governments representatives لثلاث أصناف: البداية كانت مع الديمقراطية البرلمانية ثم تلتها الديمقراطية الحزبية ومنذ نهاية القرن العشرين ظهرت ديمقراطية الجمهور، وهي نوع مخصوصا من الديمقراطية تفقد فيه الأحزاب –كحمّالة لأيديولوجيات وبرامج ورؤى سياسية ومعبرة عن التعددية والاختلافات داخل المجتمع- بريقها لصالح رؤساء الأحزاب والزعماء ويصبح الجمهور الذي تؤثر فيه وسائل

[3] هذا المقال نشر بجريدة المغرب بتاريخ 2023/06/06

الاعلام التقليدية والجديدة (التلفزيون، الميديا الاجتماعية...) هو المحدد لوصول السياسيين للسلطة بناء على العرض الاتصالي الذي يقدمونه ومدى نجاحهم في اختبار الأداء.

في هذا السياق، ترى الباحثة الايطالية في الفلسفة السياسية وأستاذة العلوم السياسية في جامعة هارفرد الأمريكية، نادية أوربيناتي، Nadia Urbinati ، في حديث للشبكة المعرفية La vie Des Idées أن ديمقراطية الجمهور هي الشكل العصري للشعبوية. مبررة قولها بأن هذه الأخيرة تعتبر شكلا من أشكال انتهاك الديمقراطية التمثيلية أو كذلك الحكومة التمثيلية1.

وقد أوضحت أوربيناتي في كتابها "أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية" (مطبعة جامعة هارفرد) خصائص الزعيم الشعبوي، وعلى أية أسس تقوم الفكرة السياسية للشعبوية كتيار سياسي حديث في الحكم والمعارضة. وفككت كذلك الاستراتيجيات السياسية والحكومية للشعبويين التي تهدف حسب الباحثة الايطالية إلى السعي نحو البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة والاقتراب من حدود الحكم السلطوي المغلق.

نبذة عن سيرة الكاتبة

أستاذة كرسي للنظرية السياسية في جامعة كولومبيا وتعد من أبرز منظري الفكر السياسي المعاصر ، بتأملاتها ونظرياتها في الديمقراطية والليبرالية. ولدت في 26 جانفي 1955 في ريمني بإيطاليا. في عام 1989 ، حصلت على درجة الدكتوراه من معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا بإيطاليا. وهي أيضًا مواطنة أمريكية متجنسة.

معرفتها بالشعبوية والحياة السياسية الإيطالية ساعدها على فهم وتحليل الظاهرة الشعبوية.

تعتبر أوربيناتي إحدى الأصوات المرجعية في النقاش حول الشعبوية على المستوى الدولي ، وقد تحدثت في كتبها ومؤلفاتها وحواراتها عن خصوصيات الشعبوية في الحكم والمخاطر التي تنطوي عليها على الديمقراطية التمثيلية.2

في عام 2008 ، منح الرئيس الإيطالي، جورجيو نابوليتانو، أورباناتي وسام الاستحقاق من الجمهورية الإيطالية "لمساهمتها في دراسة الديمقراطية ونشر الفكر الليبرالي والديمقراطي الإيطالي في الخارج."

حصل كتابها Mill on Democracy على جائزة David and Elaine Spitez Prize لأفضل كتاب في النظرية الديمقراطية.

وصف كتاب "أنا الشعب"

يعتبر كتاب نادية أوربيناتي "أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية" من أبرز كتب الفكر السياسي المعاصر التي تناولت التيار السياسي الشعبوي بالتحليل والنقد، إذ يعتبر مرجعا لا غنى عنه للباحثين والدارسين في العلوم السياسية والديمقراطية .

النسخة المترجمة للعربية من الكتاب هي الطبعة الأولى لسنة 2020 ترجمها عماد شيحة لصالح دار الساقي للنشر اللبنانية . وتتكون من 336 صفحة ومن مقدمة و04 فصول وخاتمة.

صدرت أوربيناتي كتابها بمقولة "إن مسار "الصيرورة" والتحول بالنسبة لنظام ديمقراطي هو حالته الطبيعية"، نوربير تو بوبيو، The Future of Democraty (مستقبل الديمقراطية).

أهم الأفكار الواردة في الكتاب

• الزعيم الشعبوي والشعب: التجسيد بدل التمثيل

ترى أوربيناتي أنه بفضل حملة انتخابية متلاعب بها للقادة الشعبويون والتي تشهد كذلك تواطىء من المنظومة الاعلامية السائدة، يصل الزعيم الشعبوي المنتخب للسلطة في تماثل غير نقدي مع الجماهير التي انتخبته وأوصلته للحكم 3.

من هنا تبدأ مسيرة الالتحام الروحي للزعيم الشعبوي مع جماهير والبدء بالتحدث باسمهم انطلاقا من صفته كممثلهم السياسي الوحيد، وهم يجسدون الشعب الموحد والمتجانس و"الصالح" و"الحقيقي" الذي يجدر حكمه وتسيير شؤونه في مقابل "الفئة الضالة" و"الخاطئة" و"المتآمرون" .

هذا بالرغم من وجود خلفيات واتجاهات سياسية وايديولوجية وهويّاتية مختلفة يمكن ان تجمع كل المساندين والناشطين تحت رداء الجماهير الانتخابية الشعبوية التي تدعم الزعيم الشعبوي وتلتف حوله في المحطات الانتخابية والسياسية التي يمر بها سواء خلال حملته الانتخابية أو خلال فترة حكمه. مثال في تونس هنالك لفيف من اليساريين والقوميين والمحافظين والمستقلين يدعمون الرئيس قيس سعيد في الحكم مثلما ساندوه خلال حملته الانتخابية.

ولكن إعلان الزعيم الشعبوي أنه تجسيد لإرادة الشعب وليس مجرد تمثيل ديمقراطي لها محدود في حيز زمني معين يمكن أن يتجدد مرة أو مرتين على أقصى تقدير، و"إن الزعماء والأحزاب الشعبوية في السلطة لا يكتفون بمجرد الفوز بالأغلبية؛ هم يبتغون سلطة بلا حدود، ويريدون البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة".4.

بحسب أوربيناتي هنالك شيء من "اللاهوت السياسي" في علاقة "التجسيد" بين الزعيم الشعبوي ومريديه لاقتران التجسيد بمعنى

الحلول الإلاهي في الانسان ، وفي الحالة الشعبوية فهي تعكس حلول الزعيم الشعبوي في الشعب الذي يسانده. تقول أوربيناتي "تمثل الشعبوية المعاصرة علمنة للاهوت السياسي للتجسيد بوصفه هوية وتجسيداً جمعيين". فهم إذا التعبير الخالص عن إرادة الشعب. وهذا ما سيضعه فوق المحاسبة والمساءلة لأنه ملك للشعب وجزء لا يتجزأ منه ولا يتحمل مسؤولية أفعاله وقراراته لأنها –بعمليات حسابية مختزلة- صادرة عن الشعب في نهاية الأمر، فـ"هو الشعب" كما قالت الكاتبة.

طالب الزعيم الفينيزويلي الراحل هوغو شافيز (1954-2013) في إحدى خطبه بالولاء المطلق (lealtad absoluta) ، معلنا "أنا لست نفسي، أنا لست فردا، أنا الشعب..." و"لا ينقذ الشعب إلا الشعب، سأكون أداتكم"5 . كتجسيد مطلق لإرادة الشعب التي حلت به ويعمل وفقا لقدسيتها السياسية والمعنوية.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال كذلك في إحدى خطبه مساء انتصاره بالفوز الرئاسي " قال أن من انتصر ليس هو، وزعم أن من يتكلم أيضا ليس حتى هو: الشعب فاز بالبيت الأبيض والشعب كان يتكلم عبره تلك الليلة " . هذه هي حسب أوربيناتي رمزية التمثيل بوصفه حلولا أو تجسيدا للشعب صاحب السيادة، وهو البديل الأكثر جذرية للتمثيل التفويضي. 6.

الشعبوية والسلطة والديمقراطية

تقول الكاتبة أن "المطلب الأساسي لجميع الحركات الشعبوية هو التخلص من مؤسسة الحكم أو أيا كان يفترض أن يقع بين الزعيم الشعبوي وزمرته (الشعب خارج أجهزة صانعي القرار) وبين الدولة (داخلها، منتخبين، أم معينين)". وهذا المطلب يدخل في صلب

المضامين السياسية النظرية للشعبوية التي لا ترى من جدوى في وجود وسائط من أي نوع بين الزعيم الشعبوي ومريديه سواء كانت احزاب أو نخب سياسية أو وسائل إعلام. بل إنها تعتبرها من ضمن المنظومات القديمة "الفاسدة" التي قضت الانتخابات (الاستفتاء على الشرعية بالمفهوم الشعبوي) أنها خارج أجندة الشعب وان صلاحيتها انتهت ويجب أن يقع تجديد في الطبقة السياسية، بعد القضاء على النخب "الفاسدة" والأحزاب "الانتهازية" والاعلام "المتآمر" و"والمرتزق".

تبدو الشعبوية مناهضة للأحزاب، لكنها في نهاية المطاف، "تدفع باتجاه نوع جديد من التمثيل، قائم على علاقة مباشرة توحد الشعب بزعيمه". وتبدو الانتخابات بالنسبة للشعبويين نوعاً من "الاحتفال" لـ"الشعب" بانتصار الزعيم. حيث إن الشعبوية تستخدم الانتخابات كاستفتاء. وبذلك هي تشوّه الانتخابات"7 .

بالنسبة لأوربيناتي ، الشعبوية هي تشويه سياسي للديمقراطية بطريقة ماكرة ومخاتلة . إذ تمثل ظاهرة معقدة ، وبما أنها حركة سياسية وشكل من أشكال الديمقراطية التي يقابلها الديمقراطية المباشرة، فهي تعمل بمكر مع الديمقراطية لأنها تسعى لتغييرها من الداخل وليس القطيعة بطريقة مكشوفة مع المنظومة الدستورية لها. فهي تعهد لهيئات (شعبوية) غير منتخبة بالمداولات، أو عدم السماح بالانقسمات الحزبية داخل المؤسسات المنتخبة8. كما تعتمد على معايير من خارج العملية السياسية، وذلك للحكم على شرعية الديمقراطية "الحقيقة" و"الشعب" .

في الحالة الشعبوية، هذا التشويه المقصود للديمقراطية ينتج عنه "تصحيح أحادي للديمقراطية" (من قبل الزعيم الشعبوي) لأنه يأتي عبر عملية توحيد للشعب وتبسيط التعددية والاستقطاب للحلبة

السياسية . الشعبوية إذا تصنع مسارا خطيا عموديا حقيقيا للسلطة وتؤسس لسياسة الشخصنة 9.

خاتمة عامة واستنتاجات

بحسب المنظّرة السياسية نادية اوربيناتي، فإن الشعبوية اتجاه سياسي قائم الذات في الواقع لكن لا أسس ديمقراطية له بمعنى الديمقراطية التمثيلية التشاركية والتداولية وإنما يجد له روابط سياسية في ديمقراطية الجمهور التي تعتمد على الميديا والعرض الاتصالي الفرجوي .

وفي الوقت الذي يرى فيه الشعبويون أنهم يؤسسون لمذهب جديد في السياسة والاجتماع إلا أن قاعدتهم الفكرية والنظرية ترتكز على معلومات وأفكار وحقائق هي في أغلبهم "هراء" كما يصفها هاري فرانكفورت H.Frankfurt في كتابه On Bullshit.

وفي ذات السياق، فإن فهم اوربيناتي للشعبوية (وربما هنا تكمن أهمية مساهمتها) تتجسد في من خلال الموشور Prisme الابيستمي دوكساDoxa (وهي المعلومات العامية والأحكام المسبقة والقيمية غير المثبته علميا) ، ففي حين ينحى الابيستيميون لاستبدال دوكسا بالمعرفة الموضوعية الحقيقية ، فإن الشعبويون يصنعون من آراء البعض الشخصية رأيا متجانسا مفروض إنه يعبر عن إرادة الشعب في كليته 10.

ومما يفهم من مضمون كتابها "أنا الشعب" Me The People ومن كتب أخرى Democracy Disfigured أن التحول الذي تحدثه الشعبوية في الديمقراطية اعتقادا منها أنه تحوّل من داخل المنظومة إنما هو تحوّل سياسي يحدث كنتيجة منطقية لتحولات سياسية متوازية

في الميديا والاتصال والمؤسسات الحزبية، ولكنه ليس نتيجة نهائية أو حتمية وإنما شكل من أشكال أمراض الديمقراطية وأزماتها.

المصادر

عربي

4- نادية أوربيناتي: "أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية"، ص 174.

5- المصدر السابق، ص195.

6- المصدر السابق، ص196.

7- عقيل سعيد محفوض، الميادين،

https://www.almayadeen.net/arts-culture/%D8%A3%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8:-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

- نادية أوربيناتي: "أنا الشعب: كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية"، ص148

Français

1- Hélène Landemore : La vie Des Idées , La démocratie représentative est-elle réellement démocratique?

https://laviedesidees.fr/La-democratie-representative-est-elle-reellement-democratique

2- Alice Fill : le grand continent, Les populistes au gouvernement en temps de pandémie, conversation avec Nadia Urbinati

https://legrandcontinent.eu/fr/2020/05/18/nadia-urbinati/

3- Hélène Landemore : La vie Des Idées , La démocratie représentative est-elle réellement démocratique?

https://laviedesidees.fr/La-democratie-representative-est-elle-reellement-democratique

8- Marianne Fougère, Nadia Urbinati, Democracy Disfigured. Opinion, Truth and the People, Cambridge, Londres, Harvard University Press, 2014,

https://www.cairn.info/revue-raisons-politiques-2015-1-page-111.htm

9- Source précédent

11- Source précédent

الاستراتيجية الاتصالية للرئيس قيس سعيّد قبل وبعد الانتخابات أكتوبر 2019[4]

تعتبر العمليات الاتصالية في كل نشاط سياسي للسلطة التنفيذية مسألة ضرورية، لا بل أساسية لا يستقيم عمل أي حكومة أو رئاسة دولة في أي بلد في العالم من دونها. إذا لا يكفي أن تقوم بتوضيح سياسات السلطة التنفيذية العليا لعموم المواطنين من خلال وسائل الاتصال والاعلام، وإنما كذلك، تكييف الرأي العام لقبول قرارات هذه السلطة كيفما كانت نجاعتها ونتائجها وتأثيرها في معاش الجماهير.

ولئن استفادت الطبقة السياسية السائدة في تونس من تقنيات وقواعد الاتصال الحديثة في الحملات الانتخابية وعند المسك بزمام الحكم، والقائمة خصوصا على ما أصبح يعرف بالتسويق السياسي كمرادف اصطلاحي للاتصال السياسي الكلاسيكي، بغض النظر عن النتائج سواء أكانت في صالح السياسي المترشح أو على عكس ما ينتظره منها، إلا أن مرشحا واحد للانتخابات الرئاسية قدم تجربة اتصالية غير تقليدية بالمعايير الحديثة للاتصال تقوم أساسا على الريتوريقا (الخطابة والبلاغة) والتفاعل المباشر مع الجمهور من خلال الحملة التفسيرية والزيارات الميدانية والحوارات الثنائية والاشتغال على قضية رجع الصدى مع متحاوريه كقضية مركزية في حملته الانتخابية عموما والتي استلهم منها لاحقا شعار "الشعب يريد" *Le peuple veut* ! » .

[4] نشر هذا المقال في 2020 على موقع بوليتيكو تونس ثم فقد لاحقا من الموقع بسبب خلل تقني

الحديث هنا يدور حول الرئيس التونسي قيس سعيد الذي استطاع تحقيق نتائج مبهرة في الانتخابات الرئاسية من حيث عدد الأصوات (2.777.931) أو نسبة التصويت لصالحه (72.71 %) وذلك بميزانية لا تذكر 18.965 ألف دينار أغلبها من التبرعات وتعتبر حملة زهيدة مقارنة بميزانية الحملة الانتخابية التي خاضها المرشح عن حزب "تحيا تونس" ورئيس الحكومة الأسبق، يوسف الشاهد، 1.400.000 دينار أو حملة مرشح حركة النهضة، عبد الفتاح مورو، 1.091.000 ألف دينار ونبيل القروي مرشح حزب "قلب تونس" 580 ألف دينار + اللوبيينغ الخارجي.

نحن هنا إزاء ظاهرة اتصالية من نوع خاص تكسر قواعد الاتصال الجديدة التي تقوم استعارة أساليب التسويق التجاري والابهار التلفزيوني وتوظيف الميديا الجديدة، وتقدم نموذجا أركاييكيا من المبكر الحسم في قيمة نتائجه ونجاعته. إذا تكمن أهمية السردية الاتصالية لقيس سعيد المتمردة على القوالب الجاهزة للاتصال الحديث، وهو ما يدفعنا لمحاولة فهم سيرورة هذه الظاهرة الاتصالية المختلفة عن السائد، وتحليل مراحل تطورها قبل انتخابات أكتوبر 2019 وبعدها، وهل كان خط مسار قيس سعيّد الاتصالي ثابتا خلال الفترتين أم عرف صعودا وانتكاسات؟ وما هي حدود خطابه السياسي في هذا الخضم؟

المسار التاريخي الاجتماعي للاتصال السياسي

عرف الاتصال عموما أو الاتصال السياسي خصوصا تحولات تاريخية كبرى قبل أن يفقد لاعبوه الرئيسيون من خبراء اتصال وسياسيين ومجموعات ضغط سطوتهم جزئيا لتترك المبادرة للجماهير لكي تكسر قيود التكييف الاجتماعي الذي وضعتها فيها

طبقات الحكام والنخب المتعاقبة عبر مختلف الحقب الاجتماعية القديمة والمعاصرة.

يقترح البروفيسور جان لوهيس، باحث في أنثروبولوجيا الاتصال، لتحليل أنظمة الاتصال التي تفضلها أنواع مختلفة من المجتمعات في التاريخ، الوقوف على أربعة أنواع تاريخية رئيسية من المجتمعات، من وجهة نظر أنظمة الاتصال.

هذه المجتمعات الأربعة التي أشار إليها البروفيسور لوهيس لها علاقة ارتباط وثيقة بالأنظمة الاتصالية التي ظهرت عبر التاريخ والتي يمكن تصنيفها كذلك في أربعة مراحل كبرى دون احتساب عهد الميديا الجديدة.

- النمط الأول إذا للمجتمعات الكبرى من منظور الأنظمة الاتصالية هو المجتمع الذي تطغى عليه "الشفاهية"، فاللغة قبل كل شيء كلام منطوق، يتم تبادله وجها لوجه. وعلامات الاتصال تأتي بدوافع عقلانية وعاطفية أكثر من كونها اعتباطية، فاللغة لها وظيفة سحرية وتحفظ تماسك المجموعة. نشهد هذا النوع في المجتمعات القروية التقليدية (المجتمعات القبلية المعاصرة في أفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال).
- النمط الثاني من المجتمعات عرف بـ"الكتابة": فالكتابة المخطوطة يدويا لم تكن بعد شأن الجميع، إلا أنها تفرض نفسها كنمط علائقي شرعي بين الأفراد. هذا هو النمط الذي هيمن على أوروبا في القرون الوسطى.
- النمط الثالث من المجتمعات التي عرفتها المنظومات الاتصالية يحدّد فيه ما هو "جماهيري" نمط الاتصال: محتويات مشتركة يتم إرسالها لعدد كبير من المتلقين من خلال الأدوات المتطورة التي تستخدمها وسائل الاعلام الجماهيرية. هذا النوع تم تنفيذه بشكل واسع في الغرب خلال القرن العشرين.

- وأخيرا، يأتي النمط الرابع "خارج التصنيف"، وهو النموذج الاجتماعي الذي يميل لفرض نفسه في الغرب اليوم. وبفضل التكنولوجيات الحديثة للاتصال، فإن "النمط الحر هو النظام الاتصالي الذي يتم فيه تفضيل اللغة المشفرة للأجهزة من قبل مجتمع بذهنية جماعية افتراضية وبنية مجتمعية في شكل خلايا". **[1]**

الرئيس التونسي وأستاذ القانون الدستوري المتقاعد، قيس سعيد، استفادة من أنماط الاتصال السياسي المختلفة سواء كانت الريطوريقا (الخطابة والبلاغة) أو المكتوبه أو الجماهيرية (الإذاعة والتلفزيون) أو التدوين الاجتماعي الحر عبر الانترنات وتكنولوجيات الاتصال الحر إلا أن وظيفتها في سيرورة العمليات الاتصالية التي وجد نفسه منخرطا فيها، في الغالب بلا وعي منه أو تخطيط مسبق، جاءت مختلفة عن الأنماط التقليدية للوظائف الاتصالية. فالإذاعة مثلا لم تكن وسيلة دعاية على الطريقة التقليدية وإن خدمت هذه الوظيفة دون نية مسبقة من صاحب الرسالة الاتصالية، والتلفزيون لم يكن كذلك الوسيلة المثلى للتسويق السياسي وإن أدت دور الابهار الاجتماعي المطلوب منها.

وقد خدمت كل وسيلة منها مرحلة معينة من السردية السياسية والانتخابية لسعيّد بطريقتها الخاص قبل وبعد الانتخابات. فقد كانت هي التي تطرق على بابه وليس هو من يسعى إليها عكس غالبية المتنافسين على الرئاسة.

الاتصال قبل الوصول للحكم: العلامات الكبرى

حملة الرئيس قيس سعيّد للانتخابات الرئاسية التي رفعت شعار "الشعب يريد" لم يعرف لها تنظيم اتصالي أرثودوكسي بالمعنى السلطوي الإداري الروتيني، ولا خطة اتصالية مدروسة بعناية

وتخضع لضوابط التقنوية الجديدة في علوم الاتصال والقائمة أساسا على نظرية التسويق السياسي.

بل إن ملاحظين كثر للانتخابات الرئاسية التي دارت في أكتوبر سنة 2019 اعتبروا في خلاصاتهم أن النشاط الاتصالي للمترشح قيس سعيّد لم يكن يخضع لضوابط علمية، وهو ما يرجح أن سعيّد لم يكن على وعي تام بطبيعة العمليّات الاتصاليّة التي ينفذها. يتعزز هذه الافتراض مع غياب: أولا، متحدث رسمي باسم حملته الانتخابية وثانيا، فريق اتصالي واعلامي معروف للعموم يصيغ الخطة الاتصالية ويعيّن المهام خاصة في علاقة بالصحافة والاعلام.

ومع ذلك كله، استطاع المترشح قيس سعيد تخطي عقبة المرحلة الأولى في الانتخابات أمام مرشحين فيهم من هم من الحجم الثقيل ومدعومين من لولبيات وأحزاب كبيرة، ومن ثمة الفوز النهائي في الرئاسية أمام مرشح حزب قلب تونس نبيل القروي المدعوم من مجموعات ضغط خارجية. كان انتصارا مفاجئا ليس فقط بسبب ضعف ميزانية حملته الانتخابية التي لم تتجاوز 18.965 ألف دينار تونسي (ما يعادل 6000 دولار أمريكي)، حسب ماهو معلن عنه، ولا بسبب غياب حزب سياسي قوي يدعمه، وإنما كان فوزا مفاجأة كذلك بسبب عدم اعتماده على خطة اتصالية مضبوطة وواعية تُسوّق لصورته لدى الجمهور وتخلق التفاعل والتأثير.

لقد كان حضور سعيّد الإعلامي قبل الانتخابات بأشهر وخلال الحملة الانتخابية باهتا ولم يظهر في التلفزيون مثل إلا خلال المناظرات المتلفزة التي ينظمها التلفزيون العمومي. وأما بالنسبة لحملته الانتخابية فقد تخلى عنها وحبّذ الصمت الانتخابي قبل انطلاقها رسميا عندما كان منافسه في الدورة الثانية للرئاسية نبيل القروي لا يزال موقوفا في السجن على ذمّة قضايا فساد وتبييض أموال، وهو ما يعني آليا تجميد أي نشاط اتصالي.

الحضور القوي لقيس سعيّد كان خلال حملته الانتخابية المبكرة - سماها الحملة التفسيرية-التي تعتبر شكلا قديما من أشكال الاتصال السياسي لكن نتائجها فعّالة وتدوم عبر الزمن بما أن أدواتها تقوم الاتصال المباشر بالناس وبأنصاره ومريديه والعمل على إقناعهم بالمحاجة والنقاش.

قيس سعيد والريطوريقا

ارتبطت الريطوريقا أو الخطابة أو البلاغة منذ العصور اليونانية القديمة وإلى اليوم بالكلام والمحاججة المنطقية الهادفة للإقناع، يقول الفيلسوف اليوناني أرسطو في تعريفه للخطابة في كتابه الذي خصصه لها بعنوان "الريطوريقا" أو الخطابة أنها: "قوة تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الأمور المفردة"[2] . وتعتمد الريطوريقا كذلك على جمالية القول والتعبير الأنيق من أجل التأثير. ومن الصعب أو غير الممكن التفرقة بين التداخل البلاغي والخطابي في الريطوريقا لكونهما متطابقان ومتلازمان.

كما أن وجود الخطابة مشروط بوجود الحرية، والحرية لا تسود في مجتمع إلا بسيادة الديمقراطية كنظام حكم سياسي واجتماعي، خوّل للفرد حقه في التعبير عن أفكاره ومواقفه وآرائه بكل حرية، والدفاع عنها[3].

وتقوم الخطابة على الرسالة التي يبعث بها الخطيب للجمهور المتلقي لدعم رؤيته والاقناع بأفكاره، وقد اعتمد قيس سعيّد على هذا الأسلوب في حملته الانتخابية وقبلها بسنوات موظفا صوته الإذاعي المفخّم لإقناع الحشود التي كانت تتزايد من حوله في كل زيارة يقوم بها لمنطقة أو مدينة جديدة من مدن ومناطق البلاد. وهذا ما جعل شعبيته تزيد خصوصا بين الشباب الطلابي والعاطل عن العمل ما دفعهم

للقيام بمبادرة فردية لدعم ترشحه للانتخابات الرئاسية. وقد كان بدوره شديد الالتصاق بالشباب والميادين منذ سنة 2011 على خلاف النخب التي كانت تعيش أغلبها في برج عاجي وتعتمد على شركات علاقات عامة ولوبيينغ للتخطيط لسياساتها الاتصالية خلال الانتخابات أو عند الوصول للحكم للتسويق لنفسها دون الاهتمام جديا بعمق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للشباب.

بالمقابل، كانت ساحات الاحتجاج والاعتصام ومعارض الكتب والأسواق هي ميدان نشاط سعيد الاتصالي والسياسي حيث كان يلتقي بشبان كثر من كل أنحاء الجمهورية التونسية ويتناقش معهم حول أوضاع البلاد ولكن وخصوصا حول مشروعه السياسي القائم على الديمقراطية المباشرة والحكم المحلي.

يؤكد أحد الشباب في حملته التفسيرية أنهم "قاموا بتكوين تنسيقيات على موقع التواصل فيسبوك بدون الرجوع إلى قيس سعيّد، وأنهم اعتمدوا على جهود فردية في عملهم الميداني لدعمه، وسائلهم في ذلك الإيمان بجدية الرجل ونظافة يده وصدقه، فهو أستاذ جامعي يحظى بنظرة إيجابية واحترام كبير وينتمي إلى الطبقة الوسطى مثل معظم الشباب التونسي"[4].

هذه التنسيقيات في حد ذاتها هي تعبيرة من تعبيرات الاتصال "الطبيعي"، اشتغلت كثيرا على الميدان للإقناع بمرشحها قيس سعيد من خلال اللقاءات المباشرة مع المواطنين وشرح رؤية مرشحهم للنظام السياسي التي تقوم على الديمقراطية المباشرة والمجالس المحلية. ومثلما اشتغلت على الميدان اشتغلت كذلك على الإنترانت باستفادة ذكية من تكنولوجيات الاتصال ونشطت كثير على الميديا الجديدة والمنصات الاجتماعية (فايسبوك، تويتر، يوتيوب..) وحصدت الصفحات المساندة للرئيس مئات الآلاف من المتابعين والمحبين، وكان لها دور هام في التعبئة في الانتخابات وخدمة

الصورة الاتصالية لقيس سعيّد بالموازاة مع استراتيجية كسر الصورة التي صنعها خصمه من خلال النشاط الخيري عبر اثارة ملف الجرائم المالية والتهرب الضريبي وتبييض الأموال التي يلاحقه القضاء من أجلها.

وهكذا وبلا تخطيط مسبق، اشتغل اتصال سعيّد وأنصاره بحسب طريقة العمل وجها لوجه "Porte a Porte" والتي أتت بأكلها في النهاية وحققت نتائج مبهرة في الانتخابات بنسبة 72.71 % من نتائج الاقتراع في الانتخابات الرئاسية.

"الاستراتيجية"؟ الاتصالية التي أوصلت قيس سعيد لقمة هرم السلطة وسلمته مقاليد الحكم في تونس استفادت كثيرا من الشرخ الذي مسّ صورة بقية المترشحين عن الطبقة السياسية التي حكمت البلاد خلال العشرية الأخيرة ولم تقدم أية نتائج تذكر بل أنتجت سياساتها مشاكل اقتصادية وارتفاع في نسبة البطالة وتراكم الديون، إضافة لقضية الفساد التي ارتبطت ببعض المترشحين للرئاسية وعلى رأسهم نبيل القروي وهو ما أضر كثيرا بصورتهم الاتصالية وخدم كثيرا صورة قيس سعيد المعروف بالصدق والأمانة ونظافة اليد وعدم التورط مع المنظومة القديمة في المشاكل الكبيرة التي وضعت فيها البلاد.

بعد الوصول للحكم

- **فشل الاتصال المنظم**

إثر الانتخابات الرئاسية أكتوبر 2019، قرر الرئيس المنتخب الجديد قيس سعيد اختيار الصحفية والأستاذة الجامعية بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس، رشيدة النيفر كمكلفة بالاتصال في مصالح رئاسة الجمهورية. عملت النيفر مع فريقها الاتصالي كهمزة وصل بين الرئيس والصحفيين والرأي العام من خلال نشر البيانات

والتصريحات والأنشطة المتعلقة برئيس الجمهورية والتعامل مع الصحافيين في توفير المعلومة وتوضيح مواقف رئاسة الجمهورية.

وعلى الرغم من وجود شيء من التعتيم في نقل نشاط الرئيس والتعامل غير اليسير أحيانا مع الرئيس عندما يتعلق الأمر بالصحفيين إلا أن هنالك جهة اتصالية واضحة يتوجه إليها الجميع عند البحث عن المعلومة.

في 23 أكتوبر 2020 تقدمت النيفر باستقالتها من خطة مكلفة بالإعلام والاتصال وبقيت موظفة اتصالية تقوم بمهمة التواصل مع الصحفيين لكنها بدورها تركت موقعها وبقي قسم الاتصال في رئاسة الجمهورية فارغا إلى اليوم ما عدى من المشرفين على الصفحات الاجتماعية. ولم يصدر قصر قرطاج أية بيانات وتوضيحات بهذا الخصوص.

أثرنا هذه النقطة لأنها مهمة في المسار السياسي لقيس سعيد وطريقة وصوله للحكم وإدارته الشأن العام بأسلوب مخالف للسردية السياسية التي تكونت بعد ثورة 14 يناير/ 17 ديسمبر. فالرئيس ومستشاروه في القصر وعلى رأسهم نادية عكاشة -المستشاره القانونية للرئيس في القصر ورئيسة ديوانه- لهم مواقف من مسألة الاتصال السياسي الحديث وارتباطاته باستراتيجية الحكم يصفه باحثون ومحللون بالشعبوية.

للتذكير هنا فإن المكلفة بالاتصال رشيدة النيفر قدمت استقالتها بسبب خلاف مع رئيسة ديوان الرئيس [5]الذي ترأسه نادية عكاشة حسب توضيحها للمسألة عند تقديم استقالتها ومنذ ذلك التاريخ وإلى اليوم بقي منصبها شاغرا.

- **الريطوريقا من بوابة تلفزيون الواب والصفحات الاجتماعية**

شكل جديد من الاتصال السياسي انتهجه الرئيس قيس سعيد عند وصوله لقصر قرطاج، يعتمد خصوصا على ما يشبه تلفزيون الواب عبر نشر الفيديوهات المسجلة على صفحات رئاسة الجمهورية على المنصات الاجتماعية (فيسبوك، تويتر) التي تنقل كل ما يصدر عن الرئيس من رسائل سواء كانت بيانات أو خطابات أو تصريحات للميديا، أو زيارات ميدانية أو لقاءات مصورة ومسموعة مع المواطنين.

هذه النوع من الاتصال كان معتمدا من قبل سابقيه في قصر قرطاج أو مقر الحكومة في القصبة (الباجي قائد السبسي، يوسف الشاهد، مهدي جمعه...) إلا أنه لم يكن بهذه الشاكلة ولا الاتصال الوحيد المعتمد عندها من السلطة التنفيذية مثلما هو الحال مع منظومة الاتصال عند قيس سعيّد، وإنما كان هنالك التلفزيون والراديو وباقي الوسائط الإعلامية.

فبعد الجدل الكبير الذي أعقب الحديث التلفزيوني غير الموفق الذي أجرته معه القناة الوطنية الأولى بتاريخ 30 جانفي / يناير 2021 [6] أوصد الرئيس قيس سعيد الأبواب أمام الاعلام التونسي الذي أصبح يستقي أنباء الرئاسة من خلال الوسائط الاجتماعية وصفحات رئاسة الجمهورية على فيسبوك وتويتر، أو عبر مصادر شبه رسمية.

جدير بالذكر أن الرئيس قيس سعيد اعترف في هذه الحوار بأن مؤسسة الرئاسة ارتكبت أخطاء اتصالية لكن هنالك تصيّد لهذه الأخطاء من قبل الإعلام "يمكن أن تكون قد حصلت بعض الأخطاء لكنهم يبحثون عن بعض الأخطاء بالمجهر، هنالك بعض المسائل التي لم تفهم بالمعنى الصحيح، هنالك بعض البيانات التي تستحق للتصحيح، وهنالك مقارنة بما كنا يحصل في السابق الذي كانوا ينددون به والآن أصبح المقياس والمرجع" [7].

وبالرغم من اعترافه بارتكاب أخطاء اتصالية إلا أنه خيّر اعتماد سياسية "الأبواب المؤصدة" أمام الاعلام التونسي ليتوجه لعموم الجماهير دون وسائط صحافية لا يثق فيها ويعتبرها متورطة مثلها مثل المنظومة القديمة في الفساد والتآمر دون التمييز بينها ووضعها كلها في سلة واحدة دون استثناءات.

هذا النوع من المواقف الذي يقوم على استنكار المؤامرات والتواطؤ والمفاهمات غير المعلنة يجد دائما صدى بما أنه يلتقي مع معتقدات ومصالح الجمهور والمهنيين، في حين أن الخطاب المؤهل، والتركيبات المتناقضة المحتملة للتأثيرات، ولتفاعلية العمليات الاتصالية، يقابل حتما بصدى أقل، وأقل جاذبية للعقول[8].

هنالك من يرى أن القطيعة مع الاعلام ومخاطبة الشعب بشكل مباشر هي من صفات الشعبوية التي "تقوم على مهاجمة الصحافة والميديا ونزع الشرعية عنهما والادعاء أن الصحفيين متحالفين مع النخب السياسية" [9].

في هذا السياق، يوضح الأستاذ الجامعي والباحث، محمد الصحبي الخلفاوي، كيف أن قيس سعيد و"الشعبويين" لا يمثلون الشعب بل يجسدونه، وبالتالي التواصل مع الشعب يصير بطريقة مباشرة "، ويضيف "الاعلام واحد من الأجسام الوسيطة المهمة، وبالتالي يصبح قيس سعيد معادي للإعلام كجسم وسيط مع الشعب، وهذا السبب الأساسي الذي لا يجعل رئيس الدولة يتعامل مع الاعلام، من الممكن بسبب عدم احتماله فكرة الرأي المخالف أو أن يحرجه الاعلام عند (طرح) الأسئلة" [10].

وبغض النظر عن الأسباب والدوافع، فإن اختيار الرئيس للاتصال المباشر مع الجماهير من خلال ما يشبه تلفزيون الواب والمنصات الاجتماعية لبث خطاباته وبياناته وأنشطته السياسية والاتصالية فيه تناغم ورؤيته للنظام السياسي القائم على الديمقراطية المباشرة دون

وسائط من أي نوع. وهذا ما لاحظناه في حملته التفسيرية قبل الانتخابات وما نلاحظه بعد وصوله للحكم إثر انتخابات 13 أكتوبر 2019 وبعد سيطرته على أغلب ركائز السلطة التنفيذية سواء في 25 يوليو 2021 عندما أسقط حكومة رئيس الوزراء هشام المشيشي وجمّد مجلس نواب الشعب ورفع الحصانة عن أعضائه أو في 22 أيلول عند إصداره المرسوم الرئاسي 117 الذي جمع به جميع اختصاصات السلطتين التنفيذية والتشريعية.

مسرحة الساحة السياسية

وصف الفيلسوف الاغريقي أفلاطون الديمقراطية اليونانية بأنها إخراج مسرحي، بمعني أنه يتم توضيب السلطة السياسية من خلال تقنيات المسرح والخطاب العام. كما يرى السوسيولوجي الفرنسي جورج بالانديه Georges Balandier في كتابه "السلطة على الركح" بأن السلطة هي نتيجة اخراج مسرحي وبأن عالمنا عبارة عن ركح كبير يلعب فيه السياسيون دور البطولة" **[11]**.

بالانديه يرى كذلك أن صناع القرار يوظبون سينوغرافيا سياسية وتماثليات بصرية للمؤسسات والمبادئ التي تقود وتنفذ أفعالهم"، بهدف الاقناع والاستقبال المَرْضِي لقراراتهم وسياساتهم كيفما كانت قيمتها وخدمتها للصالح العام.

قيس سعيد، كما أشرنا في موضع آخر، ليس من فئة السياسيين الذين يعتمدون على استراتيجيات اتصالية علمية ومدروسة ومنظمة، ورأينا كيف أنه لا يوجد من بين مستشاريه من هو مكلف بشكل رسمي بمهمة الاتصال والاعلام **[12]**، وهو أضعف الايمان في أي مؤسسة حكم رسمية لتوضيح سياساتها للصحافة والرأي العام، وهذا ما ينفي

عنه صفة القصدية والتخطيط لأغلبية الأنشطة الاتصالية الصادرة عنه.

ولهذا نلاحظ أن البعد المسرحي في الخطاب السياسي لقيس سعيد سواء من خلال طريقة إلقاء الكلمات المتلفزة أو الزيارات الميدانية للأسواق والشوارع الرئيسية في العاصمة والمواقع الأمنية والعسكرية ولقاءاته بالوزراء والمسؤولين في الدولة وأعضاء الهيئات الدستورية والقضائية والقيادات النقابية وممثلي الأعراف والفعاليات الاجتماعية والمواطنين وغيرهم، كل ذلك يصب في خانة النشاط الاتصالي "الطبيعي" الريطوريقي في أغلبه والذي يريد من خلاله رئيس الجمهورية توجيه رسائل سياسية معينة للنخب والجماهير ليست دائما مدروسة ومخطط لها.

الخطابة أو العزف المنفرد

هي الميزة التي تسم أغلب أنشطته الرئاسية سواء عند لقائه رئيسة الوزراء أو "الوزيرة الأولى" بحسب ما جاء في التنظيم المؤقت للسّلط للمرسوم 117 أو أعضاء الحكومة أو المنظمات النقابية والمهنية والحقوقيين والقضاة وغيرهم داخل قصر قرطاج أو كذلك الأمنيين والعسكريين والمواطنين عند قيامه بزيارات ميدانية لتفقد الأوضاع وإلقاء خطابات وإعطاء تصريحات عرضية.

محتوى الخطاب السياسي للرئيس الذي يغذي بدوره خطابه الاتصالي (إذا ما اعتبرنا أن كل ما يصر من رئيس الدولة من تصرفات وحركات وكلام وتصريحات يدخل في خانة الاتصال) يعتمد في جزء هام منه على العاطفة من خلال اصدار تقييمات أخلاقية وقيميّة في خطاباته الشعبية وكلماته المتلفزة من قبيل: "خيانة الشعب"، "الصدق والأمانة" "الفاسدون"، "عملاء الخارج"، "تطهير القضاء" أو

الاستشهاد بشخصيات اسلامية تاريخية لها رمزية أخلاقية خاصة لدى العرب والمسلمين أمثال الخليفة الثاني عمر الخطاب للدلالة على تمسكه بالعدل ونظافة اليد.

يأتي ذلك في واقع اقتصادي واجتماعي يتطلب حلول علمية وعملية وخطاب واقعي يغلّب العقلانية على العاطفة Pathosالتي تظهر كذلك في حركات وجهه وجسده عندما يعبر عن غضبه خلال حديثه عن "الفاسدين" و"المحتكرين" و"المارقين" و"عملاء الخارج"، أو عندما يعبر عن تعاطفه عندما يستقبل أو يزور أحد المواطنين من ضعاف الحال والشباب العاطلين عن العمل أو عند التحفيز والاشادة والاحتفاء بالمؤسسة العسكرية، كقوله عند زيارته لمركز التلقيح بمدينة رادس بتاريخ 8 أغسطس 2021 موجها رسالته للجيش التونسي "النصر تلو النصر" ، تثمين "حسهم العالي" ومساهمتهم في "صنع التاريخ".

وإلى جانب البعد العاطفي في خطابته هنالك الاعداد المدروس للرسائل السياسية التي لطالما وجهها وكرر ارسالها لـ"أعداء الوطن" و"الإرهابيين" مثل قوله في خطاب التنصيب بالبرلمان في 23 أكتوبر 2019: *"رصاصة* واحدة من إرهابي ستُقابل *بوابل* من *الرصاص..."*، ورسائل أخرى لخصومه في مجلس نواب الشعب والحكومة والأحزاب السياسية للائتلاف الحاكم والتي تنهل من المعجم الحربي والدستوري على حد سواء "صواريخ دستورية" ، "صواريخ جاهزة على منصاتها"، "المحاسبة بالقانون"، وهي تحيل على خلفية قيس سعيد الأكاديمية كأستاذ جامعي مختص في تدريس القانون الدستوري وخلفيته العسكرية بما أنه يترأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

الشيء المشترك في كل الرسائل التي يتوجه بها سعيّد سواء لمعاضديه في الحكم وأنصاره ومريديه أو لأعدائه وخصموه من السياسيين

والنواب هو أنه لا ينتظر ولا يقبل رجع الصدى ولا التفاعل ولا النقاش معه حول مجمل القضايا التي تهم البلاد. هذا ما نلاحظه جليا في الفيديوهات التي تنشرها صفحة رئاسة الجمهورية (والتي تحولت لما يشبه تلفزيون الواب) هذه الفيديوهات تبث فقط ما ينطق به رئيس الجمهورية ولا أثر فيها لتفاعل الحاضرين معه وردودهم ونقاشتهم معه.

التفاعل ورجع الصدى يعتبر من التقنيات المتطورة في الاتصال السياسي داخل الأنظمة الديمقراطية الحديثة، وسواء كان تفاعل المتلقي للرسالة الاتصالية يؤخذ بعين الاعتبار خلال اتخاذ القرارات السياسية والمشاريع الكبرى أو أنه يوظف فقط لمعرف توجه الرأي العام وبناء سياسات مقبولة لديه في الظاهر أو لتعديل سياسيات الحكام بشكل جزئي وطفيف إلا أنه في نهاية الأمر، نظريا على الأقل، يخلق ديناميكية الفضاء العام الهابرماسي القائم على تعددية الآراء وديمقراطية النقاش حولها بطريقة أفقية تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتصورات وتفاعلات المتلقي.

استنتاجات عامة: نقاط القوة ونقاط الضعف

السياسية الاتصالية "التلقائية" في معظمها للرئيس قيس سعيّد -كأي سياسة اتصالية في العالم- لها نقاط قوة ونقاط ضعف خلقت جدلا حولها لدى الطبقة السياسية والصحافيين والرأي العام بسبب مراوحتها بين الخروج عن القوالب التقليدية أحيانا والعودة لأسوأ ما في الاتصال السياسي من تقنيات.

- **نقاط القوة**

- تَبَنِّي المقاربة الحوارية L'approche dialogique داخل الفضاء العمومي الهابرماسي مع الأنصار وعموم المواطنين خلال

الحملة التفسيرية قبل الانتخابات بحثا عن التوافق والشرعية حول جملة الأفكار والمبادئ السياسية التي يدعو لها (الديمقراطية المباشرة، المجالس المحلية والإقليمية، النظام الرئاسي...).

- التنقل بين جهات ومدن الجمهورية والالتقاء بالأتباع والمواطنين بشكل مباشرة لإيصال رسائله السياسية وعقد لقاءات ونقاشات حولها في إطار ديمقراطي تتعدد فيه الآراء وتتقارع الحجج للتوصل في النهاية لقرارات مقنعة بفضل هذا النقاش.

- الاستفادة من أخطاء الأحزاب والطبقة السياسية السائدة بعد الثورة التي كرست سياساتها الاتصالية التسويقية لـ"مشهدة السياسة" ومسرحتها عن طريق قدرات الصورة الاغوائية والابهار للمتلقي، دون التركيز كثيرا على المحتوى العملي والحجاجي والقيمي في أجنداتها السياسية مما تسبب في أزمة تمثيل سياسي للأحزاب والنخب السياسية وفقدان ثقة الجماهير فيها.

- قيم الصدق والنزاهة التي اشتهر بها على خلاف غالبية الطبقة السياسية التي خسرت ثقة الجماهير وضاقت دائرة أنصارها بسبب الوعود التي لا تتحقق خلال كل حملة انتخابية.

- تقديم نفسه على أنه قادم من خارج المنظومة السياسية القائمة منذ سنة 2011 والتي عجزت عن تحقيق أهداف الثورة بالقضاء على التهميش الاقتصادي والاجتماعي والفساد.

- **نقاط الضعف**

- تغير السياسة الاتصالية للرئيس قيس سعيد بعد انتخابات في أكتوبر 2019، وبعد أن كنا نتحدث عن عمليات اتصالية أفقية تعتمد الحوار والنقاش ورجع الصدى والتفاعل أصبحنا نتحدث عن اتصال خطي عمودي يكتفي خلاله الرئيس بإصدار رسالته للجماهير عبر صفحات التواصل الجماهيري دون وساطة وسائل الاعلام والاتصال

الكلاسيكية (إذاعة، تلفزة، جرائد) ودون رجع صدى أو تفاعل مع رسائله.

- غياب النقاش الديمقراطي والتداول على الكلمة في مناخ تعددي مثلما هو الحال خلال حملته التفسيرية قبل الانتخابات، وإنما يقوم الرئيس بإلقاء كلمته على الحاضرين (وزراء، بعثات دبلومسية، نقابيين، نشطاء مجتمع مدني، مواطنون) الذين يستمعون فقط ولا يتفاعلون، وهو أسلوب أقرب للدعاية السياسية منه للاتصال السياسي الديمقراطي الحديث.

- الغموض في محتوى خطابات الرئيس ورسائله الاتصالية خصوصا عند انتقاده لخصومه السياسيين في البرلمان والأحزاب وعموم الطبقة السياسية واستنكاره للمؤامرات والتواطؤ والمفاهمات غير المعلنة دون أن يسمي أو يحدد بشكل واضح الأطراف التي ينتقدها ويكتفي بوصفهم بـ"المتآمرين" و"الخونة" و"عملاء الاستعمار والصهيونية" والغرف المظلمة.

- تكرار نفس الأفكار والمعلومات حول "القضاء الفاسد" و"الفوضى" و"العنف" في البرلمان و"التآمر على أمن الدولة" و"عجز النظام السياسي" وغيرها من المسائل في ظل محدودية وسائل الاعلام وعجزها عن الحصول عن المعلومة من قصر قرطاج، الغاية من كل ذلك تثبيت المعلومات والأفكار الصادرة عنه، والتأثير في اتجاهات وسلوك الجماهير إزاء مسائل خلافية مثل قضية اصدار مراسيم لتنفيذ تقرير محكمة المحاسبات أو مسألة أجل حل المجلس الأعلى أو تغيير قوانينه لأنه عاجز عن النظر في قضايا الفساد المتعلقة بالنواب والسياسيين والحسم فيها.

استراتيجية التكرار قد تثير الكراهية والتحريض ضد الأشخاص أو المؤسسات المعنيين برسائله التحريضية الموجهة إليهم.

خـاتـمـة

لئن اعتمد قيس سعيد اتصاليا على الخطابة والبلاغة والحوار للتأثير في أنصاره والجماهير المتابعة لأخباره وتحركاته، واستطاع تحقيق المفاجأة من ناحية حجم الدعم الشعبي -الشبابي خصوصا- خلال وقبل حملته الانتخابية والتفسيرية وعند فوزه في الانتخابات الرئاسية، إلا أن تغير منواله الاتصالي من أفقي حواري إلى عمودي أحادي خال من التفاعل ورجع الصدى أحدث انتقالا من نموذج اتصالي هابرماسي ديمقراطي إلى نموذج اتصالي دعائي لا يؤمن بالاختلاف وتعدد الآراء في إطار نقاش ديمقراطي سواء مع الصحافيين والاعلام أو مع الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني.

هذه الانغلاق الاتصالي، إذا تواصل على نفس الوتيرة، فإنه سيؤدي لعزلة الرئيس داخل منطقة حكمه بقرطاج وسيضيق أكثر فأكثر من دائرة حلفائه وأصدقائه خصوصا وأنه يرفض الحوار مع جميع الأطراف السياسية دون استثناء ولا يقبل بوساطات من المجتمع المدني ويرفض التعامل مع الاعلام عموما.

المصادر

1- Jean Lohisse, Armand Colin, "Les Systèmes de communication. Approche socio-anthropologique ", **Sciences Humaines**, *Mensuel N° 83(1998), p188*

2- أرسطوطاليس، الخطابة، ترجمة عربية قديمة، تحقيق وتعليق عبد الرحمان بدوي (الكويت: وكالة المطبوعات / لبنان: دار القلم)، ص 09.

3- هشام المنجلي، "الخطابة الأرسطية: دراسة في صناعة القول الحجاجي واستراتيجياته"، **الكوة**، 6/8/2019، شوهد في 6/11/2021، في https://bit.ly/3dEa12i

4- ألفة قدارة، محمد الخضيري، "الانتخابات الرئاسية: لماذا صوت الشباب التونسي بكثافة لقيس سعيّد؟"، **France 24**، 14/10/2019، شوهد في 2021/11/11، في https://bit.ly/30aFIgm

5- "استقالة رشيدة النيفر من خطتها كمستشارة إعلامية لرئيس الجمهورية"، **شمس اف ام**، 23.10.2020 ، شوهد في 2021/11/15، في https://bit.ly/3GvBTSt

6- "حوار خاص مع السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد"، **الوطنية 1**، 2020/01/30 شوهد في 2021/11/15 ، في https://bit.ly/31K6bll

7- المرجع نفسه.

8- Arnaud Mercier, Pour la communication politique, **Hermès,** La Revue N° 38, (2004/1)), pages 70 à 76, vue sur https://bit.ly/3oFfL23 le 15/11/2021

9- الصادق الحمامي، "الصحافة التونسية أمام امتحان "الشعبوية"، **تونس ULTRA**، 2019/04/10، شوهد في 2021/11/11، في https://bit.ly/3lQ9aQw

10- "حوار مع الباحث محمد الصحبي الخلفاوي حول شعبوية قيس سعيّد"، **نواة**، في 2021/11/14 ، شوهد في 2021/11/14 على https://bit.ly/3IBwIT2

11- Michel LACROIX, De la beauté comme violence, (Canada: Les Presses de l'Université de Montréal), p. 235-319, vue le 14/11/2021sur https://bit.ly/3IE2O0k

12- تركيبة الدّيوان الرّئاسي، Carthage.Tn، شوهد في 14/11/2021، في https://bit.ly/3oGJAz6

eKutub
Publish of publishers
Established in February 2011
First Arabic Partner to Google Books
No. 1 publisher in the Arab World
Publishing over 100 books every year
Public email: ekutub.info@gmail.com
Organisation email : editor@ekutub.net
Web sites **:** https://www.e-kutub.com
https://www.ekutub.net
Germany Office: 22 Ladenstraße
Bruchweiler, 55758
Rhineland-Palatinate
Tel: (0049)(0)1741393389
(0044)(0)7941146080

How Populism Expanded in the World: History, Experiences, and Theoretical Characteristics

BY: Badr Essalem Trabelsi

تقوم فكرة الكتاب على تعريف الشعبوية كمنظومة سياسية وبناء خطابي واتصالي جدير بالفهم والتبسيط ورفع الالتباسات والدوكسات Doxas والأفكار السائدة والعفوية التي لا تخلو أحيانا من التحيّز و"الكسل" الفكري. هذا الفهم سيكون لجانبين مهمين تنبني عليهما السردية الشعبوية وهما الخصائص النظرية والتجارب العمليّة للحركات الشعبوية الحديثة والمعاصرة. وبالتالي فإن الكتاب هو بمثابة محاولة جديّة وعميقة لفكّ رموز المنظومة الشعبوية الشائكة أمام القارئ التونسي والعربي.

إن الإشكاليات التي يطرحها الكتاب والغموض الذي يحيط بفهم الماهيّة الأصليّة أو الجوهر الحقيقي للشّعبوية من داخل سرديّتها الخطابيّة في سياقات تاريخية وجغرافية وسياسية وحضارية متفاوتة ومختلفة، وفي البيئات الاجتماعية التي نشأت فيها، ومن بينها تونس التي تمثّل نموذجا فريدا لظهور الحركات الشعبويّة وتنوع أغراضها وخلفيّاتها واستراتيجياتها، كانت أسبابا جيّدة لخوض تجربة تحرير هذا المؤلّف ومحاولة تقديم إجابة عميقة وثريّة وشاملة لفهم المسائل التي تطرحها الشعبويّة وخصوصياتها التي تتمايز بها عن باقي الايديولوجيات والأحزاب السياسية السائدة (أحزاب الحكم).

eKutub
9 781780 588186
ألوف الكتب، لكل وقت، ومن أي مكان